

الطبعة
الثانية

مقالات
علاء
الأسواني
«٢»

منتدى مجلة الإبتسامة
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

دار الشروق

هل نستحق

الديمقراطية؟

منتدى مجلة الإبتسامة
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

هل نستحق
الديمقراطية؟

الطبعة الأولى يناير ٢٠١٠
الطبعة الثانية فبراير ٢٠١٠

رقم الإيداع ٢٠١٠/٢٥٧٩
ISBN 978-977-09-2771-0

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر - القاهرة - مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢) +
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

علاء الأسواني

هل نستحق

الديمقراطية؟

منتدى مجلة الإبتسامة
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

دارالشرق

منتدى مجلة الإبتسامة
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

- ١٠١..... هل يعيب الرئيس مبارك أن يمرض؟
- ١٠٥..... تمادوا في الظلم.. فقد اقتربت النهاية..
- ١٠٩..... باقة ورد لرجل عظيم
- ١١٤..... المرأة ثون.. والذي منه!
- ١١٩..... ملاحظات بعد انتهاء العرض
- ١٢٤..... أوراق شخصية
- ١٢٩..... أيام في بلاد النور
- ١٣٤..... هل تصلح الديمقراطية لحكم المسلمين؟
- ١٣٨..... واقعتان في لندن
- ١٤٢..... لماذا يكره الغربيون الإسلام؟
- ١٤٧..... ظاهرة التدين البديل
- ١٥١..... حضر القانون وغاب العدل
- ١٥٥..... كيف يحتفل ضباط الشرطة بشهر رمضان؟!
- ١٥٩..... لماذا يتحرش المصريون بالنساء؟
- ١٦٢..... هواية إذلال المصريين
- ١٦٥..... آخر ضحايا التدين البديل
- ١٦٩..... لماذا تغيرت أخلاق المصريين؟
- ١٧٣..... كم يساوى الإنسان المصري؟؟
- ١٧٧..... بين المبايعة.. والإستاكوزا
- ١٨٢..... دولة.. أم عصابة؟!
- ١٨٧..... العربي سلام سلاح
- ١٩٢..... الحملة الشرسة على حرية الصحافة
- ١٩٧..... الفيل يا ملك الزمان!
- ٢٠٢..... مصيبة في كلية الآداب
- ٢٠٦..... عن قواعد تكفير الأدباء!

.. نصيحتنا إلى الجزائر! (*)

كانت لدى أسرتي شقة خالية في شارع المواردى بالسيدة زينب، وكنت أقيم فيها أيام الامتحانات في الجامعة حتى أتفرغ للمذاكرة، وقد رأيت في هذه الشقة صوراً بديعة للحياة المصرية الشعبية:

كان يسكن أمامنا، في الطابق الأول من بيت قديم متهدم، جزار يدعى المعلم جلال، ضخم الجثة وشرس الطبع للغاية، وكان مولعاً بالخمير يحتسى منها كل ليلة أهدأ الأنواع وأشدها فتكا فيتحول وهو سكران إلى ثور هائج وما إن يدخل إلى بيته قرب الفجر حتى يستيقظ الناس في الشارع على صرخات زوجته وهي تستغيث لأنه يضربها بقسوة.. وكان بعض السكان، وأنا منهم، يتعاطفون مع المرأة المسكينة فيقفون على الرصيف المقابل بحيث يرون حجرة المعلم جلال ثم تعلو أصواتهم بالنصائح الطيبة:

- اخز الشيطان يا معلم..

- الصلح خير يا جماعة..

وكان قائد هذه المساعي الحميدة عم عوض العلاف وهو رجل نحيف جاوز السبعين لكنه يتمتع بالكثير من الحكمة والشجاعة.. وذات ليلة تشاجر جلال الجزار كعادته مع زوجته لكن المشاجرة تطورت حتى فوجئنا به يخرج سكيناً كبيراً، كان منظرها اللامع مخيفاً لنا، نحن الواقفين على الرصيف المقابل من أجل الفرجة والتهدئة، وانطلقت صرخات الزوجة تمزق سكون الليل:

(*) العربي ٢٧ / ٢ / ٢٠٠٥.

- الحقونى ياناس.. حيدبحنى!

ورد عليها المعلم جلال بصوت أجش كالخوار:

- حاخلص عليك.. اتشهدى على روحك.. ولما وصل الأمر إلى هذا الحد هرول عوض العلاف ونحن وراءه، صعدنا إلى شقة الجزار وأخذنا نطرق الباب بعنف وإلحاح حتى اضطر في النهاية إلى أن يفتح لنا فاندفعنا إلى الداخل وأبعدنا المرأة عنه وطوقناه بأجسادنا وانتزعنا منه السكين وأخذنا في تهدئته ولم ننصرف حتى أصلحنا بينهما..

وفى اليوم التالي جاء الجزار ليعاتب عم عوض قائلاً:

- أيصح أن تتدخل بين الرجل وامرأته..؟!!

وأجاب عوض من فوره:

- يصح طبعاً إذا كان سيقتلها..

- حتى لو قتلتها.. مراتى يا أخى.. أنا حر فيها.

- لأ طبعاً.. ازاي تقتلها وتقول أنا حر..؟!

-.. أنا لا أسمح لأحد بأن يتدخل في بيتي

وهنا نظر عوض إلى الجزار ملياً ثم قال بهدوء:

- إذا كنت تكره أن يتدخل أحد في بيتك.. احترم نفسك..

* * *

تذكرت هذه الواقعة وأنا أتابع قضية الدكتور أيمن نور الذي لا أعرفه شخصياً وأختلف معه في أشياء كثيرة لكنني أدافع عن حقه كمواطن فقد سمحت له الحكومة بتكوين حزب الغد، وما كاد يبدأ نشاطه السياسي بالمطالبة بتعديل الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح.. حتى حدث أمر غامض وانقلبت الحكومة عليه: رفعت عنه الحصانة البرلمانية في ١٠ دقائق وتم اعتقاله وضربه وإهانته وتهديد زوجته بتلفيق قضية آداب لها إذا دافعت عنه، واكتشفت صحف الحكومة فجأة أن أيمن نور أسوأ مواطن في مصر والعالم العربي فلم تترك نقيصة إلا وألصقتها به.. حتى

الدكتوراه التي حصل عليها أكد الكتاب المنافقون أنها زائفة ولا يعتد بها أبدا..! ما سر هذا الانقلاب..؟! تؤكد الحكومة أنها تحاكم أيمن نور لأنه قدم توكيلات مزورة من أجل تأسيس حزبه، وهذا كلام لا يقنع طفلا صغيرا.. فرييس أي حزب ليس خبيرا في الخطوط حتى يكتشف بعينه المجردة إن كان الختم على التوكيل مزورا أم سليما.. كما أن أي حزب، طبقا للقانون، يحتاج إلى ٥٠ توكيلا حتى يتقدم بطلب لتأسيسه، وقد كان أيمن نور حاصلا على خمسة آلاف توكيل، أي أنه لم يكن بحاجة إلى التزوير أصلا.. والواضح أن أجهزة الأمن دست على أيمن نور بعض التوكيلات المزورة حتى تستعملها للتنكيل به عند اللزوم... القضية، إذن، سياسية وملفقة وظالمة ولا يمكن الدفاع عن شرعيتها أبدا.. ومن هنا كان طبيعيا أن تتناولها الصحافة الغربية كنموذج لقمع النظام المصري لمعارضيه السياسيين، وهنا هاج المسئولون في مصر وماجوا وأعلنوا رفضهم القاطع للتدخل الأجنبي.. ولنا هنا ملاحظات:

أولا: أي وطني مصري يرفض التدخل الأجنبي في شئون بلاده مهما يكن السبب.. لكن المدهش حقا أن النظام المصري يرفض التدخل الأجنبي فقط عندما يتعلق الأمر بقمع المصريين.. أما في كل المجالات الأخرى فإن النظام يرحب بالتدخل الأجنبي ويسعى إليه.. ففي الاقتصاد والسياسة الخارجية قام النظام المصري بتنفيذ التعليمات الأمريكية بحذافيرها، بل إن كبار المسئولين قد أظهروا أكثر من مرة إشفاقهم على الجيش الأمريكي من تزايد خسائره في العراق وتقدموا باقتراحات علنية لتقليل هذه الخسائر وعرضت الحكومة المصرية استعدادها لتدريب أفراد الشرطة العراقية من أجل ضرب المقاومة طبعاً، فأين كانت كرامتهم الوطنية عندئذ..؟! وقد نفذت مصر كل الطلبات الأمريكية الوقحة بدون اعتراض من أول تسليم الجاسوس عزام وحتى إعادة السفير المصري إلى إسرائيل واتفاقيات الكويز.. المسئولون في مصر، إذن، لا يجدون أية غضاضة في التدخل الأجنبي في شئونهم بل إنهم يسعون إليه ويباهون بالعلاقة الخاصة مع أمريكا ويتهمون كل من يطالبهم باستقلال الإرادة الوطنية، بأنه جامد التفكير ومن مخلفات العصر الشمولى.. أما إذا كان موضوع التدخل الأجنبي يخص القمع والاعتقال والتعذيب وغيرها من الجرائم التي تقترف في حق المصريين.. فإن المسئولين، عندئذ فقط، يرفضون التدخل الأجنبي ويتشدقون بالكرامة الوطنية.

ثانياً: الولايات المتحدة، فعلاً، آخر من يحق له الحديث عن الديمقراطية وحقوق

الإنسان.. وجرائم الجيش الأمريكي في «جوانتانامو وأبو غريب» لا زالت في الأذهان.. كما أن الحكومات الأمريكية، منذ الحرب العالمية الثانية دأبت، من أجل ضمان مصالحها، على تقديم الدعم لأسوأ الحكام العرب وأكثرهم استبدادا.. والملف الأمريكي في أمريكا اللاتينية أقدر بكثير، فقد تأمرت المخابرات الأمريكية، باعتراف مسئولها، من أجل الإطاحة بحكومة ديمقراطية منتخبة في شيلي عام ١٩٧٣ وتم قتل رئيسها سلفادور الليندي وتسليم السلطة لعملاء أمريكا.. كل هذا تاريخ معروف يمنعنا من الثقة بأمريكا عندما نتحدث عن الديمقراطية... ولكن يقتضينا الإنصاف، أن نذكر أن الغرب لم يعد ينحصر في الولايات المتحدة والدول الاستعمارية.. فهناك مئات المنظمات الغربية غير الحكومية، والمتطوعون في هذه المنظمات يدافعون عن حقوق الإنسان باعتبارها قيمة إنسانية ويفضحون انتهاكاتهما في كل مكان حتى في الدول الغربية نفسها.. وهذه المنظمات محترمة ومسموعة الصوت في الغرب ولها تأثير على الرأي العام هناك، أكثر من الحكومات نفسها.. كما أنه من ناحية المبدأ والقانون لا يمكن اعتبار اعتقال الأبرياء وتعذيبهم من الشؤون الداخلية للدول، لأن هذه الجرائم موجهة ضد الإنسانية كلها ومن حق أي إنسان أن يدينها.. فعندما يعتقل النظام المصري ثلاثة آلاف مواطن مصري في العريش شهورا طويلة بدون محاكمة، ويتم تعذيبهم وصعقهم بالكهرباء وهتك أعراض النساء أمام أزواجهن وأبنائهن.. لا يمكن اعتبار هذه الجرائم البشعة شأنا مصرية داخليا.. لأن تعذيب الأبرياء وانتهاك آدميتهم ليس من شؤون الوطن في شيء.

أخيرا.. أتمنى أن يدرك المسئولون في مصر أن الأوضاع لم تعد تحتل ولا يمكن أبدا أن تستمر كما هي: الرئيس مبارك، بعد ربع قرن من السلطة، يستعد لتنظيم استفتاء جديد سوف يحصل فيه كالعادة على ٩٩٪. ليستمر في حكمنا إلى الأبد ومن بعده يحكمنا الأخ جمال مبارك وربما يحكمنا ابن جمال من بعده.. فقر وبطالة وظلم اجتماعي فاحش.. قمع وتزوير وتنكيل بالأبرياء حتى صارت الحياة مستحيلة على ملايين المصريين.

وقد ظهرت في الفترة الأخيرة إشارات هامة أتمنى أن يفهمها المسئولون قبل فوات الأوان، أتمنى أن يسألوا أنفسهم: ما الذي دفع كاتبنا معروفًا مثل محمد السيد سعيد إلى أن يواجه رئيس الدولة بحقيقة الأوضاع المؤلمة في البلد..؟! وكيف تكونت الحركة المصرية للتغيير واستطاعت في شهور قليلة أن تضم إلى عضويتها آلاف المثقفين

الوطنيين..؟! ما الذي يدفع أساتذة جامعة ومواطنين محترمين إلى النزول إلى الشارع واحتمال الضرب من جيش الأمن المركزي لمجرد أن يرفعوا أصواتهم بكلمة كفاية لحكم مبارك..؟! لماذا احتشد آلاف الطلاب من جامعة القاهرة وفتحوا أبوابها عنوة حتى ينضموا إلى مظاهرة حركة كفاية الأخيرة..؟! كل هذه إشارات مؤكدة، لاتخطئها عين، إلى أن التغيير ضرورة وضرورية سوف يدفعها النظام قريبا.. إما طوعا أو كرها.. المصريون في شوق للحرية والعدل والحياة الكريمة.. هذه هي القضية.. أما الذين يعتبرون قمع المصريين حقا لهم، على طريقة الجزائر جلال مع زوجته.. فنحن نقول لهم، كما قال عم عوض.. العلاف الحكيم:

«إذا أردت ألا يتدخل أحد في شئون بيتك.. احترم نفسك».

كلمات للتأمل:

* «الرائد محمد فريد، رئيس مباحث قسم مشتول السوق بمحافظة الشرقية قام يوم ١/٢٤ بتعذيب المواطن محمد سالم لإجباره على الاعتراف بارتكاب سرقة، وقد نتج عن هذا التعذيب كسر بالعمود الفقري، مما أدى إلى إصابة المواطن المذكور بشلل كامل في الساقين وعجز كامل وانعدام القدرة على السيطرة على البول والبراز»
الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب

* «رائحة الجلد المشوى تفوح من مقر أمن الدولة بالعريش من فرط تعذيب مئات المعتقلين بالكهرباء..»

جريدة الأهالي

* «حقوق الإنسان في مصر شهدت في الفترة الأخيرة.. نقلة مهمة..»

بيان للخارجية المصرية

* «نؤكد لكم أن أيمن نور لم يتعرض للضرب مطلقا وبالنسبة للإصابة الموجودة أسفل عينه اليسرى فقد نتجت عن اصطدام وجهه بإصبع أحد رجال الأمن أثناء القبض عليه....»

بيان لمجلس الشعب

* «لتخيل، لا قدر الله، لو أن من يحكم مصر، كان أقل حكمة من سيادة الرئيس مبارك.. كانت ستحدث كارثة..»

مصطفى الفقى

* «لابد من إبلاغ المواطنين مسبقا قبل قطع المياه..»

الرئيس حسني مبارك

منتدى مجلة الإبتسامة
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

.. في المسألة القبطية.. (*)

حدثت هذه الواقعة أثناء الامتحان العملي في إحدى كليات طب الأسنان.. انتهى الطالب من علاج أسنان المريض، وجاءت الأستاذة لتقييم عمله وإعطائه الدرجة.. فأعجبت بمهارته وقالت:

شغلك ممتاز.. سأعطيك الدرجة النهائية.

ابتسم الطالب في سعادة. وسألته الأستاذة وهي تتصفح كشف الأسماء:

- اسمك إيه..؟

- إيهاب

- إيهاب إيه..!؟

- إيهاب أمين..

- قل اسمك بالكامل....

- إيهاب أمين جرجس...

هنا بدأ الامتعاظ على وجه الأستاذة ومنحته درجة أقل بكثير من الدرجة النهائية التي وعدته بها. لأنه قبطي.

ليست هذه الحادثة شاذة ولا نادرة في كليات الطب، فالطلاب الأقباط يتم إنقاص درجاتهم عمدا حتى تفوتهم فرصة التعيين كمعيدين في الجامعة، ولو أفلت أحدهم في

(*) العربي ١٣ / ١١ / ٢٠٠٥.

غفلة من الزمن وتم تعيينه فإن إدارة القسم تعتمد غالبا إسقاطه في امتحان الماجستير مرة بعد أخرى حتى يستبعد من الجامعة.. هذا الظلم الفاحش، المنافى لأبسط قواعد الدين والأخلاق، يحدث يوميا من سنوات ويعرفه كل طلاب وأساتذة الطب في مصر.. ولا يقتصر اضطهاد الأقباط على كليات الطب ولا على الجامعة بل يتعدى ذلك إلى مجالات الدولة جميعا، فالمحافظون ورؤساء الجامعات وقادة الجيش ومدبرو الأمن والنائب العام، كلها مناصب محجوبة عن الأقباط.. التمييز ضد الأقباط حقيقة لكن بعض المصريين ينكرونها ويسوقون في ذلك حجتين: الأولى وجود عدد من كبار الأثرياء بين الأقباط مما ينفي اضطهادهم.. والرد على ذلك أن نسبة هؤلاء الأثرياء لا تذكر بالنسبة إلى ملايين الأقباط كما أنهم كونوا ثرواتهم عن طريق التجارة التي يصعب التمييز فيها لأنها تعتمد على المنفعة والربح.. أما الحجة الثانية فتتلخص في أن النظام المصري يضطهد مواطنيه جميعا وليس الأقباط وحدهم.. فالمصريون المسلمون، يحرمون أيضا من المناصب العليا ما داموا ليسوا أعضاء في الحزب الوطني وليسوا متعاونين مع أجهزة الأمن.. والمتفوقون المسلمون يستبعدون أيضا من التعيين في كلية الطب، ما داموا ليسوا أولاد أساتذة أو أقارب لعلية القوم.. وكل هذا صحيح لكنه إذا كان المصريون جميعا مضطهدين فإن الأقباط في رأيي يضطهدون مرتين لأنهم مصريون ولأنهم أقباط.. ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:

١ - نشأ الإسلام في الجزيرة العربية ثم انتشر في مصر والعراق وإيران والشام، حيث تفاعل مع الحضارات القديمة ليقدّم إبداعه الحضاري العظيم.. ونتج عن ذلك فارق كبير في فهم الإسلام بين البادية والحضر.. فالقراءة المصرية للإسلام كانت دائما منفتحة ومتسامحة تحترم المختلفين عنها وتتعايش معهم، وخلال العقدين الماضيين سافر ملايين المصريين للعمل في المملكة السعودية وعادوا بعد سنوات حاملين مع مدخراتهم، أفكارا متشددة تعكس القراءة السعودية للإسلام، وهي قراءة مغلقة لا تسمح بالاجتهاد وتركز على العبادات أكثر من المعاملات وتحتفي بالشكل أكثر من المضمون كما أنها تغفل الحقوق السياسية تماما، فتضع قضايا مثل فرض الحجاب ومنع الخمر وتعطيل العمل من أجل صلاة الجماعة، في مرتبة أهم بكثير من قضايا الديمقراطية وتزوير الانتخابات وتداول السلطة، والفقهاء السعوديون لا يحاسب الحاكم على طريقة وصوله إلى السلطة ما دام يعتليها بل إن

معظم الفقهاء السعوديين يحرمون الخروج على طاعة الحاكم الظالم ما دام ينطق بالشهادتين ويؤدي الصلاة، وحجتهم أن الفتنة المترتبة على الثورة قد تكون أضر على المسلمين من ظلم الحاكم، وهذا الكلام الشاذ قد اصطنع اصطناعاً في الفقه الإسلامي لحماية عروش السلاطين وهو أبعد ما يكون عن الإسلام الحقيقي الذي فجر ثورة إنسانية عظيمة رفعت مبادئ الحرية والعدل والمساواة منذ ١٤ قرناً عندما كانت أوروبا غارقة في الجهل والاستبداد.. وقد دخل عليه لخدمة السلطان حتى في النظام المصري بالفهم السعودي للإسلام لأنه يصب في مصلحته، ولعلنا نفهم الآن لماذا لم تخل مصر خلال ثلاثين عاماً من المشايخ الذين يفسح لهم النظام كل مجال لينشروا التدين الشكلي والأفكار الرجعية، مما أدى في النهاية إلى إصابة الإرادة الوطنية للمصريين بالشلل واختلاط أولوياتهم بطريقة مؤسفة، فها نحن نرى ٧٠ مليون مصري يحكمهم حسني مبارك لمدة ربع قرن فيتسبب نظامه في إفقارهم وقمعهم وإذلالهم ولا يتحرج بعد ذلك في توريثهم لابنه جمال وكأنهم عقارات أو أغنام، لكن معظم هؤلاء المصريين لا يثورون ولا يعترضون وكأنهم في غيبوبة أو كأن ما يحدث في بلد آخر، ونذكر هنا أن المصريين الذين تظاهروا ضد منع الحجاب في فرنسا أو المترددين على ندوات عمرو خالد، عددهم أكبر بكثير من كل الذين تظاهروا ضد التورث وقانون الطوارئ.. وقد روج الفهم السعودي للإسلام لنظرة استعلائية ضد الأقباط باعتبارهم كفرة ومشركين أو في أحسن الأحوال ذميين لا يشاركون في صنع القرار ولا يؤتمنون على أسرار الدولة..

٢ - منذ توقيع اتفاقية كامب دافيد عام ١٩٧٩، انتهى المشروع الوطني الكبير الذي جمع المصريين منذ ثورة ١٩١٩، فلم تعد قضية الوطن واردة. وتحول أفراد الأمة إلى مجرد مجموعة من السكان كل منهم مشغول بتحقيق مستقبله الخاص.. وقد سخر الرئيس مبارك مراراً وعلناً، من شعارات استشهد من أجلها آلاف المصريين مثل الكرامة الوطنية وتحرير فلسطين.. وأكد سيادته أن كل ما يهمه أكل العيش (الذي لم ينجح أبداً في توفيره).. لم يعد هناك ما يجمع المصريين وكل ما بقي يفرقهم: الجهل والتعصب الديني والفقر والبطالة والكبت السياسي والإحساس العميق بالمهانة وبأن رأيهم وكرامتهم بل وحياتهم نفسها لا تساوي شيئاً عند النظام الحاكم.

٣- يجب أن نذكر، بصراحة، أن التعصب ضد الأقباط قد أدى بهم إلى تعصب مضاد، وهذه ظاهرة طبيعية، فلو أن طالب الطب القبطي المظلوم، قدر له أن يتولى منصبا قياديا فسوف يتعصب على الأرجح للأقباط ضد المسلمين الذين ظلموه.. وقد أثر الأقباط الانسحاب والتفوق وعزفوا عن المشاركة وتحولت مجتمعاتهم إلى كيانات مغلقة عليهم وأصبح القبطي يمارس كل أنشطة حياته عن طريق الكنيسة وحدها.. بل وظهرت في الخطاب القبطي تعبيرات جديدة مخيفة مثل.. «الشعب القبطي».. و«الاحتلال العربي لمصر».. وكل من يتصفح حجرات الحوار على الانترنت سيفزع من الهجاء الفاحش للإسلام والمسيحية على السواء، الذي يقترفه شبان مصريون نشأوا في جو الكبت والكرهية، ولقد قرأت نص المسرحية التي أثارت الضجة مؤخرا في الإسكندرية، فوجدتها تحمل فعلا إساءة بالغة للعقيدة الإسلامية ولو أنها كتبت في دولة أوروبية لوقع صانعوها بلا شك تحت طائلة القانون.. والغريب أن البابا، أكبر رمز في مصر للمسيحية، التي علمت العالم أجمع قيمة التسامح.. قد رفض أن يعتذر أو حتى يوجه كلمة محبة لملايين المسلمين الذين أهينت عقيدتهم ببشاعة بواسطة مسرحية صنعت وعرضت في الكنيسة التي يرأسها.. إن الكراهية تنتشر لتحرق مصر، ولن ينقذنا منها إلا العدل والحقيقة..

٤- بقى أقباط المهجر، وهؤلاء هاجروا من مصر واجتهدوا ونجحوا في أعمالهم حتى صار صوتهم مسموعا في الغرب، فبدءوا يطالبون بحقوق إخوانهم في مصر.. ولأن النظام في مصر، بقدر القمع الذي يمارسه على مواطنيه، حريص على إرضاء الولايات المتحدة بأي ثمن، فقد أصابه فزع بالغ من أقباط المهجر، مما أدى إلى ارتبائه وتخبطه في معالجة أحداث الفتنة.. فمرة يمارس النظام عاداته الأثيرة في ظلم الأقباط ويقصر في حمايتهم كمواطنين كما حدث في مذبحه الكشع البشعة.. ومرة أخرى، يجامل النظام الأقباط كما حدث مع المواطنة وفاء قسطنطين التي أعلنت إسلامها ولجأت إلى الدولة لتحميها فقامت أجهزة الأمن بتسليمها إلى الكنيسة، في خرق واضح لمبدأ حرية العقيدة.. وفي أحداث الإسكندرية الأخيرة لم يمنع الأمن المظاهرات في بدايتها برغم قدرته على ذلك، وقيل إنه حرص المتظاهرين.. ثم صدرت الأوامر فجأة باعتقال مئات المسلمين الذين ما زالوا محتجزين حتى الآن ربما بغرض إرضاء الكنيسة أو خوفا من الإدارة الأمريكية.. ووصل التخبط

إلى ذروته عندما خرج كبار المسؤولين ليؤكدوا أن المسرحية، التي شاهدها آلاف الناس وأقرت الكنيسة بعرضها، لم تحدث أصلا وأن الأمر كله لا يعدو مجرد تهيؤات أصابت الصائمين في رمضان.... بعد أيام.. ينعقد مؤتمر أقباط المهجر الثاني في واشنطن برعاية الكونجرس وحضور مندوبين عن الإدارة الأمريكية.. ولست أعترض على مطالب الأقباط فكلها مشروعة وعادلة لكن السؤال.. هل يطلب الأقباط حقوقهم كطائفة منفصلة أم كمواطنين مصريين..؟ إذا كانوا يعتبرون أنفسهم مجرد طائفة فغاية ما سيتوصلون إليه صفقة منفصلة مع نظام مستبد فاسد، قد تمنحهم مكاسب لكنها ستخرجهم من الإجماع الوطني ونذكر هنا.. أن قرارات مؤتمر الأقباط السابق في زيورخ قد خلت من كلمة واحدة عن قانون الطوارئ أو تزوير الانتخابات أو توريث الحكم.. ونذكر أيضا الصدمة التي أصابت الوطنيين المصريين في خضم نضالهم من أجل الإصلاح الديمقراطي، عندما فاجأهم قداسة البابا شنودة بتأييده غير المشروط لمبارك ودعوته للأقباط لانتخابه إلى الأبد.... أما إذا كان الأقباط يطالبون بحقوقهم كمواطنين مصريين، وأنا أثق في ذلك، فإن مكان المطالبة بالحقوق الوطنية لا يمكن أن يكون الكونجرس حيث تقبع أفراد العصاة التي تحكم أمريكا، الذين يقتلون أهلنا في العراق وفلسطين ويدعمون نظام مبارك من أجل مصالحهم وأمن إسرائيل.. الأقباط الوطنيون، مكانهم هنا في مصر، لينضموا إلى ملايين المصريين، المقهورين الفقراء، في نضالهم ضد الظلم والاستبداد.. حتى تتحقق لمصر الديمقراطية.. التي تنتظرها وتستحقها...

تمادوا في جرائمكم فقد اقتربت النهاية! (*)

(١)

تبددت الأوهام وأصبح كل شيء في مصر واضحا...:.. الرئيس مبارك يتعامل باعتباره ملك مصر، لا يجوز عزله ولا تغييره أبدا، وهو عازم على الاحتفاظ بالسلطة ما دام فيه نفس يتردد، ويخطط بعد ذلك لكي يورث مصر وكأنها ضيعة خاصة إلى ابنه جمال، ولا أعرف ماذا يميز السيد جمال بالضبط..؟ إن كان خريج الجامعة الأمريكية فمثله عشرات الألوف ربما يكونون أكثر تفوقا منه وإن كان يجيد الإنجليزية فهناك مليون مصري يتحدثون الإنجليزية بطلاقة.. كما أنه لا يمتلك أية موهبة سياسية أو أية خبرة في العمل العام.. ماذا يميزه وكيف قفز في عامين ليصبح متحكما في النظام كله..؟.. السبب أنه ابن الرئيس.. هذه مؤهلاته.

وقد أسفر تعديل المادة ٧٦ من الدستور عن مؤامرة مؤسفة ضد المصريين اشترك فيها الجميع.. ترزية القوانين الذين فصلوا التعديل على مقاس البك الصغير والمنافقون من كتبة النظام الذين هللوا وكبروا للتعديل باعتباره فتحا ديمقراطيا.. والسيد وزير الداخلية الذي أمر بتزوير الانتخابات وأطلق رجاله وبلطجيته ليعتدوا على رجال القضاء ويوسعوا الناخبين ضربا وطعنا بل وقتلا إن لزم الأمر، كل ذلك من أجل تمكين عصابات الحزب الوطني من السيطرة على البرلمان ليكون بمقدورها دفع الأخ جمال إلى منصب الرئاسة إذا آن الأوان.. أما الضغط الأمريكي من أجل الديمقراطية فقد قابله النظام بالتهافت على إرضاء إسرائيل بكل طريقة حتى تتوسط لدى أمريكا فتخفف الضغط على الحكومة

(*) العربي ٨ / ١ / ٢٠٠٦.

المصرية، من هنا نفهم تلك العبارات الودية للغاية التي صار الرئيس مبارك يصف بها قادة إسرائيل السفاحين، ونفهم أيضا لماذا أعاد مبارك السفير المصري إلى إسرائيل ووعده بزيارتها في أقرب فرصة، كما أمر بالإفراج عن الجاسوس عزام الذي اعترف بجريمته وأدين أمام القضاء الطبيعي.. لكن مصر أفرجت عنه رغم أنف القانون. أين احترام أحكام القضاء الذي يتذرعون به الآن من أجل استمرار حبس أيمن نور..؟! بل وعقدت مصر اتفاقية مريبة باعت بمقتضاها الغاز الطبيعي لإسرائيل بسعر بخس لمدة ١٥ عاما قادمة. قارن بين هذا التفريط في حقوقنا والمفاوضات الصعبة التي تجرى الآن بين روسيا وأوكرانيا لرفع سعر الغاز ثلاثة أضعاف مرة واحدة.. لماذا باعت مصر الغاز إلى إسرائيل بالتحديد بدلا من أي بلد آخر..؟ وكم مليارا من الجنيهات ضاعت على الشعب المصري الفقير بسبب مجاملة الحبيب الإسرائيلي..؟ لكن المسؤولين في مصر لم يعد يهمهم إلا البقاء في السلطة بأي ثمن، حتى ولو باعوا البلد.. حتى ولو قتلونا جميعا.. وبعد ما اطمأن النظام إلى الرضا الأمريكي مد قبضته إلى الداخل ليسحق مواطنيه مع حفظ التحقيقات، دائما، في ثلاجة النائب العام... لم يعد لدى هذا النظام ما يقدمه لنا إلا المزيد من الفشل والفساد والفقير والقمع.. إن مصر تغلي والتغيير قادم لا محالة، المصريون ساخطون في كل مكان، عشرات الحركات التي ترفض النظام تولد كل يوم وتتسع وتزداد قوة.. وقد دلت الانتخابات الأخيرة لنادي القضاة على أن الغالبية الساحقة من قضاة مصر يغلبون الحق ومصصلحة الوطن على مصالحهم الخاصة.. إن زعماء نادي القضاة قد أصبحوا فعلا زعماء مصر كلها في معركة الديمقراطية التي بدأت ولن يستطيع أحد أن يوقفها.. مهما فعل...

(٢)

لم أقابل الأستاذ أيمن نور شخصيا سوى مرة واحدة في لقاء تليفزيوني جمعنا بالصدفة منذ أعوام، وقد اختلفت مع كثير من توجهاته السياسية في الفترة التي سبقت إنشاء حزب الغد.. لكنني على يقين، مثل ملايين المصريين، أن أيمن نور قد حاق به ظلم فاحش.. فالقضية التي يحاكم فيها ملفقة من أولها لآخرها.. فهو لم يكن بحاجة إلى تزوير التوكيلات لأن التوكيلات الصحيحة التي يملكها كانت كافية لإنشاء الحزب، كما أن دس التوكيلات المزورة بواسطة عملاء الأمن على أي شخص مسألة سهلة للغاية، لأن

اكتشاف التزوير يحتاج إلى وسائل فنية لا تتوفر لدى الأشخاص العاديين.. ولا يعقل أن يحتفظ كل محام أو رئيس حزب بمعمل جنائي خاص في منزله ليفحص فيه التوكيلات التي يتسلمها من موكله وأعضاء حزبه... الحقيقة أن النظام يريد أن يسحق أيمن نور نهائيا حتى لا تقوم له قائمة بعد ذلك أبدا.. إنهم يعاقبونه ليس على التوكيلات ولكن على شجاعته، وعلى فضحه لممارسات النظام وانحرافات، وعلى الشعبية الحقيقية التي اكتسبها في الشارع المصري.. وقد حكموا على أيمن نور بالحبس خمس سنوات كاملة، بينما الذين سرقوا مليارات الجنيهات من أموال الشعب المصري يحتفي بهم النظام ويدلهم ويمنحهم مرة بعد أخرى شروطا ميسرة لرد المسروقات، ولا يردونها... كل يوم يقضيه أيمن نور في الزنزانة.. يضاعف من احترام المصريين له...

(٣)

تنص المادة ١٥٨ من الدستور المصري على أن الوزراء في مصر لا يحق لهم مزاوله المهن الحرة أو النشاط التجاري أو البيع أو الشراء أثناء توليهم مناصبهم.. وهذا النص تحرص عليه دساتير العالم جميعا.. حتى لا يحدث تضارب بين منصب الوزير ومصالحه التجارية، فيصبح الخصم والحكم في نفس الوقت، لكن النظام في مصر لا يحترم الدستور ولا القانون وقد دفع في التعديل الأخير بمجموعة من السماسرة والتجار إلى مناصب الوزارة.. وكان مصر قد صارت كلها شركة تجارية يملكها الرئيس مبارك وولداه.. السيد منصور شيفروليه أصبح وزير النقل.. والأخ رفعت صاحب شركة جرانة للسياحة صار وزيرا للسياحة، والدكتور حاتم الجبلي الذي يشارك في ملكية وإدارة مستشفى دار الفؤاد ومركز أشعة كايرو سكان ومعامل تحليل طبية وفنادق سياحية، قد تحول بين يوم وليلة إلى وزير للصحة.. منتهى الاستهتار والاحتقار للمصريين.. من سنوات كتبت صحف الحكومة أن الرئيس مبارك قال لمحمد ابراهيم سليمان: مادمت وزيرا يجب أن تغلق مكتب المقاولات الخاص بك وقد انسحب سليمان من مكتبه، أو تظاهر بذلك ثم أوكل إدارته إلى قريب له.. ولكن يبدو أن هذا التحفظ الصوري الذي أبداه الرئيس مبارك لا يتوفر عند وريثه جمال.. فهؤلاء التجار قد تم تعيينهم ليس في الغرفة التجارية وإنما كوزراء في الحكومة المصرية.. والسؤال.. أية إدارة في وزارة الصحة تستطيع الآن أن تراقب المخالفات في مستشفى دار الفؤاد الذي يملكه الوزير نفسه؟... هل بمقدور

وزير النقل أن يطبق أية عقوبة على توكيل شيفروليه الذي يملكه.؟ وإلى أين يتوجه من يريد أن يشكو شركة جرانة للسياحة.. هل يشكوها إلى صاحبها الوزير..!؟

(٤)

بعد أن ارتكب النظام المصري أبشع الجرائم ضد المصريين من اعتقال وتعذيب وهتك عرض وقتل.. أضاف منذ أيام إلى سجله الأسود مذبحه بشعة راح ضحيتها على الأقل ٢٧ لاجئا سودانيا بائسا، ضاقت بهم الحال في بلادهم فلاجئوا إلى الأمم المتحدة لكي توفر لهم الحد الأدنى من الطعام والإيواء لهم ولأسرهم، وشاء حظهم العاثر أن تكون مقر مفوضية الأمم المتحدة في القاهرة، حيث لا قانون ولا احترام لقيمة الإنسان، ولو كان هؤلاء لاجئين في أي بلد ديمقراطي لما قتلوا بهذه البشاعة.. التفاصيل التي ينقلها شهود المذبحة تقشع لها الأبدان، فقد انهال جنود الأمن بالهراوات والعصي المكهربة والغازات الخانقة على أسر بأكملها، هتكوا أعراض النساء وقتلوا الأطفال.. وظل الضحايا يصرخون ولجأ بعضهم إلى الصلاة متضرعين إلى الله لكي ينقذهم من المجزرة.. لكن جنود الأمن ظلوا يضربونهم حتى فارقوا الحياة.... ولو كان هؤلاء اللاجئون أجانب أو إسرائيليين لما استطاع حبيب العادلي أن يمسه بسوء مهما فعلوا.. ونذكر هنا الجاسوس الإسرائيلي الذي صفع، من سنوات، عقيد شرطة في المحكمة بل وتبول عليه فلم يجرؤ العقيد على أن يفتح فمه.. لكن قدر تلك العائلات السودانية البائسة أنها هربت من المجاعة والاضطهاد فوقعت في براثن نظام يقتل مواطنيه ويهتك أعراضهم كل يوم والمستجير بمصر عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار.. رحم الله إخواننا السودانين شهداء المذبحة.. ويا أيها الجاثمون على أنفاسنا.. تمادوا في جرائمكم.. فقد اقتربت النهاية..

كلمات للتأمل:

* «ضربوا النساء والأطفال بوحشية بالغة.. ولم ينقطع صراخ الأطفال لحظة واحدة، وظل الضرب مستمرا حتى بعد ما سقطت الجثث في كل مكان.. ورأيت بعيني طفلا صغيرا يتشبث بساق أمه بينما الجنود يجذبونها ويضربونها وهي تنزف بغزارة»
شاهدة على المذبحة لمركز النديم لحقوق الإنسان

* « رأيت بعيني أطفالا ميتين لا يتعدون الأربع والخمس سنوات..»

مراسل جريدة ميدل إيست

* «حقا.. لقد عالجت مصر مشكلة اللاجئين السودانيين بحكمة واقتدار..»

أحمد أبو الغيط

* «وما إن علم السيد محافظ القاهرة بالموضوع حتى أمر سيادته، فوراً، بصرف مئآت الوجبات الساخنة للاجئين السودانيين.»

مجلة روز اليوسف

* «بالنظر إلى سجل الشرطة المصرية الفظيع في الاعتداء على المواطنين، وبشاعة المذبحة، نطالب بتحقيق مستقل فوراً..»

منظمة هيومان رايتس ووتش

* «اتصل الرئيس مبارك بالرئيس البشير وأبلغه تعازيه كما شكره بحرارة على تفهمه لما فعلته مصر»

جريدة الأهرام

* «بكل موضوعية وكل حيادية وبدون مجاملة أو نفاق أو رياء فإن الرئيس مبارك إنجازاته لا تحصى.. إنه الزعيم والقائد والمصلح.. وهو بطل الأحداث في كل عام..»

عبد الله كمال

منتدى مجلة الإبتسامة
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

لا إسرائيل أسد ولا نحن نعاج! (*)

هذه الواقعة حكتها لي زوجة دبلوماسي أجنبي تعرفت إليها في القاهرة.. قالت:
أثناء فترة عمل زوجي في إسرائيل. كانت شرفة بيتنا في القدس تطل على
حاجز أقامه الجيش الإسرائيلي في الشارع لتفتيش الفلسطينيين.. وقد لاحظت
أن جنديا إسرائيليا من الواقفين على الحاجز.. بعد أن يفحص أوراق الفلسطينيين
كان يصوب نحوهم مدفعه الرشاش ثم يلقي إليهم بفوطة ويأمرهم بتلميع حذائه
وطبعاً لم يكن أمام المواطن الفلسطيني إلا أن يذعن.. فبضغطة واحدة على الزناد
يستطيع الإسرائيلي أن يمزق رأسه. أو على الأقل يأمر باعتقاله فيقضى في السجن
سنوات طويلة.

سألها:

- هل تكرر هذا التصرف..؟

- كثيراً.. ولا أستطيع أن أصف لك مدى ألمي وأنا أرى رجالاً فلسطينيين ينحنون
وفوهة المدفع مصوبة إلى رؤوسهم ثم يلتقطون الفوطة ويلمعون حذاء الإسرائيلي..
كانت وجوههم عندئذ تفيض بالمهانة والعجز.. حتى مر على الحاجز ذات مرة شاب
فلسطيني لا يتجاوز العشرين من العمر.. فتغير الموقف تماماً

ماذا فعل..؟

رفض الشاب أن ينحني ويلمع الحذاء.. قال للجندي إن أوراقه سليمة وليس من

(*) العربي ٢٣ / ٧ / ٢٠٠٦.

حقه أن يطلب منه ذلك فلما هدده الجندي بالقتل صاح في وجهه: «اقتلني مائة مرة لكنني لن ألمع حذاءك...».

- وماذا فعل الجندي...؟

- الغريب أن الجندي عندما وجد مقاومة حقيقية من الشاب تراجع عن طلبه الشاذ. تظاهر بأنه تلقى مكالمة مهمة على هاتفه المحمول ثم أشار للشاب أن يعبر الحاجز.

تأملت هذه الواقعة فوجدت طريقتين لفهما.. هناك منطق يعتبر الشاب الفلسطيني متهورا يرتكب مغامرات غير محسوبة لأنه تحدى جنديا إسرائيليا مدججا بالسلاح وعرض نفسه للموت والاعتقال؟.. بينما كانت الحكمة تقتضى أن ينحني الشاب ويلمع حذاء الإسرائيلي وبالتالي يفوت عليه الفرصة ولا يعطيه ذريعة لقتله..؟ هذا المنطق يعتبر نجاة الشاب من الموت غاية كبرى يجب تحقيقها بأية وسيلة مهما تكن مهينة... أما المنطق المقابل الذي تبناه الشاب الشجاع فيتلخص في كلمة واحدة.. الكرامة.. فالإنسان يختلف عن الحيوان في حقيقة أن احتياجاته الأساسية تتعدى غرائزه.. الحيوان لا يحتاج إلا للأكل والشرب والجماع. فإذا أشبع غرائزه لم يعد محتاجا إلى شيء.. أما الإنسان فإن احتياجاته إلى المعاني مثل العدل والحرية والكرامة أهم لديه من الأكل والشرب. الإنسان ينتفض دفاعا عن شرفه بغير أن يخشى العواقب. لأنه يفضل الموت بكرامة على العيش الذليل.. ويعلمنا التاريخ أن الأمم العظيمة التي كانت مستعدة للموت في سبيل مبادئها وشرفها وكرامتها هي التي انتصرت دائما. حتى لو كانت أقل عددا وتسليحا.. فقد انتصر المسلمون الأوائل على قريش والفرس والروم. وكانوا دائما الجانب الأضعف بحسابات القوة. وانتصرت فيتنام الصغيرة على أمريكا الجبارة. كما انتصر عدة ألوف من مقاتلي حزب الله على إسرائيل وأجبروها على الانسحاب من جنوب لبنان.. إن شجاعة الأمة وإصرارها على انتزاع حقها هو ما يصنع النصر. أما العبيد الذين يتخلون عن شرفهم مقابل الاحتفاظ بحياة ذليلة. فإن مكانهم دائما مزبلة التاريخ...

هذا المعنى يجب أن يحكم نظرتنا إلى العدوان الإسرائيلي الهمجي على أهلنا في لبنان. فأنصار الحكمة الزائفة. يدعون إلى التهذئة بأى ثمن حتى لو أدى ذلك إلى تلميع الأحذية وتقيلها وهم يلومون حزب الله على أنه مارس حقه المشروع في مقاومة جيش

يحتل أراضيه. فقام بأسر بعض جنود الاحتلال لبيادل بهم نساء وأطفالا يعتقلهم العدو الإسرائيلي.. بينما بالمقابل يقف حزب الله ومعه ملايين العرب والمسلمين في صف المعاني الإنسانية النبيلة.. فيعتبرون الذل أسوأ من الموت والكرامة أهم من الحياة... إن المحنة التي يتعرض لها أهلنا في لبنان قد أثبتت عدة حقائق:

١- ليست إسرائيل قوة لا تقهر كما تصور نفسها. فها هي آلة الحرب الإسرائيلية الجبارة بعد أن قتلت مئات الأبرياء في لبنان عاجزة فعلا عن هزيمة حزب الله أو حتى إضعافه.. وما زالت صواريخ المقاومة تنهمر على المدن الإسرائيلية.. ولأول مرة في تاريخهم يذوق الإسرائيليون رعب الموت الذي طالما أذاقوه لشعبنا العربي في فلسطين ولبنان.

٢- إن الأنظمة العربية بتخاذلها المشين لم تسقط فقط في عار التخلي عن لبنان بل وساعدت أيضا في العدوان عليه.. ولو أنها تمسكت بالحق واجتمعت إرادتها على الضغط من أجل وقف العدوان لكان قد توقف حتما. لكنها، على العكس قامت بإدانة المقاومة اللبنانية مما أعطى المزيد من الغطاء الدبلوماسي للعدوان ورفع الحرج عن العواصم الأوروبية التي اندفعت لتأييد إسرائيل بعد ما أيدها حكام عرب. ومن المفارقات أن الخصوم السياسيين التقليديين لحزب الله في لبنان امتنعوا عن إدانته ووقفوا صفا واحدا للدفاع عن بلادهم بل إن التأييد الرسمي الوحيد للمقاومة اللبنانية جاء من خارج العالم العربي.. من شافيز وأردغان. رئيسي فنزويلا وتركيا...

٣- إن تخاذل الحكام العرب لا يرجع إلى عيوبهم الشخصية وإنما إلى طريقة توليهم السلطة. فقد جاءوا جميعا إلى الحكم عن طريق الوراثة أو الانقلابات العسكرية. وهم بالتالي لا يعبرون عن مواطنيهم ولا يمثلونهم. ويعلمون جيدا أنهم لولا الدعم الأمريكي لما استمروا في السلطة يوما واحدا.. ولو أنهم كانوا منتخبين لحرصوا على إرضاء ناخبهم باتخاذ المواقف المعبرة عنهم. لأن هؤلاء الناخبين الذين أوصلوهم إلى السلطة قادرون على إقصائهم عنها عبر صناديق الانتخاب.. إن محنة لبنان. مثل عشرات المحن التي عشناها تؤكد من جديد أن أعداء هذه الأمة ليسوا إلا حكامها. لأنهم تسببوا بفسادهم واستبدادهم في هزيمتنا وتخلفنا. إن حربنا على إسرائيل يجب أن تبدأ من الداخل.. ولو أن لدينا حكاما منتخبين لما استطاعت إسرائيل أن تهزمننا أبدا.. مهما تكن قوتها...

٤ - لم تخل المحنة على قسوتها من فقرات ساخرة. تنتمي إلى ما يسمى في المسرح بالكوميديا السوداء. تلك التي تضحكك وتحزنك في الوقت نفسه.. فقد ظل النظام المصري غارقا في صمت عميق وأهلنا يذبحون في لبنان ثم أعلن إدانته للمقاومة بدلا من إسرائيل التي لم يجرؤ حتى على الإشارة إليها بكلمة واحدة. وأخذ كتبة الحكومة المنافقون يهللون ويكبرون للرئيس مبارك ويؤكدون أنه يبذل جهودا مضنية لحل الأزمة.. وقد تخيلت أن الرئيس مبارك سيدعو إلى قمة عاجلة لوقف العدوان أو يسافر بنفسه إلى لبنان أو يطرد السفير الإسرائيلي أو يستدعيه ليلغيه اعتراضه أو حتى يرسل معونات عاجلة للضححايا.. لكنه لم يفعل شيئا من ذلك وتبين أن جهوده المضنية تتلخص في اتصالاته المكثفة.. ولا يعرف أحد ماجدوى هذه الاتصالات..؟! ولماذا هي مكثفة وليست متوسطة الكثافة أو مخففة؟!.. ويبدو أن أحدا لا يرد على اتصالات الرئيس مبارك لأنها لم تغير أي شيء ولم تضيف جديدا في أي مجال. وقد كان منظر وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط يبعث حقا على الرثاء وقد بدا عليه الاضطراب والفرع. كعادته كلما رأى كونداليزارايس. التي أعلنت بصفاقه أن وقف العدوان لم يحن وقته بعد.. فلما جاء الدور على أبو الغيط متم ببضع كلمات لم يفهمها أحد وحرك يديه إلى أعلى ثم هرع بسرعة خارجا من القاعة قبل أن يتورط فيما لا يحمد عقباه أو قبل أن تغضب منه كونداليزارايس فتوبخه أمام الناس كما فعلت من قبل... لا أفهم كيف يتوسط الرئيس مبارك لإطلاق سراح جنود إسرائيليين يحتلون أرضا عربية. بينما هو نفسه لم يحرك ساكنا عندما قتلت إسرائيل جنوده المصريين.. ألم تستوقفه هذه المفارقة..؟!.. ألم يسأل نفسه: لماذا تقيم إسرائيل الدنيا وتقعدنا من أجل جندي واحد لديها.. بينما هو لا يفعل شيئا على الإطلاق من أجل مواطنيه الذين يموتون كل يوم برصاص إسرائيل أو من فرط التعذيب على أيدي جلادي الشرطة أو غرقا في عبارات الفساد والموت..؟!.. منذ أيام كتب الأستاذ مجدى مهنا في جريدة «المصري اليوم».. فحكى أنه خلال اجتماع الرئيس مبارك بمجموعة من الصحفيين المصريين طلبوا منه أن يأخذ موقفا حازما ضد استفزاز إسرائيل المتكرر على الحدود المصرية فإذا به يضحك قائلا: أنتم عاوزيني أحط رأسي في فم الأسد..؟

هذه الجملة حتى لو كانت دعابة تعكس مأساة حقيقية.. فمعنى ذلك أن الرئيس

مبارك يرى أن إسرائيل لا تقهر أبدا وهو بالتالي يبذل كل ما يستطيع لإرضائها. ونحن نسأل إذا كانت إسرائيل أسدا مرعبا في رأي الرئيس فما الذي أحالنا نحن إلى نعاج ضعيفة بلا حول ولا قوة..؟ لماذا لم نعد عدتنا لكي نقف في وجه الأسد المرعب إذا غدر بنا..؟ أليس هو المسئول الأوحده عن ذلك وقد حكم مصر ربع قرن وصلنا فيها إلى الحضيض في كل مجال..؟. إن النظام في مصر قد انتهت صلاحيته ولم يعد لديه ما يقدمه إلا المزيد من التبعية والتخاذل في الخارج والمزيد من القمع والأكاذيب في الداخل. الديمقراطية هي الحل.. عندما يصير المصريون مواطنين أحرارا ينتخبون من يحكمهم، سيأتي إلى الحكم من لا يعتبر إسرائيل أسدا مرعبا ولا يسمح أبدا بأن نكون نعاجا ضعيفة.. عندئذ فقط. سوف نحصل على حقوقنا وكرامتنا المهذرة..

إنجازاتكم.. أكاذيب وجرائم(*)

إلى أي مدى يستطيع الإنسان أن يكذب..؟

يلجأ الناس أحيانا للكذب من أجل تحقيق مصلحة أو تفاديا لمشكلة... أما أن يظل الإنسان يكذب دائما بل وينحصر عمله في ترديد الأكاذيب. فهذه حقا ظاهرة شاذة.. فكرت في ذلك وأنا أتابع، أثناء مهزلة مؤتمر الحزب الوطني، ما قاله حسام بدر اوي ومحمد كمال وعلي الدين هلال وأمثالهم.. وجدتني أتساءل.. ألا يشعر هؤلاء بخجل من الأكاذيب التي يرددونها؟! ألا يفكرون في رأي أولادهم وأقاربهم.. في أكاذيبهم؟! ألا يداخلهم أقل إحساس بالعار من مديحهم المستمر للرئيس مبارك وكأنه نبي مرسل وليس بشرا يخطئ ويصيب؟! ألا يعرفون أنهم قد يموتون في أية لحظة فيحاسبهم ربنا سبحانه وتعالى على كل هذه الأكاذيب؟ هل يساوي منصب الوزير والثروة الطائلة والحياة الرغدة أن يفقد الإنسان مصداقيته واحترامه؟

إن هؤلاء المداحين يرددون أكاذيب عن إنجازات حققها حكم مبارك للمصريين.. أين هذه الإنجازات؟ هل تتحدثون عن مصر التي نعيش فيها..؟ ما رأيكم في الفقر والبطالة والديون والفساد والقمع والتبعية المهينة لإسرائيل وأمريكا.. هل تعتبرونها إنجازات؟ ما رأيكم في اعتقال الأبرياء وتعذيبهم وهتك أعراض زوجاتهم أمام أعينهم؟ هل هذه هي الحياة الكريمة التي حققها زعيمكم للمصريين؟ إنهم عادة يكذبون لكن أكاذيبهم هذه المرة وصلت إلى حد غير مسبوق من التبجح والاستهتار بالعقول.. شهداء القطارات والعبارات وضحايا سرطان يوسف والي والمنتحرون من شدة الفقر وقتلى

(*) العربي ٢٤ / ٩ / ٢٠٠٦.

الإهمال في مستشفيات الحكومة، كل هؤلاء لم تجف دماؤهم بعد، بينما يقف أحمد نظيف ببشرته التي اسمرت من أثر الاستحمام في مارينا.. ليؤكد بلا خجل أن انطلاقة الحزب الوطني الأولى نجحت وأنهم بدءوا الانطلاقة الثانية..

إن ما حدث في هذا المؤتمر من مهازل، يدل بوضوح على فقدان النظام المصري أدنى إحساس بالمسئولية واستهتاره التام بمشاعر الناس.. لم نعد نحن المصريين نهمهم في شيء، كل ما يهمهم الآن أن يدفعوا بالأخ جمال مبارك إلى السلطة بأي ثمن وأية طريقة.. ليس حبا في جمال مبارك ولكن تمسكا بمصالحهم وثرواتهم وقصورهم ومشروعاتهم التجارية الكبرى.. إنهم يعلمون أن أي نظام منتخب في مصر لن يتركهم قبل أن يحاكمهم على نهب الشعب المصري وإفقاره وقمعه.. على أن مخطط التوريث فشل قبل أن يبدأ، لأن الرفض الشعبي له يتسع يوما بعد يوم، القضاة والصحفيون وأساتذة الجامعة والمحامون والأطباء وغيرهم.. ولعل ذلك ما يجعل النظام يبدو مترددا في إعطاء الدفعة الأخيرة لمبارك الابن خوفا من أن تكون هذه لعبة النهاية.. سبب آخر مهم في فشل التوريث: أن السيد جمال مبارك ببساطة لا يصلح، ليس فقط لمنصب الرئيس بل لأي منصب سياسي، ولقد شاهدته يتحدث في التلفزيون فأحسبت فعلا بالعطف عليه، إنه يبدو منصرف الذهن ويستجمع ما يريد أن يقوله بصعوبة ويتحدث بعربية ركيكة كأنه يترجم عن الإنجليزية.. إن من أقنع السيد جمال بممارسة العمل العام قد ظلمه. وأنا أتساءل مثل كثيرين: لماذا لا يتفرغ جمال مبارك لإدارة شركاته العملاقة واستثمار الملايين التي يملكها؟ إذا كان لديه وقت فراغ فلماذا لا يقضيه مع أسرته أو حتى في ممارسة هواية مفيدة مثل جمع الطوابع أو العملات التذكارية؟ إن التهريج السخيف الذي شاهده المصريون في هذا المؤتمر، إشارة واضحة على تخبط النظام وعجزه عن الاستمرار.. وإن غدا لناظره قريب.

* * *

كشف الأستاذ عادل حمودة في جريدة -الفجر- عن جريمة مروعة اقترفها ضابط شرطة اسمه النقيب سيد المرزوقي، فقد اعتدى مع جنوده على شاب بريء اسمه أمجد حسين، خلعوا ثيابه وهتكوا عرضه ونزعوا شعر عانته وأجبروه على تقبيل أحذية الجنود.. وقد قررت وزارة الداخلية إحالة الضابط وجنوده إلى التحقيق.. والحق أن ما دفع الداخلية

لاتخاذ هذا القرار ليس بشاعة الجريمة ولا نشرها في الصحف، وإنما لأن الشاب ضحية التعذيب ينتمي إلى النخبة المصرية فهو خريج الجامعة الأمريكية ووالده رجل أعمال معروف.. أنا لا أقلل من بشاعة هذه الجريمة التي لو كنا في بلد ديمقراطي لدفع الضابط ثمنها سنوات طويلة خلف القضبان.. وإنما يقتضينا الإنصاف أن نؤكد أن ما حدث لأجد حسين يحدث يوميا لعشرات الفقراء في مصر.. لقد نشرت الصحف المصرية مئات وقائع التعذيب الموثقة، وأعلنت عن أسماء الضباط الجلادين ومع ذلك فإن الداخلية لم تحرك ساكنا لمنع التعذيب أو معاقبة مقترفيه أو حتى التحقيق معهم.

والحق أن وزير الداخلية، ليس بمقدوره أن يحاسب الضباط الذين يعذبون المواطنين لأنه ببساطة هو الذي أعطاهم تعليمات بذلك.. ولا يمكن أن نتصور أن ضابطا يغامر بمستقبله الشخصي والمهني فيقدم على تعذيب مواطن، إذا كان يعرف أن الوزارة ستحاسبه بجدية على جريمته.. إن إحالة الضابط سيد المرزوقي للمحاكمة ليس إلا محاولة للتغطية وذر الرماد في العيون لأن الضحية هذه المرة ينتمي إلى طبقة أولاد الناس... أما أولاد الفقراء الذين تنتهك آدميتهم يوميا فليس لهم حساب عند وزارة الداخلية.. إن القمع الوحشي الذي تمارسه الشرطة على المصريين ليس مجرد حوادث منفردة ولا يرجع إلى انحراف بعض الضباط وإنما هي سياسة النظام كله.. المسئول عن جرائم التعذيب ليس فقط الضابط الذي يرتكبها وليس فقط وزير الداخلية لكن المسئول الأول الرئيس حسني مبارك نفسه.. لا يمكن أن أصدق أن السلخانات البشرية المقامة للمصريين منذ سنوات في مقار أمن الدولة وأقسام الشرطة، بعيدة عن علم الرئيس ورضاه.. لو أراد الرئيس مبارك أن يمنع هذه الجرائم لفعل لكنه لن يمنعها أبدا لأنه لو لا التعذيب والقمع وقانون الطوارئ لما استطاع النظام أن يجثم على أنفاس المصريين على مدى ربع قرن.

* * *

أجرت معي جريدة «لاكوريرا دي لاسيرا» الإيطالية حديثا تليفونيا نشرته السبت الماضي عن محاضرة بابا الفاتيكان، وقد أكدت في الحديث استيائي من تجني البابا على الإسلام بهذه الطريقة التي لا تليق بقيادة دينية كبيرة، وأكدت أيضا أن البابا مسئول عن الفقرة التي اقتبسها من كتاب الإمبراطور البيزنطي التي تحمل إساءة للإسلام ورسوله الكريم.. فالإنسان عندما يقتبس فقرة ما يعتبر موافقا على مضمونها ما لم يقل عكس

ذلك. والبابا قد أورد الفقرة المسيئة بدون تعليق مما يجعله مسئولا عنها. وقد كان من الطبيعي أن تندلع المظاهرات العنيفة في مصر والعالم الإسلامي احتجاجا على إهانات البابا للإسلام؟ تماما كما كان من الطبيعي أن تندلع المظاهرات احتجاجا على الرسوم الدانماركية المسيئة للإسلام؟ لكنني كل مرة أجد نفسي أمام نفس السؤال: لماذا ينتفض المسلمون غضبا إذا حاول أحد أن يلحق الإهانة بالإسلام ولا يتحركون عندما يهان المسلمون أنفسهم؟ إن الإسلام قد جعل كرامة الإنسان وحقوقه في أعلى مرتبة بل لقد قال الله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ ..

فلماذا نغضب فقط لكرامة الإسلام ونتهاون في حقوق المسلمين...؟.. أليست كرامة المسلمين من كرامة الدين؟!.. لماذا تندلع المظاهرات ضد البابا والرسوم المسيئة ولا تندلع بنفس القوة ضد الاعتقال والتعذيب وتزوير الانتخابات...؟.. سبب ذلك في رأيي أن فهمنا للدين كثيرا ما يكون قاصرا وشكليا.. لقد جاء الإسلام العظيم بثورة اجتماعية وإنسانية، كانت قضية الإسلام الأولى الحرية والعدل والمساواة لكن فقهاء السلاطين، على مدى تاريخنا، تولوا تفسير الدين بما يخدم الحكام، وتجاهلوا مفهومه الثوري تماما، حتى ذهب بعضهم إلى تحريم الثورة على الحاكم المسلم حتى لو ظلم المسلمين، وحثهم في ذلك أن الفتنة المترتبة على الخروج على الحاكم ستكون أسوأ من ظلمه.. وهذا الكلام غريب جدا فمن أدرانا أن ظلم الحاكم أهون من الثورة عليه؟ وكيف تستقيم هذه الدعوة للإذعان للاستبداد مع دعوة الإسلام لمحاربة المنكر وتغييره؟

هذا التفسير غير البريء الذي انتشر بكل أسف في العالم الإسلامي هو المسئول عن ازدواجية التفكير لدى كثير من المسلمين، فالذين انتفضوا ضد الرسوم المسيئة لم يحركوا ساكنا أمام تزوير الانتخابات.. والذين يخطبون ويصدرون البيانات ويجمعون التوقيعات من أجل منع الرافصات العاريات واستبعاد هالة سرحان من الفضائيات.. يعتقدون أنهم بذلك يحمون الدين والأخلاق لكنهم، هم أنفسهم، يعيشون في بلد يتم فيه اعتقال الناس وتعذيبهم ببشاعة وهتك أعراضهم وزوجاتهم، بل إن بلدهم العظيم هذا بسبعين مليون إنسان، يتم الآن توريثه من الأب لابن وكأنه مزرعة لتربية الأغنام..

وهم لا يحتجون على ذلك ربع احتجاجهم على الرقص العاري... إن أمثال هؤلاء، رغم إخلاصهم وسلامة نيتهم، قد حصروا الإسلام في الصلاة والصوم والحجاب.. أما حقوق الإنسان والديمقراطية وحق المسلمين في انتخاب من يحكمهم ومحاسبته وعزله.. فهم بكل أسف لا يعتبرونها من صميم الدين.. هذا الفهم الرجعي وغير الصحيح للإسلام مسؤل إلى حد كبير عن إذعان المصريين للاستبداد.

من هنا نفهم لماذا يستعمل النظام دائما مشايخ يفسرون الدين بهذه الطريقة فيقصرونه على العبادات والمظاهر.. ولعلنا نتذكر كيف تسامحت الشرطة مع المظاهرات ضد الرسوم المسيئة بينما تقمع دائما بمنتهى الوحشية أية مظاهرة ضد التوريث قبل أن تبدأ.... إننا نظلم الإسلام العظيم عندما نقصره على الشكل دون المضمون ولو أننا فهمناه بالطريقة الصحيحة لكانت دولة الاستبداد قد زالت منذ زمن طويل.

أما لهذا الكابوس من نهاية؟! (*)

(١)

لا يحتاج المصريون إلى تعديلات الرئيس مبارك الدستورية.

كل هذه المناقشات والندوات والمؤتمرات عبث في عبث.. التعديل الوحيد الذي يحتاج إليه المصريون، أن يترك الرئيس مبارك الحكم، أن يرحل عن السلطة فوراً ويبدأ ابنه جمال عن رئاسة الجمهورية. ما يتوق إليه المصريون فعلاً أن تبدأ بلادهم عهداً من الديمقراطية الحقيقية. العديد من أساتذة القانون الوطنيين قدموا تصورات محترمة عن الإصلاح الديمقراطي الحقيقي. الطريقة الوحيدة للإصلاح الديمقراطي معروفة: أن تجرى انتخابات حرة تحت إشراف قضائي كامل من أجل تكوين جمعية تأسيسية تقوم بإنشاء دستور جديد محترم يليق بمصر. وأن ينتخب من بين أعضاء الجمعية التأسيسية حكومة انتقالية تحكم البلاد لفترة مؤقتة يتم خلالها إطلاق الحريات العامة وإلغاء قانون الطوارئ وإطلاق حق تكوين الأحزاب السياسية. بعد انتهاء الفترة الانتقالية يتم إجراء انتخابات لتبدأ مصر عهداً جديداً تحت حكومة منتخبة. هكذا تطبق الديمقراطية.

ليس في الأمر إذن معضلات ولا معادلات كيميائية معقدة، والرئيس مبارك أول من يعرف كيف يمكنه أن يتيح لمصر فرصة الديمقراطية. لكنه ببساطة لا يريد أن يتزحزح عن منصبه ما دام فيه نفس يتردد كما قال بنفسه، ومن حوله بطانة من كبار المستفيدين يزينون له أن يدفع بابنه جمال إلى الحكم من بعده. وهكذا سوف نورث من الأب إلى الابن ثم إلى الحفيد من بعده. وكأن مصر عزبة أو مزرعة دجاج

(*) العربي ٢٩ / ١ / ٢٠٠٧.

وليست بلدا عريقا وكبيرا ناضل أبناؤه عشرات السنين وقدموا آلاف الشهداء من أجل الاستقلال والحرية. إن ما يسمى بالتعديلات الدستورية ليس إلا مسرحية سخيفة، تستهين بذكاء المصريين وتتعامل معهم وكأنهم بلهاء متخلفون.. إن الحديث عن الإصلاح بدون تغيير هذا النظام، مجرد لغو فارغ لا يستحق حتى عناء الرد عليه.

(٢)

ظللت أتأمل صورة الدكتور هاني سرور صاحب شركة هايدلينا للمستلزمات الطبية المتطورة (لاحظ الاسم..) وجدتني أتساءل: كيف يستطيع هذا الرجل أن ينام ويأكل ويعيش وقد تسببت مستلزماته المتطورة في إلحاق كل هذه الكوارث بآلاف المرضى الفقراء الذين استعملوا فلاتر غسيل كلوي غير معقمة وأكياس دم فاسدة؟.. ألم يستشعر السيد هاني سرور أدنى شعور بتأنيب الضمير وهو يحتفل بزواج ابنته في حفل أسطوري تكلف الملايين بينما مستلزماته المتطورة تتولى الإجهاز على المصريين البؤساء؟.. لقد كان تعقيم فلتر الغسيل الكلوي الواحد يكلفه جنيها واحدا.. وهو مبلغ صغير لم يكن لينقص أبدا من الأرباح المنهمرة عليه بالملايين.. والأغرب أن السيد هاني كان يحرص على تعقيم الفلاتر التي يقوم بتصديرها للخارج. وكأن حياة المريض الأجنبي أهم من حياة المريض المصري.

إن الأخ هاني سرور يشكل بلا جدال نموذجا نادرا من البشر. لكن ما فعله متسق تماما مع توجهات نظام الحكم. فالواقع أن صحة المصريين وكرامتهم وحياتهم صارت بلا ثمن في عهد مبارك. فالسيد ممدوح إسماعيل المسئول الذي تسبب في قتل المئات غرقا ما زال هاربا، والسيد يوسف والي المسئول عن استيراد المبيدات المسرطنة ما زال حرا طليقا ينعم بحياة هنيئة. المواطن المصري يتعرض كل يوم لتعذيب بشع على أيدي ضباط الشرطة. عشرات الآلاف من المعتقلين قضوا سنوات طويلة في الحبس بدون محاكمة ولا تهمة. إن المواطن المصري بلا قيمة في نظر حكامه. ولعلنا نذكر كيف ترك الرئيس مبارك ألفا وأربعمائة من مواطنيه يصارعون الموت غرقا في حادث العبارة ولم يجد سيادته غضاضة في حضور تمرين للفريق القومي لكرة القدم ليتابع، باهتمام بالغ، الخطة التي وضعها الكابتن شويير لمباراة كرة قدم.

والرئيس مبارك، كما نعرف جميعاً، مشغول للغاية منذ شهر بإطلاق سراح الأسير الإسرائيلي لدى حركة حماس، لكن الجنود المصريين الذين قتلهم إسرائيل على الحدود لم يشغل أمرهم الرئيس مبارك كثيراً بل إنه بعد مقتلهم بأيام قليلة، استقبل رئيس الوزراء الإسرائيلي بمنتهى الود والتقط صوراً تذكارية معه وعندما سأله صحفي أجنبي إن كان قد تحدث مع أولمرت عن جنود مصر الذين قتلهم إسرائيل رد الرئيس مبارك قائلاً ببساطة: لقد اعتذر أولمرت عن ذلك. إن الاستهانة بحياة المصريين وكرامتهم ليست سلوكاً فردياً وإنما سياسة ثابتة لنظام الحكم. والسبب في ذلك طبيعة النظام. لأن طريقة تولي السلطة تحدد علاقة الحاكم بمن يحكمهم. فالحاكم المنتخب من الشعب يظل مديناً للناس بمنصبه ويحرص دائماً على إرضائهم لأنهم يستطيعون إقصاءه عن منصبه في أي يوم. أما الحاكم المستبد الذي يفرض سلطته بالقمع فهو لا يعاب بمواطنيه لأنه يعلم أنه يستطيع أن يقهرهم ويعتقلهم ويعذبهم ويفلت من أي عقاب أو مساءلة. إن الإنسان المصري لن يسترد كرامته إلا بالديمقراطية الحقيقية.

(٣)

لم يتسبب الدكتور يحيى القزاز في غرق مئات المواطنين مثل ممدوح إسماعيل ولا تسبب في إصابة آلاف المصريين بالسرطان مثل يوسف والي، الدكتور يحيى القزاز أستاذ في كلية العلوم جامعة حلوان، وهو بشهادة زملائه وطلابه نموذج مشرف للأستاذ الجامعي علماً وخلقاً، المشكلة أنه وطني يحب بلاده، وأنه لا يرى فارقاً بين الهم الخاص والعام، المشكلة أنه شجاع ولا يخشى في الحق شيئاً، فهو عضو في حركة كفاية يشارك في المظاهرات ويكتب المقالات التي تطالب الرئيس مبارك بالحرية والديمقراطية، وعندما تدخلت مباحث أمن الدولة وأفسدت الانتخابات الطلابية وشطبت الطلبة ومنعتهم من الترشيح وفرضت أسماء الطلبة المتعاونين مع الأمن، شجع الدكتور يحيى طلابه على تكوين اتحاد طلابي مستقل بعيداً عن اتحاد الحكومة.. ولو كان الدكتور يحيى قد فعل ذلك في بلد ديمقراطي لجاهه التكريم من السلطات لأنه يشجع الطلاب على ممارسة حقوقهم السياسية. لكن النظام في مصر تربص بالدكتور يحيى وهو الآن محال إلى مجلس التأديب، بتهم ملفقة وكاذبة.

من أسخف هذه التهم أنه يترك المحاضرات ليشارك في المظاهرات. ولو كنت مكان وزير الداخلية لأمرت فوراً بتغيير ضابط أمن الدولة المسئول عن تليفق هذه التهم، لأن مستوى ذكائه متواضع للغاية. فالدكتور يحيى لم يتخلف عن محاضرة واحدة. ثم ما علاقة المظاهرات بالمحاضرات؟.. ما هذا الهراء؟!

إن هذا الكذب الفاحش وهذا التليفق من أجل التنكيل برجل وطني شريف أمر مقزز حقاً، والمحزن أن يشارك بعض الأساتذة الجامعيين، الذين يفترض فيهم نقاء الضمير، في تليفق التهم لزميل لهم من أجل نيل الرضا السامي. والمحزن أكثر أن يدعن رئيس جامعة حلوان الدكتور عبد الحي عبيد إلى تعليمات ضابط مباحث أمن الدولة وهو في عمر أبنائه، وأنا أتساءل كيف يقبل الدكتور عبيد على ضميره المهني والإنساني أن يشارك في محاكمة زميل له على تهمة هو أول من يعلم أنها ملفقة؟! إننا جميعاً يا دكتور عبد الحي ميتون. نعم يا دكتور، إننا جميعاً قد نموت في أية لحظة ولا أعرف كيف سوف تواجه حساب ربنا سبحانه وتعالى على الظلم الذي تشترك فيه الآن. يومئذ لن ينفك ضابط أمن الدولة ولا حبيب العادلي ولا حتى حسني مبارك نفسه.. إن تهمة الدكتور يحيى القزاز الحقيقية هي الدفاع عن حق المصريين في الحرية والحياة الكريمة.. هذا رجل أراد لنا أن نحيا أحراراً في وطن حر. وهم يعاقبونه على ذلك. وواجبنا جميعاً اليوم أن نرد له الجميل ونسانده بكل قوتنا في هذه المحنة.

(٤)

ما الجرم العظيم الذي ارتكبه الدكتور أيمن نور حتى يتم قتله في السجن؟! إن صحة أيمن نور تتدهور يوماً بعد يوم. وقد أجمع الأطباء على أن حياته مهددة وأنه قد يتوفى في أية لحظة.. فماذا فعل أيمن نور ليستحق هذا المصير؟! منذ سنوات جاء إلى مصر مواطن إسرائيلي اسمه عزام عزام وقد قام بالتجسس على مصر لحساب إسرائيل وجند بعض المصريين لحساب الموساد. وقد حوكم أمام محكمة جنائية قانونية وعادلة تماماً، حكمت عليه بالحبس سنوات. لكن الرئيس مبارك يبدو أنه أشفق عليه فوق قراراً بالإفراج عنه وأعادته مجبوراً إلى إسرائيل. واعتبرت الصحافة الإسرائيلية العفو عن الجاسوس عزام أكبر هدية سياسية قدمها الرئيس مبارك إلى السفاح شارون.

لكن الرئيس مبارك الذي عفا عن الجاسوس الإسرائيلي يبدو أنه مصمم على ترك
أيمن نور حتى يموت في السجن. لم يفعل أيمن نور شيئاً إلا أنه قدم نفسه كمرشح
حقيقي للرئاسة وليس مجرد كومبارس في مسرحية سخيفة وكاذبة. لقد اختلفت مع
الدكتور أيمن نور في بعض آرائه السياسية أيام كان حرا ملء الأسماع والأبصار. لكنني
الآن أعتبر الدفاع عن أيمن نور واجبا وطنيا وإنسانيا علينا جميعا..

كل هذا الظلم والفساد.. كل هذا الذل وهذه المهانة.. هذا الكابوس الجاثم على
أنفاسنا.. أما له من نهاية؟

منتدى مجلة الإبتسامة
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

هل نستحق الديمقراطية؟(*)

(١)

الإجابة بالنفي حتى الآن.. إن الحاكم الفرد لا يتخلى أبدا عن السلطة إلا تحت ضغط شعبي كاسح.. فهل يوجد مثل هذا الضغط في مصر..؟.. الحق أن مصر تغلي بالغضب وقد بلغ سخط المصريين على نظام الحكم مداه، لكن هذا السخط لم يتحول بعد إلى فعل سياسي جماعي حقيقي ينتزع به المصريون حقوقهم المهدرة. إن نظام الحكم لم يعد لديه ما يقدمه والأحوال في مصر قد وصلت إلى الحضيض.. ملايين المصريين يعيشون في ظروف لا تليق بالآدميين. والذي فشل الرئيس مبارك في تحقيقه على مدى ربع قرن في الحكم لا يعقل أن يحققه في عام أو اثنين.. نظام الحكم في مصر لم يعد يعتمد في بقاءه إلا على قمع المصريين وإرهابهم.. وسوف تظل قدرة النظام على القمع فعالة ما دامت محاولات المعارضة قليلة ومتفرقة.. أما إذا تحرك المصريون بشكل واسع فإن النظام يفقد فورا قدرته على القمع.

وقد رأينا كيف تسحق الشرطة المظاهرات السلمية ببشاعة إذا كانت قليلة العدد بينما وقفت أجهزة الأمن الجبارة مشلولة أمام ١٦ ألف عامل اعتصموا في كفر الدوار واستطاعوا أن يهزموا النظام بشجاعتهم وصلابتهم حتى أجبروه على الانصياع لمطالبهم المشروعة.. إن الديمقراطية لا تمنح ولا تستجدي لكنها تنتزع. إن الشعوب الغربية التي تنعم الآن بالديمقراطية قد دفعت فيها ثمننا باهظا من العرق والدم، على مدى سنوات

(*) الكرامة ٦ / ٢ / ٢٠٠٧.

طويلة ناضلت خلالها من أجل حريتها وكرامتها.. إننا لن نستحق الديمقراطية ولن نحققها أبدا إلا إذا كنا مستعدين للنضال والتضحية من أجل تحقيقها.

(٢)

كدت لا أصدق نفسي وأنا أقرأ تصريحات وزير العدل السيد ممدوح مرعي عن قضاة مصر في جريدة «المصري اليوم».. فقد قال سيادته: «عندنا ٢٠٠٠ قاض ورئيس محكمة لو طلعت منهم ٢٠٠ قاض على المستوى اللي أنا عاوزه أبقى جدع»

سبب انزعاجي من هذا الكلام.. أولا: أن هذه اللهجة غير مقبولة من وزير العدل أو أي مسئول كبير.. غريب جدا أن يستعمل الوزير تعبيرات مثل «أنا أبقى جدع» في تصريح عام. أما السبب الأهم لانزعاجي: أنه لا يليق أبدا أن يتحدث مسئول حكومي مهما يكن منصبه عن قضاة مصر الأجلاء بهذه الطريقة الجارحة.. في حدود معلوماتي أن قضاة مصر ليسوا تلاميذ ولا موظفين لدى السيد الوزير حتى يرتفع بمستواهم أو يهبط به، بل إنني أشك في أن وزير العدل باستطاعته أن يوجه هذه العبارات الجارحة إلى أفراد سكرتاريته الخاصة. فكيف يوجهها إلى قضاة مصر العظام الذين هم مفخرة لكل مصري؟!.. لقد خاض قضاة مصر، بقيادة نادي القضاة ممثلهم الشرعي الوحيد المنتخب، معارك عظيمة مشرفة من أجل استقلال القضاء والديمقراطية.

وقد حاول النظام أن يغري القضاة بذهب المعز حتى يتواطئوا على تزوير الانتخابات لصالحه لكنهم رفضوا وأعطوا النظام درسا في التمسك بالحق ونزاهة القضاء، وسوف يكتب التاريخ أسماء هؤلاء القضاة بحروف من ذهب، الذين تمسكوا بصناديق الانتخابات ليمنعوا التزوير فتم ضربهم وسحلهم بواسطة الأمن، الذين رفعوا كلمة الحق في وجه السلطان فبلغوا أعلى درجات الجهاد. إن مصر تحتفظ بما فعله هؤلاء القضاة في قلبها ووجدانها... إن زكريا عبد العزيز وهشام البسطويسي ومحمود وأحمد مكي ونهى الزيني وغيرهم.. قد دخلوا التاريخ كأبطال قوميين يدافعون عن حق المصريين في الحرية والحياة الكريمة.. أتمنى أن يراجع السيد وزير العدل كلامه ويعتذر للقضاة.. وأتمنى أن يتذكر دائما أن منصبه مهما

أعطاه من سلطات واسعة زائل، إذ يكفي أن يغضب الرئيس مبارك عليه ليعزله بين يوم وليلة.. المنصب زائل يا سيادة الوزير أما الذي يبقى إلى الأبد فهو الموقف الشريف والكلمة الصادقة المحترمة.

(٢)

من واجبنا الدفاع عن حق الإخوان المسلمين في إنشاء حزب سياسي فمن شروط الديمقراطية إطلاق حق تكوين الأحزاب. ولا يعرف النظام الديمقراطي مهزلة لجنة الأحزاب التي اصطنعها النظام المصري حتى يختار ما يناسبه من أحزاب ورقية يستعملها كأدوات ديكور رخيصة لتزيين الاستبداد.. ومن واجبنا أيضا أن ندافع عن الإخوان المسلمين ضد القمع الوحشي الذي تمارسه ضدهم السلطة.. لكننا في نفس الوقت ندعو الإخوان إلى مراجعة حقيقية لأفكارهم.. فتاريخ الإخوان بكل أسف كان دائما ضد الديمقراطية، لقد تحالف الإخوان المسلمون دائما مع الاستبداد ضد القوى المطالبة بالديمقراطية، بدءا من تحالفهم مع إسماعيل صدقي جلاد الشعب، وتحالفهم مع أنور السادات، وصولا بالرسائل التي صرح مرشد الإخوان أخيرا أنه بعث بها إلى جمال مبارك.. ولا أعرف لماذا يبعث المرشد برسائل إلى جمال مبارك، بأي صفة، وما فحوى هذه الرسائل؟.. ولماذا لا ينشرها المرشد على الرأي العام؟

إن تحالف الإخوان المتكرر مع الاستبداد أكبر سقطة في تاريخهم، وهو لا يعكس في رأيي انتهازية سياسية بقدر ما يدل على استهانة الإخوان بفكرة الديمقراطية نفسها.. وقد تفاءلت خيرا ببعض الأفكار التي أعلنها رموز الإخوان من جيل الشباب مثل عصام العريان وعبد المنعم أبو الفتوح.. حتى فوجئت بالإخوان يعودون من جديد إلى الحديث عن سعيهم لإقامة الخلافة الإسلامية وكأنهم لم يتعلموا شيئا من التاريخ، إن الإسلام لا يعرف الخلافة وهي فكرة رجعية متخلفة تعود بنا إلى العصور الوسطى.... هل يريد الإخوان إقناعنا بعد كل ما عانيناه من الاستبداد بفكرة المستبد العادل..؟ وماذا نفعل بملايين المواطنين المصريين الأقباط الذين سوف يتحولون إلى أهل ذمة في وطنهم تحت حكم الخليفة..؟ وإذا كان الإخوان يسعون إلى تنصيب خليفة فلماذا يعارضون نظام مبارك؟.. هل يستبدلون الاستبداد العسكري بالاستبداد الديني؟.. الاستبداد هو

الاستبداد بغض النظر عن اللافتة التي يحملها.. أتمنى من الإخوان أن يراجعوا أنفسهم ويجددوا أفكارهم حتى يصبح خطابهم مواكبا للعصر ومحققا لمطالب الأمة بدلا من هذه الأفكار المتخلفة.

(٤)

عندما سئل الرئيس مبارك عن تعديل الدستور بحيث لا يحق لأي رئيس جمهورية أن يحكم مصر أكثر من مدتين رئاسيتين.. أجاب سيادته بأن تمسك الشعب برئيس الجمهورية لعدد غير محدد من المدة الرئاسية هو حق أصيل للشعب. ولا يستطيع الرئيس مبارك أن يحدد الرئاسة بفترتين فقط لأنه يكون بذلك قد اعتدى على حقوق المصريين الديمقراطية.

قرأت هذا الكلام للرئيس مبارك في «الأهرام» وحاولت أن أبحث عن تعليق مناسب.. لكن التعليق الذي تبادر لذهني للأسف ليس قابلا للنشر.. أرجو من القارئ العزيز إذا وجد تعليقا مناسباً على كلام الرئيس مبارك أن يسارع بإرساله إليّ وله جزيل الشكر.

•• مئات وربما آلاف المقالات والبيانات طالبت الرئيس مبارك بتطبيق الديمقراطية، كثير من أساتذة القانون الوطنيين وضعوا تصورات لخطوات محددة تؤدي في النهاية إلى أن تلحق مصر بركب الدول الديمقراطية المتحضرة.. طريق الديمقراطية واضح ومعروف لكن السؤال: هل يوجد ما يدفع الرئيس مبارك إلى التخلي عن السلطة وتطبيق ديمقراطية حقيقية..؟

محاولة لتفسير الغيبوبة! (*)

(١)

لا أظن أن هناك جديداً يقال عن استبداد النظام في مصر وفساده. ملايين المصريين الفقراء يعيشون حياة غير آدمية وقد فقدوا كل أمل في العدل والمستقبل. عشرات الألوف من الأبرياء معتقلون دون محاكمة لسنوات طويلة.. الشهداء من ضحايا التعذيب في أقسام الشرطة يتساقطون كل يوم. ومقابل ذلك تتراكم ثروات حكام مصر كل يوم بل كل دقيقة. هم وأولادهم وأفراد حاشيتهم. كل ذلك معروف للجميع. لكن السؤال: لماذا لا يثور المصريون ضد كل هذا الظلم والاستبداد..؟ هناك إجابتان شائعتان عن هذا السؤال: البعض يرى أن القمع الوحشي الذي تمارسه السلطة ضد المعارضين يخيف الناس ويدفعهم للإذعان.. والحق أن كل الأنظمة المستبدة في التاريخ مارست قمعا بشعا. لكن ذلك لم يمنع الناس من الثورة بل حفزهم عليها.

الإجابة الثانية يرددها للأسف بعض المثقفين.. يقولون إن الشعب المصري بطبيعته أميل للخنوع والاستسلام أمام حكامه. وهذه فكرة شاذة ومتعالية ومهينة. لكنها أيضا غير صحيحة.. فكل من يقرأ تاريخ مصر يكتشف أن المصريين ليسوا أقل من الشعوب الأخرى في الاستعداد للثورة من أجل انتزاع حقوقهم.. فمنذ الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ وحتى عام ١٩٧٧ توالى ثورات المصريين دون انقطاع ضد الاحتلال والاستبداد. منذ ثلاثين عاما فقط. أدى ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية إلى انتفاضة شعبية شملت مصر من أقصاها إلى أقصاها. ولم يستطع أنور السادات يومئذ إعادة السيطرة على البلاد

(*) العربي ١٩ / ٨ / ٢٠٠٧.

إلا بعد استدعاء الجيش. لكن من يقارن بين انتفاضة ٧٧ وبين ما يحدث الآن في مصر يتأكد له أن استعداد المصريين للثورة قد ضعف كثيرا عما كان عليه منذ ثلاثين عاما.

إن المصريين يعانون اليوم من المظالم أضعاف ما كانوا يعانونه عام ٧٧.. لكنهم يبدوون أقرب إلى اللامبالاة والتبلد، وكأنهم في حالة من الغيبوبة. كأنهم واقعون تحت تأثير مخدر قوى قد أصاب إرادتهم بالشلل وجعل ردود أفعالهم بطيئة ومشوشة.. فما طبيعة هذا المخدر وكيف وقع المصريون تحت تأثيره.

(٢)

في عام ١٩٧٩ اندلعت الثورة الإسلامية في إيران. وقد شكلت تهديدا حقيقيا للنظام الحاكم في السعودية. أولا لأنها قدمت نموذجا إسلاميا ثوريا مختلفا عن النموذج السعودي الوهابي المتعاون منذ نشأته مع الولايات المتحدة والدول الاستعمارية.

وثانيا لأنها ثورة شيعية والشيعة موجودون بكثافة في دول الخليج وقد دفع الخطر الإيراني النظام السعودي إلى إنفاق ملايين الدولارات على مدى ربع قرن. لنشر الفكر السلفي الوهابي في مصر والعالم العربي. وقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر مما أعطى للنظام السعودي قوة غير مسبوقة.. أضف لذلك توجه أنور السادات إلى إضفاء الطابع الديني على الدولة المصرية.. كما أن ملايين المصريين تحت ضغط الفقر وإغراء المال قد تكالبوا على عقود العمل في السعودية حيث عملوا سنوات وعادوا مشبعين بالأفكار السلفية الوهابية.

وقد أدت كل هذه العوامل مجتمعة إلى ما يمكن تسميته بـ«سعودة المجتمع المصري» بمعنى خضوع مصر إلى تأثير سعودي كاسح. والمراقب للحياة اليومية في مصر يكتشف ذلك بسهولة. فهناك أحياء بأكملها في المدن وقرى بأكملها في الريف معظم سكانها عملوا في السعودية لفترة ما.. والمظاهر السعودية منتشرة في كل مكان بدءا من الأزياء مثل الإسدال والنقاب والجلاليب البيضاء إلى ألفاظ التخاطب اليومية وإغلاق المحلات للصلاة وخلع الأحذية خارج المساكن.. وحتى الاعتماد على الفقهاء في كل كبيرة وصغيرة. على أن التأثير السعودي يتعدى ذلك إلى ما هو أخطر. فلم يعد الأقباط في نظر قطاع من المصريين مواطنين كاملين الأهلية - كما أسست لذلك ثورة ١٩١٩ - بل

أصبحوا طبقاً للفكر الوهابي كفاراً وعبداء للصليب أو في أحسن الأحوال ذميين يجب أن يدفعوا الجزية صاغرين حتى يعيشوا آمينين.

أما المرأة المصرية التي كانت قد قطعت شوطاً عظيماً في التحرر منذ بداية القرن العشرين فالمصريون الوهابيون الذين لا يتحرجون من لعن قاسم أمين وهدى شعراوي وكل رواد تحرر المرأة، يعتبرونها صراحة كائناً أقل من الرجل. وهم ينظرون إليها ليس باعتبارها كائناً إنسانياً مساوياً للرجل في الإمكانيات والحقوق وإنما باعتبارها وسيلة لمتعة الرجل ومصنعاً لإنجاب الأطفال وضحية جنسية محتملة في أي لحظة..

المرأة في نظر الوهابيين كائن لا يتمتع بإرادة كاملة ضد الغواية وبالتالي من الواجب تغطيتها بأقصى ما يمكن وعدم السماح لها بقيادة السيارات والسفر البعيد دون حراسة رجلها ليحميها من الآخرين ومن نفسها.. كل ذلك بالإضافة إلى اعتماد الفكر السلفي الوهابي على النقل دون العقل والخلط بين التاريخ والدين وتقديس ما لم يدع الإسلام إلى تقديسه، وعدم القدرة أو حتى الرغبة في تنقية التراث الإسلامي من شوائب كثيرة. مما أدى بنا في النهاية إلى فتاوى شرب بول الرسول والتبرك بعرقه وإرضاع الكبير وتكفير الناس بسبب آرائهم والدعوة إلى قتلهم باعتبارهم مرتدين..

(٣)

أما أخطر ما تحمله الأفكار الوهابية فهو مبدأ الطاعة المطلقة للحاكم. فلا يجوز في هذا المذهب إطلاقاً الخروج على الحاكم ما دام مسلماً «أطع حاكمك المسلم حتى ولو سرق مالك وجلد ظهرك..» كما قال بعض الفقهاء الوهابيين.. يجب علينا أن نطيع الحاكم المسلم وننصحه بالحسنى ولكن لا نخرج عليه أبداً..

أما بالنسبة للحاكم الذي كفر بوضوح وصراحة (وهو افتراض نظري لن يحدث أبداً لأن كل الطغاة في عالمنا الإسلامي يؤدون العبادات أو يتظاهرون بأدائها) حتى إذا كفر الحاكم فإن الفكر الوهابي يربط الخروج عليه بالقدرة على تغييره.. فإذا تبين أن تغييره بالقوة غير مستطاع فعلى المسلم أن يطيعه حتى يبدله الله كما قال الشيخ عبد العزيز بن باز.. خطورة هذه الأفكار أنها تنزع عن الناس حقوقهم السياسية بالكامل.

إن الفكر الوهابي المتشدد في الشكل والأزياء وكل ما هو غير جوهرى يؤسس لمبدأ الطاعة المطلقة للحاكم وبالتالي للاستبداد السياسي الكامل.. من هنا نفهم لماذا يحتفي النظام المصري بشيوخ الوهابيين ويفرد لهم مساحات كبيرة في الإعلام القومي لأن أفكارهم في النهاية تخدم الاستبداد.. في كتابه المهم «ظاهرة الدعاة الجدد» يشرح الأستاذ وائل لطفي. أن كل الدعاة الجدد في مصر بلا استثناء واحد تربطهم علاقات وطيدة بالنظام السعودي وبأجهزة الأمن المصرية.. ومن هنا فإن دعوتهم للدين تقتصر على مكارم الأخلاق العامة والعبادات دون التطرق إطلاقاً إلى العمل العام أو الحقوق السياسية.

لعلنا نذكر كيف دعا عمرو خالد أتباعه من الشباب إلى الامتناع عن التظاهر تضامنا مع الفلسطينيين أيام الانتفاضة والاكتفاء بالصلاة والدعاء من أجلهم. إن ثقافة الطاعة المطلقة للحاكم التي يروج لها المذهب الوهابي هي المسؤولة عن حالة الغيوبة التي تمنع المصريين من الثورة لأنها تهيئهم لاحتمال الظلم وتستبعد أي فكرة ديمقراطية عن أذهانهم فالديمقراطية لا توافق الوهابيين أبداً لأنها تعنى حكم الشعب لنفسه بينما هم يريدون ما يعتبرونه حكم الله الذي سينفذه الحاكم ولو بالقوة والقمع.. من هنا نستطيع أن نفسر تناقضات كثيرة تحدث في مصر. فالمصريون الوهابيون يحشدون المظاهرات الكبرى احتجاجاً على منع الحجاب في مدارس فرنسا الحكومية التي هي بلد علماني أساساً... أو لأن رسام كاريكاتير دانماركي متعصب أساء للرسول صلى الله عليه وسلم. لكنهم. في نفس الوقت لا يتظاهرون أبداً ضد الديكتاتورية وتزوير الانتخابات وتوريث البلد بأسره من الأب للابن وكأنه مزرعة دجاج..

إن هذه ببساطة طريقة قراءتهم للإسلام.. ففي الفكر الوهابي لا توجد حقوق سياسية ولا مواطنة ولا انتخابات.. والطاعة واجبة على الجميع ما دام الحاكم مسلماً..

(٤)

أخيراً أرجو ألا يفهم هذا المقال على أنه ضد التدين والمتدينين. فأنا أرى في الإسلام العظيم ثورة إنسانية كبرى علمت العالم مبادئ العدل والحق والحرية. لكن علينا أن نميز بين الإسلام الحقيقي وبين الفقه المتخلف الذي استعمله المستبدون طيلة التاريخ

الإسلامي لتدعيم سلطانهم الظالم. كما أن الإسلام - مثل الأديان جميعا - من الممكن قراءته بطرق مختلفة وأحيانا متناقضة. وقد كانت القراءة المصرية للإسلام منفتحة، معتدلة ومتحضرة.. مثل مصر ذاتها.. أما الأفكار السلفية الوهابية فهي تحمل بخلاف التشدد والتخلف نزوعا حقيقيا للإذعان والاستسلام للظلم.. إن ما يدور في مصر الآن ليس معركة واحدة وإنما معركتان.. معركة من أجل الديمقراطية والحرية.. والمعركة الأخرى التي لا تقل أهمية عن الأولى تدافع فيها مصر عن فهمها المتحضر للإسلام ضد الأفكار الوهابية المتخلفة عن العصر.. المنافية لروح الإسلام نفسه..

... عن حقوق الأقباط وأخطائهم! (*)

منذ بضع سنوات احتجت إلى تعيين سكرتير لتنظيم المواعيد في عيادتي الخاصة فأوصيت أصدقائي بالبحث عن شخص مناسب..

وبعد أيام جاءني شاب بصحبة والده من أجل الوظيفة. وقبل أن أجري مقابلة للشاب فوجئت بوالده يطلب مني كلمة على انفراد وما إن صرنا وحدنا حتى بادرنى قائلاً:

- أنا واثق أن ابني يصلح للعمل المطلوب.. لكنني فقط أريدك أن تعرف أننا أقباط..

- وما علاقة ذلك بالوظيفة؟

- أردت فقط أن أتأكد أنه لا مانع لديك من تعيين سكرتير قبطني.

طمأنت الأب وقابلت ابنه ووجدته فعلاً شاباً ممتازاً وهو لا يزال يعمل معي حتى اليوم لكنني تساءلت.. لماذا تصرف الأب على هذا النحو..؟ لا شك أنه سعى قبل ذلك إلى تعيين ابنه في عدة وظائف فتكرر استبعاده بسبب دينه. هذه واحدة من أمثله عديدة لحالة التمييز ضد الأقباط التي تعصف بالمجتمع المصري من سنوات..

فالأقباط مستبعدون عملياً من معظم المناصب الكبرى في الدولة، وحتى في مجلسي الشعب والشورى حيث يتم تزوير الانتخابات لصالح الحزب الوطني.. فإن الأعضاء الأقباط عددهم قليل للغاية لا يتفق بحال مع نسبة الأقباط في مصر، ولا يقتصر الأمر على الحرمان من المناصب السياسية فكل من تخرج في كلية الطب في مصر يعلم أن تعيين أي طالب قبطني مهما يكن متفوقاً، في هيئة التدريس مسألة صعبة جداً، بل

(*) الدستور ٢٠ / ٨ / ٢٠٠٨.

إن هناك أقساما معينة مثل الجراحة والنساء والتوليد يحكمها عرف غير مكتوب يمنع تعيين الأقباط..

التمييز ضد الأقباط، إذن، ظاهرة مؤسفة موجودة في مصر لاجدوى من إنكارها، بل الواجب الاعتراف بها وإزالة أسبابها..

وقد بدأت هذه المشكلة عندما أضفى أنور السادات صفة دينية على الدولة وأعلن بوضوح أنه رئيس مسلم للدولة مسلمة... وقد زاد من ضراوة الاحتقان الطائفي عوامل عديدة مثل غياب المشروع القومي وانتشار الأفكار السلفية المتعصبة الوافدة من مجتمعات بدوية متأخرة فكريا عن مصر، والفقر والبطالة والإحباط وكلها عوامل تغذي السلوك العدواني ضد الأقباط.. أضف إلى ذلك تخبط سياسة الدولة فيما يخص الشأن الطائفي. فلأن النظام يصاب بالفرع من أي ضغط خارجي، ولأنه يعتمد دائما على أجهزة الأمن القمعية، ولأن النيابة العامة واقعة بالكامل تحت تأثير وزير العدل الذي يعينه الرئيس مبارك ويعطيه التعليمات، فقد أدى كل ذلك إلى تأرجح سياسة الدولة فيما يخص الأقباط، فمرة يخالف النظام القانون لإرضاء الأقباط كما حدث في واقعة «وفاء قسطنطين» التي تقاعست الدولة عن حمايتها وسلمتها إلى الكنيسة.. ومرة يتخاذل النظام عن حماية الأقباط، كما حدث في واقعة الاعتداء على الكنيسة في الإسكندرية وقد أدى هذا التخبط إلى فقدان الثقة في القانون ودفع الناس إلى انتزاع حقوقهم بأيديهم حتى حدثت جرائم بشعة عندما تم خطف رهبان «دير أبو فانا» وتعذيبهم. وفي المقابل لقي مواطن مسلم مصرعه برصاص أحد الأقباط.. وكل هذا لم يكن ليحدث أبدا لو أن القانون تم تنفيذه بصرامة من البداية على الجميع. ولكن كيف لنظام يتولى السلطة بواسطة القمع والتزوير أن يحكم بالعدل. على أن قضية التمييز ضد الأقباط على خطورتها، تثير معها عدة قضايا من المفيد مناقشتها:

أولا: كل ما يعاني منه الأقباط يعاني منه المصريون جميعا.. فالمسلمون مثل الأقباط محرومون من تكافؤ فرص العمل والتعليم. وهم يعانون مثلهم من الظلم والبطالة والقمع والمحسوبية والفساد. المصريون جميعا مضطهدون جراء النظام المستبد الفاسد الذي يحكم مصر... لكن القبطي كثيرا ما يقع عليه اضطهاد مضاعف مرة لأنه مصري ومرة إضافية لأنه قبطي!

ثانيا: من الطبيعي أن يسعى الأقباط لرفع الظلم عنهم لكن السعي للحقوق القبطية يجب أن يكون داخل إطار نضال المصريين من أجل العدل والحرية... وما يحدث الآن لا يحقق هذا المبدأ.. فمعظم الناشطين الأقباط يطالبون بتحقيق مطالب الأقباط بمعزل عن مطالب الأمة. وقد عقد أقباط المهجر مؤتمرات عديدة لم يطالبوا خلالها أبدا بتطبيق ديمقراطية حقيقية أو منع تزوير الانتخابات أو إلغاء قانون الطوارئ والإفراج عن المعتقلين.. وإنما تركزت كل مطالبهم في تحقيق امتيازات للأقباط! وهذه الامتيازات كلها عادلة ومشروعة، لكن الاقتصار على المطالبة بها سلوك سلبي يخرج الأقباط من السياق العام للحركة الوطنية ويجعل منهم مجرد طائفة صاحبة مصلحة مستقلة عن مصالح الشعب، بل ويبعث للنظام الحاكم برسالة مفادها: أنه لو حقق مطالب الأقباط فله بعد ذلك أن يفعل ببقية المصريين ما يشاء.

ثالثا: حماية الأقلية لعبة استعمارية قديمة مارستها فرنسا في الجزائر وبريطانيا في الهند وفي مصر بل وتمارسها الولايات المتحدة الآن في العراق. على أن الأقباط قد فطنوا دائما إلى هذه الخدعة وأفسدوا أولا بأول خطط الاستعمار.. وكلنا نعرف كيف وقف القمص سرجيوس في الجامع الأزهر أثناء ثورة ١٩١٩ وخطب في المصلين قائلا: إذا كانت حجة بريطانيا لاحتلال مصر حماية الأقباط.. فليمت الأقباط وليحيا المسلمون أحرارا.. بل إن كل مصري يقرأ تاريخ الكنيسة المصرية بلا شك سوف يفخر بالمواقف الوطنية العظيمة التي اتخذتها الكنيسة ضد الاحتلال البريطاني والتضحيات التي قدمتها من أجل استقلال مصر..

لكن يبدو أن بعض الأصدقاء من أقباط المهجر لم يقرأوا تاريخ مصر جيدا..

فهم يستعينون بحكومات الدول الغربية لرفع المظالم على الأقباط... وهذا الاستقواء بالأجنبي، فضلا عن كونه سلوكا لا يتفق مع الروح الوطنية، يتجاهل حقيقة أن هذا الأجنبي الذي نستدعيه اليوم لنصرتنا هو نفسه المستعمر الذي احتل بلدنا ونهب مواردها والذي خضنا ضده نضالا طويلا وقدمنا آلاف الشهداء - أقباطا ومسلمين - حتى طردناه من بلادنا فلا يعقل أن نستدعيه الآن بأنفسنا! إن النضال من أجل تحقيق الديمقراطية مكانه الوحيد الصحيح داخل مصر وليس في قاعات الكونجرس والبيت الأبيض أو الاتحاد الأوروبي!

رابعاً: أنا أحمل - مثل ملايين المصريين - محبة عميقة وتقديراً بلا حدود لقداسة البابا شنودة ورجال الدين المسيحي جميعاً.. لكنني أعتقد أن الكنيسة في الفترة الأخيرة قد تجاوزت دورها كسلطة روحية لتتحول إلى ما يشبه الحزب السياسي، فليس من سلطة الكنيسة ولا من حقها ولا حتى واجبها أن تطالب أتباعها بمبايعة الرئيس مبارك ولا أن تعطى إشارات واضحة بأنها تقبل توريث السلطة من الأب إلى الابن وكأن مصر العظيمة قد تحولت إلى محل بقالة أو مزرعة دواجن! ليس للكنيسة أبداً أن تخلط بين الدين والسياسة لدرجة أن تخصص أتوبيسات لنقل أتباعها من أجل التصويت لصالح مرشحي الحزب الوطني. قد يرجع هذا التصرف إلى خشية الكنيسة من وصول الإخوان إلى الحكم مما يؤدي إلى قيام دولة دينية يكون فيها الأقباط مواطنين من الدرجة الثانية.. لكن هذا المنطق مردود عليه بأن الاستبداد هو الذي يدفع مصر نحو التطرف بينما الديمقراطية وحدها هي القادرة على حمايتنا جميعاً. إن دعم الكنيسة الواضح المستمر للنظام الاستبدادي القائم في مصر سيؤدي إلى مزيد من الاحتقان الطائفي.. لأنه يحيل الأقباط من مصريين يطالبون كغيرهم بالعدل والحرية.. إلى مجموعة من أعوان الاستبداد ترتبط مصالحهم بوجوده واستمراره. وأنا هنا - بصدق - أربأ بكنيستنا العظيمة وبإخواني الأقباط عن أن يتورطوا في هذا الموقف المؤسف..

إن الأقباط مصريون قبل أن يكونوا مسيحيين.. وواجبهم أن يشاركونا بقية المصريين في النضال حتى تتحقق الديمقراطية...

وعندئذ فقط سوف يتحقق العدل للأقباط والمسلمين جميعاً..

هل يصح صيام الساكت عن الحق؟! (*)

عندما جاء نابليون بونابرت لاحتلال مصر في عام ١٨٧٩ أصيب المصريون بفرع شديد من جراء ما سمعوه عن قوة تسليح الجيش الفرنسي وقدرته الرهيبة على القتل والتدمير، وكلما اقترب الفرنسيون من القاهرة ازداد ذعر الأهالي حتى إذا جاءت الأنباء بأن بونابرت صار على مشارف القاهرة، تجمع الآف المصريين في صحن الجامع الأزهر، وهم يصرخون ويبكون من فرط الفرع وأحضروا معهم الدراويش والمجاذيب وأتباع الصوفية وقضوا الليل كله في قراءة الأوراد والأدعية والتمايل في حلقات الذكر، اعتقاداً منهم بأنهم إذا اكتفوا بالصلاة والدعاء فإن الله سيرد عنهم غزو الفرنسيين بدون أن يفعلوا شيئاً للدفاع عن بلادهم.. لكن ما حدث غير ذلك، فقد أطلق نابليون مدافعه على القاهرة فدمرها وأخضعها ولم يتخلص المصريون من الاحتلال الفرنسي إلا بعد أن مارسوا مقاومة عنيفة أدت في النهاية، مع عوامل أخرى، إلى جلاء الفرنسيين.. لكن مشهد المتجمعين في صحن الأزهر ليقاوموا الغزو بحلقات الذكر، كما وصفه الجبرتي، يظل لحظة تاريخية فريدة محملة بالمعاني. تدل على مدى الانحطاط الذي انحدر إليه وعي المصريين في تلك الحقبة واستسلامهم للخوف وقبولهم بالذل وتقاعسهم عن أداء واجبهم.. أستعيد هذا المشهد كلما أقبل علينا شهر رمضان المعظم..

فالمصريون يستقبلون الشهر الفضيل بالانهماك في العبادات بأقصى ما يملكونه من قوة وجهد.. فتجد الناس يؤدون الصلاة في أوقاتها وغالبا جماعة في المسجد، وكثيرون منهم يفطرون على تمر و كوب حليب كما تقضي السنة ثم يصلون المغرب قبل أن يأكلوا وبعد ذلك ينهمكون في أداء صلوات التراويح والتهجد وقيام الليل..

(*) الدستور ٣ / ٩ / ٢٠٠٨.

أضف إلى ذلك الفضائيات الدينية الكثيرة التي يظهر عليها الدعاة ليبتهلوا إلى الله أمام المتفرجين وبعضهم ينخرط في البكاء أمام الكاميرات من فرط التأثر.. «وإن كان ذلك لا يمنعهم، بالطبع، من الحصول على مبالغ كبيرة من منتج البرنامج»..

إن مظاهر التدين المنتشرة الآن في رمضان تتم في جو غريب من الصخب والإعلان. كأن الناس يريدون أن يثبتوا لأنفسهم وللآخرين أنهم مسلمون صالحون يؤدون واجبهم الديني على الوجه الأكمل.. إن أداء العبادات أمر عظيم بلا شك.. لكن المشكلة أن الدين أصبح عند كثير من الناس يبدأ وينتهي بأداء العبادات. كثير من المسلمين يعتقدون أنهم إذا صلوا وصاموا فإنهم يكونون قد أدوا كل واجبهم في الدنيا. وهذا فهم قاصر ومعيب للدين. فالعبادات لم تكن أبدا غاية الدين وإنما فرضها الله ليدرب المسلمين حتى يدافعوا عن القيم الإنسانية، عن الحق والعدل والحرية، ولقد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا ترك الدنيا وانقطع للعبادة فسأله صلى الله عليه وسلم: «من ينفق عليك؟» فأجابه الرجل «أخى ينفق عليّ» فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أخوك أعبد منك».

وفي هذه الجملة تكمن رسالة الإسلام الحقيقية: أن من يعمل أفضل ممن ينقطع للعبادة. ومن يقاوم الظلم أفضل عند الله ممن يخضع للظلم ويسكت عن الحق ثم ينهمك في أداء الصلاة. إن الانتصار للحق ومقاومة الطغيان أهم بكثير من أداء التهجد والقيام. إن كثيرا من المصريين يؤدون العبادات كبديل مريح عن اتخاذ الموقف الصحيح في الدنيا. وقد أدى انتشار هذا التدين البديل إلى تدهور أحوالنا حتى وصلنا إلى الحضيض. في مصر نظام حكم استبدادي فاشل وفساد جاثم على أنفاس المصريين بالقمع والتزوير.. ملايين المصريين يعيشون في بؤس وهم محرومون من أبسط حقوقهم الإنسانية في العمل والتعليم الجيد والعلاج... لكنهم لا يعتبرون الثورة على الظلم جزءا من الدين.. فليس الدين عندهم إلا الصلاة والصيام والحج والزكاة.. فقط لا غير.. مصريون كثيرون يخافون من قول الحق، ويسكتون عنه إثارا للسلامة، بل إن بعضهم يساعد الظالم على ظلمه... فهل يصح صيام هؤلاء؟؟

لقد سن وزير التعليم يسري الجمل قانونا ظالما يرغم المعلمين على الخضوع لامتحان عشوائي سماه اختبار الكادر وذلك بغرض حرمانهم من حقوقهم المالية المشروعة بالإضافة إلى إذلالهم وإهانتهم.. وقد ثار المعلمون بحق ضد هذا الظلم،

وأعلنوا مقاطعتهم لهذا الاختبار فتعاطف معهم الرأي العام ثم فوجئ الناس بأن ٧٠ في المائة من المعلمين قد دخلوا اختبار الكادر وخضعوا للظلم... هؤلاء المعلمون الساكتون عن الحق سوف يصومون رمضان فهل يصح صيامهم؟ وفي مصر مجموعة كبيرة من رجال القضاء الشرفاء الذين وقفوا ضد النظام مدافعين عن حقوق الأمة في قضاء مستقل... وقد رفضوا الإشراف على الانتخابات المزورة ورفضوا كل محاولات النظام لشراء ضمائرهم بالعطايا والامتيازات.. بل إن بعضهم تعرض إلى إجراءات عقابية من النظام فواجهها بكل شجاعة.. إن من واجبنا الإنساني والوطني والديني أن نساند هؤلاء القضاة العظام بكل قوتنا.. لكن التأييد الشعبي لحركة القضاة للأسف، أقل مما يجب بكثير.. مما شجع النظام على المضي قدما في الاعتداء على استقلال القضاة والعبث بالقانون.. ثم تطور الأمر فإذا بالنظام يجهز العدة الآن للتنكيل بنادي القضاة عقابا له على مواقفه المشرفة العظيمة.. فهل يصح لنا صيام بعد أن سكتنا عن الحق وتقاوسنا عن مناصرة القضاة..؟ في مصر يتم اعتقال الناس وتعذيبهم وهتك أعراضهم كل يوم في مقار أمن الدولة وأقسام الشرطة... فلا يعترض معظم شيوخ الدين على ذلك ويسكتون عن الحق إثارا للسلامة وطلبا لرضا الحاكم.. وفي مصر عشرات الألوف من المعتقلين السياسيين، الذين أمضوا سنوات طويلة خلف القضبان بلا تهمة أو محاكمة، ووراء هؤلاء المعتقلين أسر فقيرة بائسة حرم الأطفال فيها من أبيهم. والزوجة من زوجها. والأم من ابنها... فكم شيئا من الدعاة الجدد أو القدامى طالب بالإفراج عن المعتقلين..؟ كم شيئا أعلن رفضه لتزوير الانتخابات وقوانين الطوارئ والتوريث...؟؟؟

أليس هذا سكوتا مشينا عن الحق..؟

وماذا عن ضابط أمن الدولة الذي يعذب الأبرياء ويهتك أعراضهم..؟ ماذا عن الطبيب الذي يشرف بنفسه على تعذيب المعتقلين..؟ ماذا عن ترزى القانون الذي يستعمل علمه لصياغة قوانين ظالمة تقمع الناس وتحرمهم من حقوقهم..؟ ماذا عن المنافقين الذين يدبجون قصائد المديح في كل ما يفعله الحاكم ويقول..؟ هل يجدي هؤلاء أداء العبادات وهل يصح لهم صيام..؟

«غاية الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»...

إذا سكتنا عن الحق فلا خير لنا في صلاة أو صيام.

هل أدرك الرئيس مبارك مغزى الحريق؟! (*)

عندما اندلعت حرب أكتوبر ١٩٧٣ كنت تلميذا في الصف الأول الثانوي في مدرسة الليسييه الفرنسية في باب اللوق. وقررت إدارة المدرسة تشكيل لجنة من التلاميذ والتلميذات لجمع التبرعات للمجهود الحربي من الأهالي في المناطق القريبة من المدرسة. كنت عضوا في هذه اللجنة وما زلت أذكر أنني أول ما خرجت مع زملائي لنطوف ببيوت الأهالي.. أحسست بالخجل من فكرة أن أطلب مالا من أناس لا أعرفهم.. لكن المفاجأة المدهشة كانت ردود أفعال الناس؛ فكانوا بمجرد علمهم بالغرض من زيارتنا يرحبون بنا ويعطوننا تبرعات كبيرة.. حتى إننا جمعنا عدة آلاف من الجنيهات في أيام قليلة. في تلك الأيام بدا المصريون جميعا وكأنهم أفراد في أسرة واحدة.. فكانوا يتحدثون بدون سابق معرفة في المواصلات العامة، وكانوا يستوقفون بعضهم بعضا في الشارع ليتبادلوا الأخبار والتعليقات على أحداث الحرب.. وعندما أعلن رسميا عن تحرير مدينة القنطرة شرق رأيت المارة يتعانقون في الشارع وبكى بعضهم من فرط الفرحة... بل إن المصريين في ذلك العام لم يخبزوا كعك العيد ولم يأكلوه، ولقد رأيت صاحب مخبز في شارع قصر العيني يرفض خبز الكعك ويوبخ الخادمة التي حملته للفرن قائلا: عاوزين تاكلوا الكعك وأولادنا على الجبهة يموتوا كل يوم ليدافعوا عنكم...

إلى هذا الحد وصلت روح التضامن بين المصريين آنذاك، والعجيب أن أقسام الشرطة في مصر كلها من الإسكندرية حتى أسوان لم تسجل جريمة سرقة واحدة خلال الحرب..

(*) الدستور ١٠ / ٢٠٠٨.

ومعنى ذلك أنه حتى اللصوص والنشالون أحسوا يومئذ أن مصير بلادهم يتقرر على جبهة القتال ولم يطاوعهم ضميرهم الوطني على السرقة بينما مصر كلها تحارب.. هذه الروح الوطنية الإنسانية العظيمة أقارنها بما حدث الأسبوع الماضي عندما احترق مجلس الشورى على مدى تسع ساعات كاملة فأخذ المصريون يراقبونه بهدوء وكأن الأمر لا يعينهم، بل إن كثيرا من المارة فتحوا كاميرات المحمول ليصوروا الحريق المدمر وكأنهم أمام منظر طبيعي جميل أو فقرة مسلية في أحد عروض السيرك..

إن البرود الذي لقي به المصريون الحريق المروع ظاهرة غريبة تستحق الدراسة والتأمل.. هل أصيب المصريون بالبلادة واللامبالاة وضعف الانتماء الوطني كما يتردد في الإعلام الحكومي..؟ أختلف تماما مع هذا الرأي.. فالمصريون لم تصبهم البلادة وهم يحبون بلادهم ويتابعون الأحداث المحلية والدولية بدليل اهتمامهم البالغ باستقالة الرئيس الباكستاني برويز مشرف والتعليق الشهير الذي تبادلوه بينهم. «عقبال عندنا»... والمصريون يتعاطفون بصدق مع مصائب الآخرين بدليل ذلك الحزن العميق الذي ضرب مصر كلها على ضحايا العبارة الغارقة، وذلك الغضب الذي أحس به الناس عندما حصل الشخص الذي تسبب في قتل ألف وأربعمائة مصري على الحكم بالبراءة.. إذا كان الأمر كذلك فلماذا بدا المصريون غير مهتمين بحريق مجلس الشورى؟؟

علينا أولا أن نعترف أن مصر الآن لم تعد بلدا واحدا... مصر الآن بلدان منفصلان تماما: مصر الحاكمة.. ومصر المقهورة.. مصر المحظوظة الثرية ومصر البائسة المنسية.. بضعة ملايين من المصريين يستأثرون بكل شيء: الثروة والأموال والرعاية الطبية وفرص العمل والتعليم.. بينما غالبية المصريين يعيشون محرومين من أبسط حقوقهم الإنسانية: السكن والعمل والخبز والمياه النظيفة والعلاج.. الأثرياء في مصر الحاكمة يعيشون في مستعمرات منعزلة تحيط بها أسلاك شائكة ورجال أمن مسلحون.. وأهل مصر المقهورة يتقاتلون من أجل رغيف العيش ويلقون بأنفسهم في مراكب الموت فرارا من وطنهم حيث الظلم والقهر.. المؤسف أن الهوة بين البلدين عميقة والمشاعر بينهما عدوانية.. فمصر الحاكمة تعتبر أن مصر المقهورة عبء ثقيل عليها.

نادرا ما تقرأ تصريحاً لمسئول في الدولة لا يعكس توبيخاً للفقراء واستياءً بالغا من أفعالهم.. من الرئيس مبارك الذي عاب على المصريين كثرة الإنجاب وقلة الإنتاج وتعلقهم بأكل اللحم وشرب الشاي وحتى وزير التضامن الاجتماعي مصيلحي الذي أعلن الأسبوع الماضي أنه غير مسئول عن الفقراء الكسالى الذين ينامون تحت الجميزة «من يكون الأخ مصيلحي وكيف أصبح وزيرا وأين تعلم الكلام..؟».. مصر الحاكمة تعتبر مصر المقهورة مسئولة عن كل المصائب التي تعيش فيها... بينما الفقراء في مصر يعلمون أن الذين يحكمونهم مسئولون عن نهب موارد بلادهم وإفقارهم وحرمانهم من الحاضر والمستقبل.

من هنا، فإن مبنى مجلس الشورى لم يعد يمثل لدى معظم المصريين - كما يفترض أن يمثل - قيمة تاريخية وأثرية كبيرة، لكنهم يعتبرونه المكان الذي تتخذ فيه القرارات الظالمة الفاسدة، وبالتالي فهم لم يشعروا بالخسارة لاحتراق مجلس الشورى بقدر ما اعتبروا ذلك رمزا لعقاب إلهي يستحقه الظالمون.. بل إنهم وجدوا في مشهد الحريق فرصة للشماتة فيمن يحكمونهم بالحديد والنار، في هؤلاء الذين تسببوا في إفقارهم وبؤسهم.. لقد استراح الناس في مصر المقهورة لرؤية رموز مصر الحاكمة وهم مرتبكون فاشلون عاجزون عن مجرد إطفاء حريق.. إن اللامبالاة التي أظهرها الناس وهم يشاهدون النار تلتهم مجلس الشورى ليست إلا تعبيراً سياسياً عن الغضب والإحساس بالظلم والكراهية العميقة لمن يحكمهم.. ولو أن هذا الحريق شب في منطقة سكنية لتدافع آلاف المصريين فوراً داخل النار، لإنقاذ المحاصرين والنساء والأطفال.. لكن الحريق كان في بيت الظالمين فوقف المظلومون يتفرجون ولم يكن بإمكانهم أن يمنعوا أنفسهم من الشماتة.

إن حريق مجلس الشورى، تماماً مثل حريق القاهرة ١٩٥٢.. سيشكل علامة فارقة في تاريخ مصر، فهو من ناحية كشف أن النظام في مصر قد فقد كل مصداقية وتأكد فشله الذريع في المجالات كلها، ما عدا قدرته على قمع المصريين، كما أكد لنا أن الظلم الاجتماعي في مصر قد صار حقيقة راسخة ومخيفة.. وأن هذا التفاوت الفاحش في الثروة ومستويات الحياة لا يمكن أن يستمر طويلاً... إن حريق مجلس الشورى إنذار

بحريق أكبر بكثير إذا اندلع فسوف يحرق بلادنا كلها.. ثمة انفجار قادم مروع بدأت
علاماته تلوح في الأفق ولن ينقذ مصر من هذا الانفجار إلا إصلاح ديمقراطي عاجل
يستعيد به المصريون إحساسهم بالعدل.

فهل يدرك الرئيس مبارك هذا المغزى؟

أتمنى ذلك وإن كنت أشك في حدوثه..

منتدى مجلة الإبتسامة
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

تأملات في مسألة الضرب بالحذاء..(*)

كان جون ميغور رئيسا لوزراء بريطانيا في الفترة ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٧ وذات مرة، أثناء إحدى جولاته الميدانية، اقتربت منه سيدة بريطانية معارضة لسياساته ووجهت إليه كلمات مهينة أمام الناس، ثم قذفته ببضع بيضات نيئة كانت قد أعدتها، وطيرت وكالات الأنباء صورة رئيس الوزراء البريطاني والبيض النئى يسيل بغزارة على وجهه وثيابه، وتم القبض على السيدة فورا لكن البوليس البريطاني لم يلبث أن أطلق سراحها.

وصرح الناطق باسم الشرطة «بأنه لا توجد تهمة من الممكن توجيهها لهذه السيدة لأنها لم تهدد حياة رئيس الوزراء ولا سلامته الشخصية كما أن ما فعلته - بالرغم من قسوته وافتقاره للياقة - يعد من قبيل التعبير عن الرأي الذي يكفله القانون».

تذكرت هذه الواقعة في خضم الجدل الدائر الآن في مصر حول الصحفي العراقي منتظر الزيدي الذي قذف الرئيس بوش بالحذاء خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في بغداد الأسبوع الماضي.

ففي الدول الديمقراطية حقا، من حق الناس أن يعبروا عن آرائهم في وجه الحكام مهما تكن وسيلة التعبير قاسية أو فظة أو غريبة، وقد أيد معظم المصريين ما فعله الزيدي لأنه استطاع أن يوجه إهانة رمزية علنية لجورج بوش الذي أهان العرب والمسلمين جميعا وشن حربا ظالمة أدت إلى احتلال العراق وتدميره..

على أن اللافت للنظر أن أصواتا ارتفعت في مصر لتدين منتظر الزيدي وتقلل من شأن ما فعله، بل وتمادى بعضهم فاتهمه بالهمجية والغوغائية..

(*) الدستور ٢٤ / ١٢ / ٢٠٠٨.

وإذا تأملنا أفكار هؤلاء المعترضين سنجدهم يستعملون حججا متباينة نلخصها فيما يلي:

أولا: الكتاب المرتبطون بنظام الحكم في مصر، وهؤلاء انزعجوا بشدة من فعلة الزيدي لسببين: أولا لأن النظام في مصر على مدى سنوات طويلة قد بنى مواقفه السياسية كلها على أساس أن الولايات المتحدة قوة شبه إلهية، لا يمكن قهرها أو رد مشيئتها أبدا وبالتالي فإن الرئيس الأمريكي - في نظرهم - هو حاكم العالم المطلق الأوحده الذي ينحني أمامه الحكام والشعوب جميعا، وإهانة رئيس أمريكا بهذه الطريقة تربك حسابات الذين طالما انحنوا وأذعنوا للمشيئة الأمريكية.. فها هو رئيس العالم يبدو أشبه برجل عادي يقفز يمينا ويسارا، ليحمي رأسه من ضربة الحذاء.

والسبب الثاني أن نظام الاستبداد في مصر ينزعج بشدة من أي ممارسة للاحتجاج أو التمرد مهما تكن أسبابها لأنه يعلم أنها سوف تطوله بالتبعية... فالذين لا يقيمون وزنا لكرامة الرئيس الأمريكي وهو حاكم العالم ويفرحون لإهانتته من الممكن بسهولة توقع مشاعرهم حيال الرئيس المصري، ومن هنا فإن النظام المصري عندما يدافع عن جورج بوش إنما يدافع عن نفسه.

ثانيا: اعترض بعض الكتاب على ما فعله الزيدي باعتباره تصرفا مخالفا لتقاليد الضيافة العربية وللقواعد المهنية الصحفية..

وهذا الكلام - مع احترامنا لأصحابه - مفرط في السذاجة، لأن الزيدي لم يلتق الرئيس بوش في ظروف عادية يحتكم فيها إلى قواعد المهنة وآداب الضيافة، لم يكن جورج بوش ضيفا على العراق وإنما هو جلال ومحتل غاصب ولم يكن مجرد رئيس دولة وإنما هو مجرم حرب يدها ملطختان بدماء مئات الآلاف من العراقيين، وهذا هو الرأي السائد عن بوش في الغرب قبل الشرق، وبالتالي فلا مجال لإطلاقا للحديث عن القواعد المهنية، وأين كانت هذه القواعد المهنية عندما تم الاعتداء الجنسي على الرجال في أبي غريب وربطهم من أعناقهم كالكلاب..؟

ولماذا لم تحم القواعد المهنية آلاف النساء العراقيات من الاغتصاب بواسطة الجنود الأمريكيين...

ثالثا: النوع الثالث من المعارضين يرفعون شعار ماذا استفدنا..؟.. وهؤلاء حجتهم أن

ضرب الرئيس بوش بالحذاء لم يحرر العراق ولم يغير الواقع وهم يقولون إن الصحفي العراقي قد ضيّع نفسه ومستقبله بغير أن يحقق فائدة حقيقية، وهذا المنطق لا يعترف بكل ما هو معنوي وإنما يحصر احتياجات الإنسان في الفوائد المادية... وهو بعينه منطق النظام المصري الذي يسخر كبار مسؤوليه دائماً من أي حديث عن الكرامة والإرادة الوطنية باعتبار أن كل هذه شعارات فارغة... ويؤكدون أن غاية ما يهدف إليه الإنسان في الحياة هو تأمين حياته ورزق أولاده... وهذا المنطق يؤدي بالضرورة بصاحبه إلى قبول الإهانات ما دامت مدفوعة الثمن، وقبول الذل ما دام يؤدي إلى وفرة الطعام!

إن الإنسان لا يعيش فقط من أجل أن يأكل ويشرب ويتناسل.. بل إن أهم ما في هذه الحياة لا علاقة له بالأكل والشرب واللذة الحسية... ويعلمنا التاريخ أن الأمم العظيمة جميعاً قد شيّدت مجدداً - بالتحديد - عندما تخلت عن حسابات المكسب والخسارة، بل إن الفرق بين الأمة العظيمة والشعوب الذليلة المستعبدة هو الاستعداد للتضحية من أجل الكرامة ومعاني الشرف.

رابعاً: أما النوع الرابع فهم الغاضبون على الشعب المصري.. وهؤلاء يتمتعون جميعاً إلى المعارضة (وبعضهم من أفضل الأقسام وأشرفها). لكنهم ظلوا لسنوات يكتبون ليدفعوا المصريين إلى الثورة على الاستبداد... ولما تأخرت الثورة أصابهم اليأس وسيطر عليهم سخط بالغ على النظام والمصريين جميعاً حتى اندفع بعضهم فكتب مقالات انهال فيها على الشعب المصري بالشتائم واتهم المصريين بالخنوع والاستسلام والقبالية للاستعباد... وهؤلاء يعتبرون ما فعله الزيدي مجرد تصرف هستيري طائش ويرون في تعاطف المصريين معه نوعاً من شماتة الجبناء العاجزين.. وهم يتساءلون ساخرين: هل يجزؤ المصريون والعرب على فعل ذلك مع حكامهم..؟

والإجابة هنا ببساطة أن المعتقلات في العالم العربي مكتظة بمئات الآلاف من الشرفاء الذين عبروا بشجاعة عن معارضتهم للاستبداد ودفعوا عن طيب خاطر ثمناً باهظاً لآرائهم. كما أن السؤال يفترض ضمناً أن الاحتلال الأمريكي قد عامل العراقيين بتسامح لم يعرفه العرب مع حكامهم المستبدين. وليس هناك أبعد عن الحقيقة من هذا الكلام، وجرائم الاحتلال الأمريكي المروعة في العراق كلها معروفة وموثقة.. والحق أن هؤلاء الغاضبين على المصريين، بالرغم من نبل مقاصدهم، يرتكبون خطأ فادحاً

عندما يسمحون لأنفسهم باحتقار الشعب المصري.. إذ كيف يتسنى لنا أن ندافع عن حقوق المصريين إذا كنا أساسا لا نحترمهم!؟

إن الاستعلاء على البسطاء واحتقار مشاعرهم سلوك خطير، لأنه سيؤدي حتما بصاحبه إلى الانعزال عن الشعور العام وفقدان القدرة على فهم تفكير الناس.

إن الكاتب الذي يفقد حبه واحترامه للناس العاديين يفقد شيئا أساسيا في تفكيره وكتابته.. لأن الكتابة - في جانب أساسي منها - تستلزم القدرة على محبة الناس واحترام إنسانيتهم مهما تكن أخطاؤهم وجوانب ضعفهم.

إن ما فعله منتظر الزيدي قد عبر في لحظة ما عن إرادة أمة بأسرها، وبالرغم من التعقيم الذي مارسه الإعلام الغربي على الحادث فإن شيئا ما قد تغير مرة واحدة وإلى الأبد...

شيء ما انكسر في صورة الرئيس الأمريكي كحاكم للعالم... وثمة حقيقة قديمة تأكدت من جديد.... إن هناك أمة واحدة حية لن تنسى أبدا كرامتها المضيعة.

تحية للعراقي الشجاع منتظر الزيدي..

الذي عبر بحذائه عما نريد جميعا أن نقوله..

«فيرا».. و«شيري».. وحكامنا الكرام(*)

في أواخر القرن التاسع عشر.. كانت الاضطرابات تجتاح روسيا القيصرية نتيجة للفقر والفساد والظلم الاجتماعي، وقد لجأت السلطة إلى قمع الشعب فعينت حاكما عسكريا لمدينة سان بطرسبرج اسمه الجنرال تربوبوف اشتهر بقسوته الشديدة فكان يعتقل المعارضين للنظام ويأمر بجلدهم وتعذيبهم.. وفي صباح ٢٤ يناير عام ١٨٧٨.. كان الجنرال تربوبوف جالسا في مكتبه لاستقبال الالتماسات من أهالي المعتقلين عندما اقتربت منه فتاة روسية اسمها «فيرا».. وعندما سألها الجنرال عن التماسها أخرجت فيرا مسدسا وأطلقت عليه رصاصة أصابته مباشرة في صدره وانقض عليها الحرس واعتقلوها في الحال..

وكان لهذه الحادثة دوى عظيم في روسيا كلها وسرت شائعات قوية بأن الفتاة «فيرا» أرادت أن تنتقم لخطيبتها الذي اعتقله الجنرال وأمر بتعذيبه وبدأت محاكمة «فيرا» وسط اهتمام شعبي عارم، وكانت روسيا آنذاك تطبق نظام المحلفين الذين فوجئوا بفتاة نحيلة شاحبة تقف أمامهم لتقول بثبات:

«نعم» لقد أطلقت النار على الحاكم العسكري ولو عاد بي الزمن لفعلت ذلك مائة مرة.. لست إرهابية ولا قاتلة وليس لدى خطيب أو أقارب بين المعتقلين لكنني أعرف أن هذا الحاكم يأمر بجلد الناس وتعذيبهم. إن إهدار كرامة الإنسان جريمة بشعة في حق الناس جميعا.. لقد أردت فقط أن أبين لهذا الجنرال وأمثاله أنه لا يجوز إهانة إنسان بمثل هذا الإيمان بالإفلات من العقاب.. ولا يهمني أن أموت.. لأنني أموت من أجل المبدأ.

(*) العربي.

وكانت لكلمات فيرا مفعول السحر في الرأي العام فتعاطفت معها الصحافة الروسية والناس جميعا وكتبت مقالات كثيرة لتحيثها وكان بعض المواطنين يحضرون إلى قاعة المحكمة ثم يبعثون لها بوريقات صغيرة كتبوا عليها «عزيزتنا فيروتشكا (اسم التذليل من فيرا).. نشكرك لأنك ضحيت من أجل كرامتنا..».. وبرغم هذا التعاطف الكاسح فقد كانت مهمة المحلفين صعبة، فالفتاة معترفة بالتهمة والحاكم العسكري من أكبر المناصب في البلد كلها.. وفي يوم النطق بالحكم دخل المحلفون بوجوه شاحبة إلى القاعة وهم يتحاشون جميعا النظر إلى وجه المتهمه فيرا، ثم بعثوا إلى القاضي بورقة صغيرة تحمل حكمهم ولم يلبث القاضي أن قرأ بصوت منفعل «إن السادة المحلفين.. بإجماع الآراء يجدون فيرا غير مذنبه». وتعالص صيحات الفرح العارم وبكت النساء وتبادل الرجال التهاني والعناق.. ولم تلبث المظاهرات الحاشدة أن خرجت لتعبر عن حب الجماهير للفتاة فيرا.. التي تحولت حتى اليوم إلى رمز للمثقف الوطني الذي يؤدي واجبه مهما كان الثمن..

تذكرت هذه الواقعة وأنا أطالع تقارير العديد من المنظمات المصرية والدولية عن التعذيب البشع الذي يتعرض له آلاف المواطنين المصريين سواء في مباحث أمن الدولة أو في الأقسام العادية، لقد أصبح من المؤلف أن تقبض الشرطة على أي مواطن فيقوم الضباط بضربه وتعليقه عاريا من قدميه وإطفاء السجائر في جسده ثم صعقه بالكهرباء في أعضائه الحساسة.. بل إن بعض الضباط كثيرا ما يقبضون على النساء ويأمرون الجنود بتمزيق ثيابهن ويتم بعد ذلك سحلهن عاريا في الشارع أمام الجيران.. هذا التعذيب البشع لم يعد قاصرا على المعتقلين السياسيين أو حتى المشبوهين الجنائيين، بل تعدى الأمر ذلك إلى كل من لا يرضى ضابط الشرطة عنه، فيكفي أن يرد المواطن على الضابط في أي كمين بكلمة لا تعجبه حتى يتم القبض عليه ونقله إلى المجزرة الآدمية في حجز القسم مع تلفيق التهم اللازمة له طبعاً.. ويكفي أن تعلم أنه في عام واحد توفي مواطنون مصريون أبرياء من شدة التعذيب الوحشي في أقسام الشرطة في كل من حدائق القبة وعين شمس وشبرا الخيمة (ثان) والوايلي وإمبابة ومدينة نصر (قسم أول وقسم ثان) وشبراخيت (الجيزة) وقرية بداري (الدقهلية) والرمل (الإسكندرية). وبخلاف هؤلاء الشهداء يتعرض عشرات الألوف من المواطنين إلى أشنع أنواع التعذيب والإهانة ولا يجرؤ معظمهم على إبلاغ النيابة

خوفا من انتقام الضباط لقد تحول التعذيب في مصر إلى مأساة محزنة والسؤال هنا: ما الذي يدفع بعض الضباط إلى تعذيب المواطنين بهذه الطريقة البشعة؟ وكيف يستطيع أي ضابط بعد اقترافه لهذه الجرائم أن يعود إلى أسرته ليداعب أطفاله وينام بضمير مستريح..؟ وهل يمكن أن يجري التعذيب على هذا النطاق الواسع بغير علم وزير الداخلية أو موافقته الضمنية..؟ نحن نشاهد اللواء حبيب العادلي في التلفزيون وهو يصلي في المساجد ويتضرع إلى الله في خشوع.. فكيف يقبل ضميره الديني والإنساني أن تجري هذه الفظائع تحت مسؤوليته؟. ألا يعلم السيد وزير الداخلية أن منصبه زائل وحياته كلها قد تنتهي في لحظة وأنه سيلقى الله بعد الموت فيحاسبه عن دماء عشرات الضحايا الذين قتلوا وعذبوا تحت مسؤوليته..؟.

سؤال آخر.. كيف يقبل المثقفون المصريون بهذه الجرائم وماذا فعلوا لإيقافها؟.. ماذا فعلت عشرات النقابات والجمعيات والأحزاب من أجل إيقاف التعذيب في مصر؟.. إن ملايين المثقفين الغربيين يتظاهرون كل يوم دفاعا عن حقوق المواطنين في العراق البعيد عنهم.. بينما نحن لا نفعل شيئا لآلاف من إخواننا المصريين الذين تهدر آدميتهم كل يوم لا نطالب بإطلاق الرصاص كما فعلت «فيرا» ولكن يجب أن ندرك أن تعذيب الأبرياء وقتلهم ليس مجرد جريمة وإنما هو النتيجة المحتومة للحكومات الاستبدادية التي لا تعترف بآدمية المواطن ولا حقوقه.. ولو أن الوطنيين في مصر تكاتفوا مرة واحدة وطالبوا السلطة بإلغاء قانون الطوارئ وتعديل الدستور من أجل تداول الحكم وتنظيم انتخابات حقيقية تأتي بمن يختارهم الشعب.. لو اجتمعت كلمة الوطنيين في مصر على ضرورة الإصلاح السياسي لتغيرت الحياة في بلادنا فمتى يحدث ذلك..؟.

* * *

السيدة «شيرى بلير» زوجة رئيس الوزراء البريطاني.. تورطت هذه الأيام في مشكلة كبيرة.. والسبب أن ابنها الأكبر التحق بجامعة بريستول ففكرت في أن تشتري له شقة بجوار الجامعة ليقم فيها أثناء الدراسة.. وعندما عرفت السيدة شيرى بالثمن المطلوب في الشقة لجأت إلى خطيب صديقة لها ويدعى المستر فوستر وطلبت منه. بما له من خبرة في مجال العقارات. أن يتفاوض باسمها مع صاحب الشقة.. وفعلا

استطاع أن يخفض الثمن بمقدار ١٠٪ واشترت السيدة شيري الشقة من مالها الخاص بأوراق سليمة وموثقة.

إلى هنا والموضوع عادي لكن الصحافة البريطانية اكتشفت فجأة أن المستر فوستر هذا نصاب وله سجل جنائي وسبق أن سجن في أكثر من بلد.. وهنا قامت قيامة الرأي العام ضد السيدة الأولى.. إذ كيف تلجأ إلى رجل نصاب لكي يساعدها..؟ وما الثمن الذي طلبه فوستر من أجل هذه المساعدة..؟ وهل سعت شيري بلير إلى الضغط على القضاء البريطاني لكي يعفو عن فوستر مقابل خدماته لها..؟.. كل هذه الأسئلة أخذت الصحافة ترددها.. وازداد الضغط على شيري بلير حتى اضطرت في النهاية إلى عقد مؤتمر صحفي وأجهشت بالبكاء أمام الكاميرات وأعلنت أنها قد أخطأت لأنها استعانت بشخص مشبوه مثل فوستر واعتذرت إلى المواطنين البريطانيين عن خطئها وأكدت لهم أنها لا يمكن أن تجرؤ على التدخل لصالح فوستر أمام القضاء.. وأنه سيلقى معاملة قانونية مثل أي شخص آخر..؟.

بقي أن نعرف أن ثروة أي مسئول في بريطانيا قبل وأثناء وبعد توليه منصبه مسجلة ومعروفة للرأي العام والبرلمان الذي يراقب حسابات الوزراء المالية أولاً بأول.. حتى يتأكد الناخب البريطاني أن الذين اختارهم ليحكموه لا يستغلون مناصبهم لنهب المال العام.. والسؤال الآن.. هل يعرف أحد في مصر على وجه التحديد مقدار ثروات كبار المسؤولين في الدولة..؟.. هل يعرف الرأي العام في مصر طبيعة أعمال أولاد الوزراء الذين يعملون بالمشروعات التجارية ويحققون الأرباح بالملايين..؟!.. من يجرؤ على تطبيق قانون «من أين لك هذا».. على الكبار وأولادهم؟!.. الإجابة معروفة ومؤسفة..

* * *

الضربة الأمريكية للعراق قادمة ومؤكدة.. فمن أجل السيطرة على منابع البترول وتدفق الأرباح بالمليارات في حساب الشركات الأمريكية ومن أجل إجهاض أية قوة عربية محتملة قد تهدد إسرائيل.. سوف تقلع الطائرات الأمريكية من قواعدها في تسعة بلاد عربية لتقتل مئات الألوف من أهلنا في العراق وسنقف نحن متفرجين كما نقف دائماً بينما تكتفي حكومتنا بشجب العدوان والدعوة إلى التهذئة كعادتها في كل

مذبحة وربما تخرج بعض المظاهرات من الجامعة أو الأزهر فيتصدى لها جنود الأمن المركزي ليفقأوا عيون المتظاهرين أو يقتلوهم كما حدث مع محمد السقا شهيد جامعة الإسكندرية.. والحق أن المحنة التي تجتازها أمتنا في فلسطين والعراق، قد كشفت تماما مدى تهافت الأنظمة العربية وحرصها في البقاء في السلطة بأي ثمن والمفارقة أن هذه الأنظمة العربية تمارس أعلى أنواع القمع على شعوبها بينما تطأطئ رءوسها وتفعل كل ما يطلبه الشريك الأمريكي حتى يرضى عنها.. فقد فتحت حكومة قطر بلادها لأكبر قاعدة أمريكية في العالم حتى يتمكن الجنود الأمريكيون من التصويب بدقة لقتل الأبرياء في العراق أما حكومة الكويت فلم تكتف بتقديم جميع التسهيلات العسكرية للجيش الأمريكي وإنما (طبقا لما نشرت صحيفة ها آرتس الإسرائيلية) تقدمت حكومة الكويت بطلب رسمي إلى حكومة إسرائيل حتى تمدها بعدد مليوني قناع مضاد للغازات السامة مقابل ٨٢ مليون دولار تدفعها حكومة الكويت لشركة «شلوان» الإسرائيلية.. وهكذا صار الحكام الكويتيون والإسرائيليون في خندق واحد.. أما النظام السعودي حامي حمى الإسلام، فقد أصدر بيانا رسميا أدان فيه العمليات الاستشهادية في فلسطين واعتبر تنفيذها منتحرين لا شهداء وأوقفت الحكومة السعودية جميع التبرعات لأسر الشهداء منفعدي العمليات.. كل هذا وأكثر سوف يفعله الحكام العرب لإرضاء الإدارة الأمريكية حتى تتركهم على عروشهم.. وليست الأنظمة العربية الثورية بأفضل من الملكية ولا المتشددة بأفضل من المعتدلة.. نفس الخنوع ونفس المذلة أمام أمريكا وإسرائيل.. لقد بات من الواضح أن أزمت العالم العربي كلها تنشأ من الطريقة التي يحكم بها.. وأن أي نظام حكم مهما يكن شعاره إن لم يكن منتخبا من الشعب فلا بد أن يفرط في قضايا بلاده ليحافظ على السلطة.. إن أزمة العرب والمسلمين تتلخص في كلمة واحدة.. انعدام الديمقراطية..

كلمات للتأمل:

* «حجم الديون الداخلية للحكومة المصرية.. ١٤٦ مليار جنيه»

مسئول حكومي

* «سوف تبدأ الحكومة المصرية في الاقتراض من ماليزيا»

الوزيرة فايضة أبو النجا

* «سبعة ونصف مليون مصري يعيشون في العشوائيات بدون أية خدمات صحية..؟»
تقرير لوزارة الصحة

* «٥٣٪ من المصريين.. يعيشون تحت خط الفقر..»
تقرير الأمم المتحدة

* «النهضة الجبارة والإنجازات العظيمة التي ارتفعت فوق ربوع الوطن لا ينكرها أي
ذي عينين بفضل.. القائد.. الزعيم الماهر الشجاع ثاقب الرؤية.. بعيد النظر.. باني
مصر الحديثة، الرئيس محمد حسني مبارك، الذي يقود الأمور بحنكة وحكمة،
الحب سلاحه والتسامح نبراسه.. والوفاء والإخلاص أنقى سماته..»
سمير رجب

منتدى مجلة الإبتسامة
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

- من الناحية الأدبية فإن النصوص جميعا متساوية في الأهمية لكنني أريدكم أن تتعودوا على الاختيار لأنفسكم.. اقرأوها على قدر فهمكم واختاروا أفضل عشرة نصوص في رأيكم..

وفعلا.. رحنا نطالع النصوص كلها على مدى أسبوع واختار كل تلميذ ما أعجبه منها.. وفي الحصّة التالية ما إن دخل الأستاذ بارييه إلى الفصل حتى توجه إلى السبورة وكتب عليها عناوين النصوص جميعا.. ثم طلب من كل تلميذ أن يخرج من مكانه ويضع علامات تحت عناوين النصوص التي اختارها.. استبد بالتلاميذ حماس بالغ وحدث هرج ومرج، وتحول الأمر إلى ما يشبه مباراة في كرة القدم.. فقد بدأ التلاميذ يصيحون ويصفقون كلما حازت النصوص التي يحبونها على أصوات أكثر وأخذ بعضهم يحاول التأثير على زملائه حتى يدفعهم إلى نفس اختياراته.. وهنا رمقنا الأستاذ بارييه عاتبا وقال:

.. أنتم تخوضون الآن تجربة الانتخابات لأول مرة في حياتكم.. الزموا الهدوء حتى تنجح التجربة..

وفي نهاية الحصّة تم تسجيل النصوص الحائزة على أعلى الأصوات لتصبح مقررة علينا، ولا زلت أذكر حتى الآن كم أحبينا جميعا مادة الأدب الفرنسي واستذكرناها جيدا ذلك العام، بل إنني، بعد كل هذه السنوات الطويلة، لا زلت أذكر النصوص التي اخترتها وأحفظها عن ظهر قلب وأفهمها تماما.. الأكثر من ذلك.. أننا صرنا نحب حصّة الأدب الفرنسي وننتظرها بفارغ الصبر، بل ونجلس خلالها في منتهى الجدية والهدوء، بلا ثرثرة ولا شقاوة ولا تهريج كما نفعل في الحصص الأخرى، وكأنما نريد أن نثبت بهذا الانضباط للأستاذ بارييه أنه لم يخطئ عندما وثق فينا وتعامل معنا باعتبارنا ناضجين ومسؤولين... عندما كبرت أدركت معنى الدرس، فقد علمنا الأستاذ بارييه مع الأدب الفرنسي أشياء أخرى أهم بكثير: إن حرية الاختيار تجعلنا مسؤولين حتى ولو كنا أطفالا، وأن المشاركة في السلطة تدفعنا إلى الانتماء، وأنا لا يمكن أن نحس بكرامتنا وأدميتنا إلا إذا كنا أحرارا..

.. تذكرت هذه الحادثة القديمة وأنا أتابع الجدل الدائر في مصر حول انتخاب رئيس الجمهورية والمحزن حقا أن حق الاختيار الذي منحه لنا المدرس الفرنسي المستنير

ونحن أطفال، لا زال ملايين المصريين محرومين منه لأنهم يعيشون ويموتون بغير أن يحق لهم اختيار الرئيس الذي يحكمهم... إن تصريحات الرئيس مبارك عن قراره بالاستمرار في منصبه قد أصابتنا جميعا بالإحباط والحق أن كل الحجج التي ساقها سيادته غير مقنعة وتحتاج إلى مراجعة:

١ - يقول الرئيس إنه لا يمانع في أن يرشح أي مواطن نفسه لمنصب رئيس الجمهورية ما دام الشعب سوف يختار الأفضل.. وهذا كلام يدهشنا أن يصدر عن الرئيس لأنه يعلم أن الدستور الحالي مصنوع خصيصا لكي يمكن رئيس الدولة من الاستمرار في الحكم إلى الأبد، فطبقا لهذا الدستور لا يجوز لأحد أن يرشح نفسه للرئاسة إلا بعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشعب.. ولما كانت الحكومة قد دأبت على تزوير الانتخابات من أجل ضمان الأغلبية للحزب الوطني.. أصبح الرئيس بهذا الشكل يمتلك مفاتيح السلطة جميعا.. فالحكومة تحت سيطرته ومجلس الشعب يأتزم بأوامره.. وما عليه إذا أراد الاستمرار في منصبه إلا أن يعمل واحدا من استفتاءات الـ ٩٩٪ الشهيرة التي أصبحت تثير ملل المصريين وأسفهم..

٢ - يشكو الرئيس من ضخامة أعباء الرئاسة ويقول إنه متعب ولا يستطيع الراحة أو التجول بحريته أو حتى الذهاب إلى أي مطعم «رستوران» على حد تعبير سيادته.. ونحن نتفهم شكوى الرئيس مبارك لأن الطبيعة لها أحكام لا يمكن تجاهلها.. وسيادة الرئيس قد بلغ الآن ٧٦ عاما من عمره المديد بإذن الله وهو يشغل منصبه من ربع قرن.. ومن الطبيعي أنه يحتاج الآن إلى الراحة أكثر من أي وقت مضى.. وكونه يشكو من الإرهاق يدفعنا إلى التساؤل:.. لماذا لا يتقاعد الرئيس مبارك كما يفعل الناس في العالم كله عندما يبلغون الستين أو السبعين؟!.. حتى ينعم سيادته بحياة مريحة ويترك الفرصة لشخص آخر ليتولى الرئاسة.. من المعروف في العالم كله، أن أي شخص مهما تبلغ كفاءته، لا يمكن أن يستمر عطاؤه في أي منصب أكثر من سنوات محدودة.. من هنا حددت الدول الديمقراطية فترة الرئاسة بمدتين، بحد أقصى عشرة أعوام، يستحيل بعدها أن يستمر رئيس الجمهورية في منصبه مهما فعل..

٣ - قال الرئيس مبارك إن الإصلاح السياسي عملية مستمرة وأكد أن التخلي عن الحكم ليس عملية سهلة..؟ ونحن لا نفهم كيف نتحدث عن الإصلاح السياسي ومصر

يحكمها قانون الطوارئ من ربع قرن؟.. أين الإصلاح ونحن محرومون من أبسط حقوقنا في اختيار من يحكمنا؟!.. وكيف يستقيم الكلام عن الإصلاح مع وجود عشرات الألوف من المعتقلين، وتفشي التعذيب البشع في أقسام الشرطة وأمن الدولة، وسيطرة الأمن على مؤسسات الدولة جميعا...؟... ثم لماذا يعتقد الرئيس أن التخلي عن الحكم مسألة صعبة؟. هل يعجز الشعب المصري، بكل ما يملكه من تاريخ وحضارة، عن ممارسة الحرية..؟ هل ملايين المصريين من المتعلمين وذوي الكفاءات، عاجزون عن أن يختاروا رئيسا لهم؟ هل أجذبت بلادنا فلم يعد فيها شخص واحد يصلح للرئاسة..؟.. إن التخلي عن الحكم ليس صعبا، لكنه يحتاج فقط إلى أن نثق في قدرات المصريين ونتيح لهم فرصة الاختيار.. إن مصر العظيمة ليست أقل أبدا من الهند أو أوكرانيا أو غيرها من الدول التي تنعم بالديمقراطية..

لقد تدهورت الحياة في مصر حتى وصلت إلى الحضيض في معظم المجالات وانتشر الفساد والفقر والبطالة والقمع والظلم حتى تحولت حياة المصريين إلى معاناة محزنة تدفع بالشباب إلى الانتحار أو الهرب من وطنهم بأي ثمن وأي طريقة.... إنها محنة حقيقية نمر بها جميعا ولن يجدي معها تغيير المسؤولين أو إنشاء المجالس وتكوين اللجان لأن المشكلة ليست في الأشخاص وإنما في الطريقة التي تحكم بها بلادنا.... النظام في مصر يعتمد على التعيين بدلا من الانتخاب مما يدفع إلى مناصب الدولة بالمنافقين العاطلين غالبا عن الكفاءة، وبالمقابل يتم استبعاد الكفاءات الحقيقية ما دامت لا تتزلف ولا تداهن.. الوزراء في مصر ليسوا رجال دولة لكنهم موظفون عند الرئيس، كل ما يهمهم إرضاءه بكييل المديح له والإشادة بتعليماته والتغنى بحكمته.. هذا التركيب الهرمي للنظام يمنع الشفافية والرقابة ويؤدي بالضرورة إلى الاستبداد والفساد ومن ثم إلى التدهور الشامل الذي انحدرنا إليه.. إن تطبيق الديمقراطية هو الحل الوحيد... إن الكلمة البسيطة التي رفعها المثقفون الوطنيون شعارا لهم، أصبحت الآن، تلخص ما يحلم به الناس جميعا في مصر.. سيادة الرئيس.. كفاية....

كلمات للتأمل:

* «الضابط محمد الشرقاوي في قسم حلوان، قلعني هدومي خالص مخلاش عليا حتى الملابس الداخلية وقعد يمسك في صدري وأماكن حساسة وبعدين نادى

على أمين شرطة اسمه عماد قام قلع هدومه ونام فوقه وهو عريان وقعد يفحص في جسمي حوالي ربع ساعة.. كل ده عملوه فيا قدام جوزي عشان يخلوه يعترف باللى هما عاوزينه»

المواطنة إيمان سعد لطفى لجريدة العربي

* «أنا لا أتخذ أبدا إجراءات غير قانونية.. أنا أطبق القانون بحذافيره»

اللواء حبيب العادلى

* «بعد إعلان نتيجة الاستفتاء القادم على منصب رئيس الجمهورية.. سيقوم الرئيس مبارك بأداء اليمين لفترة الرئاسة الجديدة..»

كمال الشاذلى

* «قامت مصر مؤخرا بتحسين علاقاتها مع إسرائيل، ومساعدة أمريكا على تنفيذ سياستها في فلسطين والعراق، وقامت أجهزة الأمن المصرية بتعذيب متهمين لانتزاع اعترافاتهم، لحساب المخابرات الأمريكية.. كل ذلك فعله الرئيس مبارك على أمل ألا تعترض الإدارة الأمريكية على استمراره في الحكم لفترة خامسة»

جريدة الواشنطن بوست في ٢٠ / ١ / ٢٠٠٥

ارحلوا.. حتى نتنفس! (*)

هل يعكس التعديل الدستوري الأخير رغبة صادقة من النظام في تحقيق الديمقراطية..؟

الإجابة تحتاج إلى مناقشة:

١ - ظل الرئيس مبارك، لفترة طويلة، يرفض سماع أية كلمة عن تعديل الدستور لانتخاب الرئيس بين أكثر من مرشح، وتعود سيادته أن يسخر علنا من المطالبين بالتعديل حتى إنه صرح مرارا بأن الدعوة إلى تعديل الدستور باطلة.. وفجأة، ذات صباح، وقف الرئيس مبارك أمام كاميرات التلفزيون ليعلن موافقته على التعديل الذي طالما رفضه من قبل.. ولا يمكن لأحد أن يصدق أنه اقتنع، بين يوم وليلة، بمساوئ الاستفتاء ومزايا الانتخابات على الرئاسة.. لكن الواقع، المعروف للكافة، أن النظام في مصر يتعرض الآن إلى معارضة داخلية متزايدة وضغوط خارجية عنيفة، وإذا كان النظام يعرف دائما كيف يسكت معارضة المصريين بالقمع والاعتقال والتعذيب وتلفيق القضايا.. فإنه قد فشل هذه المرة تماما في احتواء الضغط الخارجي عليه وتوالت أحداث أقلقته بشدة: توبيخ كوندوليزا رايس العلني لوزير الخارجية المصري وإلغاء زيارتها إلى مصر ثم معارضة المسؤولين في الاتحاد الأوروبي لنظام الاستفتاء وحملة غير مسبوقه في الصحافة الغربية على الاستبداد في مصر.. وأخيرا جاء إلغاء مؤتمر الدول الصناعية الذي كان مزما إقامته في القاهرة.. ليعطي إشارة خطر حقيقية للنظام المصري، جعلته يلجأ إلى هذه الحركة من أجل تحسين صورته في الخارج.. لا أكثر ولا أقل.

(*) العربي ٢٧ / ٣ / ٢٠٠٥.

٢ - اتضح بكل أسف، من البداية، أن الرئيس مبارك يعطي بيد ويأخذ باليد الأخرى، فقد استبدل سيادته بنظام الاستفتاء على رئاسة الجمهورية انتخابات بين أكثر من مرشح، لكنه في نفس الوقت، وضع قيودا على الترشيح تجعل منافسته على الرئاسة مستحيلة، فكل مرشح للرئاسة يجب أن يحظى بتزكية مجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس المحلية، وهذه المجالس جميعا، كما يعرف أي طفل في مصر، تشكل عن طريق انتخابات هزلية يتم تزويرها ليفوز بها الحزب الوطني، كما أن اللجنة العليا المستقلة التي ستشرف على انتخابات الرئاسة، سيتولى الرئيس مبارك تعيينها بنفسه، أي أنه كالعادة سيكون الخصم والحكم في نفس الوقت، ويكفي أن نعرف أن هذه اللجنة المستقلة ستضم صفوت الشريف وفتحي سرور وكمال الشاذلي وأمثالهم.. حتى ندرك طبيعة قراراتها من الآن، وقد جعل النظام قرارات هذه اللجنة غير قابلة للطعن حتى يتمكنوا من تزوير الانتخابات بدون إزعاج أو شوشرة.. كما أن قانون الطوارئ يكفل لهم القبض على من يريدون وتعذيبه وقتله إذا لزم الأمر كما حدث مع الشهيدة نفيسة المراكبي الأسبوع الماضي.. ونلاحظ أن الحكومة المصرية تعتمد التباطؤ في عرض التعديلات على مجلس الشعب وذلك لتحقيق غرضين: تزوير الانتخابات بأقصى سرعة وفي اللحظة الأخيرة حتى لا يتسنى لأحد الاعتراض عليها، وثانيا: الاستفادة من الوقت في محاولة إرضاء الولايات المتحدة بأي طريقة. يبذل النظام المصري جهودا مستميتة في تنفيذ الأجندة الأمريكية: الانسحاب السوري من لبنان، والضغط على المقاومة الفلسطينية من أجل قبول ما تريده إسرائيل، وقريبا سيطلب حكامنا حزب الله بنزع سلاحه.. إنهم يسعون إلى إرضاء أمريكا حتى تغمض عينيها، كما فعلت دائما من قبل، وتركهم يزورون الانتخابات القادمة.. الحقيقة الساطعة أن الرئيس مبارك مصر على البقاء في السلطة إلى الأبد.. والسيناريو الجاهز الآن يتلخص في أن يخوض انتخابات شكلية أمام مرشح يقبل على نفسه دور المحلل أو الكومبارس في مسرحية الديمقراطية المزعومة.. ثم ينتهي الأمر كالعادة إلى فوز الرئيس مبارك الساحق، في الانتخابات كما في الاستفتاء، وتنطلق زفة المبايعات ومواكب الطبل والزمير ويظل الرئيس مبارك يحكمنا إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا..

٣ - لا يمكن أن نتوقع من الرئيس مبارك أن يتخلى بإرادته عن السلطة أو أن يسمح، إطلاقا، لأي شخص آخر بأن يشاركه فيها أو ينافسه عليها.. فالتمسك بالسلطة نزوع أصيل في الطبيعة الإنسانية والتاريخ حافل بوقائع مروعة للصراع على السلطة كثيرا ما حدثت بين الأشقاء أو بين الأب وأولاده.. والسلطة في مصر، في رأيي، تساوي أضعاف ما تساويه في

أي بلد ديمقراطي، فمن يحكم مصر لا يسائله أحد عما يفعل، مهما فعل، وأجهزة الدولة ومواردها مسخرة تحت يده يستعملها كما يشاء وقتما يشاء... أضف إلى ذلك أن الرئيس مبارك يمارس الحكم بواسطة أتباعه الذين يعينهم ويقيلهم من مناصبهم لأسباب يراها ولا نعرفها أبدا وهؤلاء الأتباع سيقاومون تطبيق الديمقراطية في مصر بكل ما لديهم من قوة، ليس فحسب لأنها ستذهب بمناصبهم ومكاسبهم وإنما لأن أية حكومة ديمقراطية ستتولى الحكم لا بد أن تبدأ عهداً بمحاسبة هؤلاء المسؤولين عن الجرائم التي اقترفوها في حق المصريين.. من اعتقال وتعذيب وقتل واعتداء على الأفراد والممتلكات ونهب منظم للمال العام.. بل إن قانون من أين لك هذا..؟ لو تم تطبيقه على هؤلاء المسؤولين سيؤدي حتماً إلى إدانة كثيرين منهم ومصادرة ثرواتهم وربما حبسهم..

٤ - إذا كانت هناك فائدة من التغيير الشكلي الذي أجراه الرئيس مبارك فهو إعطاء دفعة من الأمل للمعارضة الوطنية.. فقد بدأ النظام في مصر لعقود طويلة وكأنه جبل كبير جاثم على صدور المصريين لا يتزحزح أبداً، إلا أن تعديل الدستور المفاجئ حتى ولو كان شكلياً، قد شكل هزيمة حقيقية للحكم في مصر مما يفتح الباب إلى تغيير أوسع إذا ما واصل المثقفون الوطنيون الضغط على النظام.. إن مصر تمر الآن، بلا مبالغة، بلحظة فارقة في تاريخها، فالحرية لم تعد بعيدة وهي أقرب إلينا الآن من أي وقت مضى.. ولو أن القوى الوطنية، داخل الأحزاب وخارجها، من اليمين إلى اليسار، اتحدت على كلمة واحدة لتغير مصير بلادنا بكل تأكيد.. وقد ظهرت مؤشرات على التغيير القادم: المظاهرات تتوالى في كل مكان تطالب الرئيس مبارك بالتخلي عن منصبه وتطبيق الديمقراطية، حركة كفاية التي بدأها بضعة أفراد وطنيين تضم اليوم آلاف المصريين وقد اكتسبت تعاطفاً وشهرة في مصر وخارجها وامتد نشاطها إلى المحافظات، رئيس نادي القضاة، الذي يستحق التحية والإكبار، دفعه شعوره الوطني إلى مطالبة الرئيس مبارك علناً بتطبيق الديمقراطية، منذ أيام اجتمع في الإسكندرية مئات القضاة ليعلنوا رفضهم الإشراف على انتخابات الرئاسة القادمة لأنها ستكون مزورة.. وطيون عظام من كبار القضاة في مصر يعقدون الندوات ويكتبون المقالات ليشرحوا للرأي العام أن التعديل الذي أجراه مبارك شكلي وناقص وغير دستوري ويطالبون بضمانات ديمقراطية حقيقية، حتى الآن فشلت الحكومة في العثور على الكومبارس الذي يرشح نفسه ضد الرئيس مبارك لبدو وكأنه فاز بالرئاسة في انتخابات نظيفة،

وقد اشترطت الأحزاب جميعا تغييرا ديمقراطيا حقيقيا حتى تشترك في الانتخابات، رئيس الحزب الوحيد الذي رشح نفسه للرئاسة، أيمن نور، أعلن أنه سيفضح تزوير الانتخابات أمام العالم أجمع، حتى الإخوان المسلمون أعلنوا إصرارهم على إلغاء الطوارئ والإفراج عن عشرات الألوف من المعتقلين وإطلاق الحريات العامة.. إن النظام في مصر قد وصل إلى طريق مسدود ولم يعد لديه ما يقدمه.. والذين فشلوا في الحكم وأوصلونا بسياساتهم الفاسدة إلى هذه المحنة، لا يمكن أن يقنعونا بأنهم سيصلحون العام القادم ما أفسدوه في ربع قرن.... إن ملايين المصريين لم يعد لديهم ما يفقدونه، فقر وبطالة ومرض وظلم وحياة بائسة لا تليق بالحيوانات وهم يائسون من حياتهم لدرجة الانتحار أو الهرب من وطنهم بأي طريقة، المصريون يتساءلون: لماذا يعيشون ويموتون فقراء في بلد غني..؟ ومن أين للكبار بكل هذه الثروات والقصور والسيارات الفخمة؟ بينما يخوض المواطن البسيط صراعا يوميا ضاريا حتى يتمكن من إطعام أولاده.. كيف يجمع أولاد الكبار الثروات في سنوات قليلة بينما لا يجد الملايين من خريجي الجامعات فرصة عمل واحدة..؟ لقد ضاق المصريون ذرعا بالظلم والاستبداد ولا يمكن أن ينخدعوا بتغيير شكلي أو مناورة مكشوفة..

يا من أوصلتمونا إلى هذا الحضيض.. أنتم المشكلة فكيف تقدمون الحل..؟ الحل الوحيد الذي نقبله أن ترحلوا عن مناصبكم ليأتي من يختاره الناس بإرادتهم الحرة ويعمل، بإخلاص وشرف، حتى تنال مصر المكانة التي تستحقها....

ارحلوا عنا.. حتى نتنفس..!

كلمات للتأمل:

* «تعديل الدستور ناقص ولا بد من تحديد مدة حكم رئيس الجمهورية..»

المستشار هشام البسطويسى

نائب رئيس محكمة النقض

لجريدة الأهالي

* «ما فيش تحديد مدة.. الشعب يختار رئيسه.. والرئيس يقعد.. مرة واثنين وثلاثة..»

الرئيس حسني مبارك

* «نفيسة كانت منقبة.. شدوا النقاب من على وجهها وضربوها والضابط محمد عمار قال لها: الله.. انت سودا؟!.. كنت فاكرك بيضا.. وقعد يمسك في صدرها وجسمها.. وبعدين خدوها وهم بيضربوها جامد وبعدين الضابط محمد عمار رجع وقال لنا: نفيسة ماتت وهنسيب جثتها تتعفن والطفل اللي ما تولدش في بلدكم حنخلي شعره يشيب وهنعذبكم عذاب الكفار...»

أهالي قرية سراندو
لجريدة العربي

* «نؤكد لكم أن المواطنة نفيسة المراكبي من سراندو محافظة البحيرة توفيت وفاة طبيعية تماما والسبب.. صدمة جرثومية..»

تقرير النائب العام

* «منذ عام ١٩٩٥ تتولى مباحث أمن الدولة في مصر تعذيب معتقلين وانتزاع اعترافات منهم.. لحساب المخابرات الأمريكية..»

جريدة الدستور

* «العلاقات بين شارون ومبارك ممتازة وحميمة لدرجة أنهما يتكلمان تليفونيا على الأقل مرة كل أسبوع، أما علاقتي الشخصية بالرئيس مبارك فهي ممتازة، هو يقول إنه معجب بي كثيرا وإنه يقدرني ويحترمني وقد طلب من شارون إبقائي في مناصبي وأنا الذي أقنعتة بإطلاق سراح الجاسوس عزام.....»

وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم
لصحيفة معاريف

تأملات في المهزلة! (*)

كان عيد ميلاد الملك فاروق يوافق ١٦ يناير، وتعود القصر الملكي أن يحتفل به بإقامة سرادق كبير تقدم فيه الأطعمة والمشروبات مجاناً إلى عشرات الألوف من المصريين المحتشدين في ساحة عابدين لتهنئة الملك الذي تعود أن يخرج في الشرفة لتحتيتهم، وفي عام ١٩٥٢ خرج الملك فاروق إلى الشرفة في عيد ميلاده فوجد ساحة عابدين خاوية إلا من أفراد قلائل، لم يأت المصريون لتهنئته كعادتهم.. وكانت هذه علامة على ضياع شعبيته لكنه لم يهتم بها وعزا عدم حضور المهنيين إلى إهمال وزير الداخلية فؤاد سراج الدين آنذاك في تنظيم الحفل ولم تمض بضعة أيام حتى احترقت القاهرة ولم ينقض العام حتى اندلعت الثورة وخلعت الملك عن عرشه.. وفي أواخر السبعينيات أراد أنور السادات أن يجتمع بأعضاء اتحاد طلاب الجامعات وكان يتخيل أن الطلبة جميعاً يؤيدونه ويحبونه، لكنه فوجئ بهم أثناء اللقاء المذاع على الهواء، ينتقدون سياساته بشدة، واحتدم النقاش بين السادات والطلبة واستمع ملايين المصريين إلى عبد المنعم أبو الفتوح طالب الطب آنذاك وهو يصيح في وجه رئيس الجمهورية: الصحفيون الذين ينافقونك كل يوم في الجرائد لن ينفعوك.. واضطر المسؤولون إلى قطع الإرسال تجنباً للفضيحة.. وكانت هذه الواقعة دليلاً على فقدان السادات لشعبيته لكنه أيضاً لم ينتبه لخطورتها ومضى إلى نهايته المحتومة.. والظاهرة ذاتها تتكرر في التاريخ.. فعندما يفقد النظام شعبيته وشرعيته تقع دائماً حوادث غير مألوفة تكون بمثابة إشارات تحذير قوية باقتراب النهاية.. هذه الفكرة راودتني وأنا أتابع المهزلة التي حدثت يوم الأربعاء الماضي.. فقد أعلن الرئيس مبارك عن تعديل المادة ٧٦ وسط التهليل والتكبير في الإعلام الحكومي وسرعان ما

(*) العربي ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٥.

اكتشف المصريون أن التعديل بلا قيمة بعد أن وضع النظام شروطا تعجيزية تحصر المنصب في شخص مبارك وابنه جمال من بعده.. وفهم الجميع أنه لا تغيير ولا يحزنون، لكن النظام أصر على إجراء الاستفتاء على التعديل وخطط المسئولون لكي يكون يوم الاستفتاء مظاهرة عظيمة لتأييد الرئيس مبارك أمام العالم.. ولم يحدث في تاريخ مصر أن حشدت الدولة كل أجهزتها من أجل دفع المصريين إلى الاشتراك في استفتاء كما حدث هذه المرة، تم شراء صفحات بأكملها في الجرائد القومية، من المال العام، وأخذ التلفزيون يذيع بلا انقطاع الأناشيد الوطنية الحماسية وكأننا مقبلون على حرب لتحرير القدس وتم حشد جيش من المذيعين والمسؤولين المنافقين وبعض أساتذة الجامعة الانتهازيين وانطلقوا جميعا يسبحون بحمد الرئيس مبارك، وتم استئجار آلاف الفقراء من سكان العشوائيات مقابل مبلغ عشرين جنيها وحشد الحزب الوطني هؤلاء البؤساء بشبابهم المهلهلة في مظاهرات مزيفة وتم تصويرهم وهم يحملون صور مبارك ولافتات مبايعة وزعوها عليهم بعضها مكتوب بالإنجليزية، حتى رجال الدين الرسميون استجابوا كعادتهم لتعليمات الحكومة فأصدروا فتاوى غريبة تؤكد أن الاشتراك في الاستفتاء فرض إسلامي وأن مقاطعته إثم كبير.. وهددت الحكومة كل من يتخلف عن الاستفتاء بتوقيع غرامة مالية كبيرة واستغلت سلطتها الإدارية في إجبار الموظفين على الاشتراك في الاستفتاء بل إن كشوف الحضور والانصراف في بعض المحافظات قد وضعت في لجان الاستفتاء حتى يضطر الموظفون إلى الذهاب إليها قبل العمل، ولم يطمئن بعض الوزراء والمحافظين حتى اصطحبوا بأنفسهم الموظفين التابعين لهم إلى لجان الاستفتاء.. وبالرغم من هذا الجهد الهائل غير المسبوق وملايين الجنيها التي أنفقتها الحكومة من أموال الشعب المصري الفقير، فشل النظام في حشد الملايين من أجل الاستفتاء كما كان يتمنى، فباستثناء الموظفين المغلوبين على أمرهم والفقراء المستأجرين والطبالين والزمارين والبلطجية من أعضاء الحزب الوطني.. قاطع المصريون مهزلة الاستفتاء.. حتى إن كثيرا من اللجان قد صورتها كاميرات الفضائيات والصحف وهي خاوية تماما.. إن ما حدث يوم الأربعاء فضيحة بمعنى الكلمة: أن تفشل دولة استبدادية قمعية مثل التي تحكم مصر في حشد الناخبين بالرغم من إمكاناتها الجبارة.. يعني بوضوح أن النظام قد فقد شعبيته تماما.. لقد يئس المصريون من إصلاح النظام وسئموا من فساده وأكاذيبه فانصرفوا عنه، على أن مهزلة الاستفتاء قد حملت دلالات أخرى مهمة: فقد تأكد الآن

أن الرئيس مبارك، البالغ من العمر ٧٧ عاماً، مصر على البقاء في السلطة للنهائية وهو لا يجد غضاضة، في سنه المتقدمة هذه، في أن يحكم لفترة أخرى ستنتهي وقد بلغ الثالثة والثمانين.. ويتساءل الكثيرون: ألا يرى الرئيس مبارك مدى غرابة هذا الوضع..؟ ألا يشعر بتصاعد الغليان الشعبي وتذمر المصريين من نظام حكمه؟.. أليس من الأفضل له أن يعتزل منصبه ويتيح للمصريين حقهم الطبيعي في اختيار رئيس جديد..؟ الإجابة أن حاشية الرئيس مبارك يزينون له الاستمرار في الحكم ويسبحون ليل نهار بزعامته وعظمته، وهم يريدون له أن يستمر ليستمروا هم في مناصبهم، كما أن الرئيس المنتخب فقط، يهتم بالرأي العام لأنه يخشى دائماً من فقدان تأييد الناخبين الذين أتوا به إلى السلطة باختيارهم الحر.. أما الحاكم الذي لم ينتخبه أحد فلا يعبأ بالرأي العام ولا يهتم في الواقع إلا بقوته التي يستند إليها في الاحتفاظ بالسلطة.. ولكن إذا كان الرئيس لا ينوي التخلي عن الحكم فلماذا أعلن عن التعديل الدستوري..؟! السبب أن النظام المصري يتعرض لضغوط خارجية شديدة من أجل تطبيق الديمقراطية.. وقد وجد الحل في أن يعلن عن تغيير شكلي كاذب لتهدئة الإدارة الأمريكية مع تقديم أقصى ما يمكنه من تنازلات لصالح أمريكا حتى تغمض عينيها، كما فعلت دائماً، وتترك حكامنا يستمرون في القمع والتزوير وانتهاك آدمية المصريين.. وقد نجحت هذه الخطة إلى حد كبير.. فقد عاد أحمد نظيف من أمريكا سعيداً مبتهجاً، وكأنه تلميذ أعفاه المدرس من العقاب في آخر لحظة، لأن الأمريكيان لم يطلبوا منه خطوات محددة للإصلاح.. ولم تمض أيام حتى أطلقت «لورا» زوجة جورج بوش تصريحات غريبة أكدت فيها أن الديمقراطية لا تتفق مع كل الثقافات، وأن النظام الديمقراطي الذي يصلح في الغرب قد لا يصلح في الشرق.. وهذا الكلام يحمل منطقتاً استعلائياً عنصرياً يعتبر الرجل الأبيض جنساً أرقى من سواه وبالتالي فإن أسس الديمقراطية مثل العدل والحرية والمساواة، تصلح للغربيين فقط ولا تصلح للشعوب الأقل تطوراً مثل المصريين، وهذا الكلام الفارغ يدل على جهل زوجة بوش الفاحش بالتاريخ والعلوم السياسية على حد سواء.. ولو أنها قرأت كتاباً واحداً مختصراً مبسطاً عن التجربة الديمقراطية في الهند مثلاً، لأحست بالخجل من تصريحاتها الخرقاء لكن الحكومة المصرية اعتبرت كلمات «لورا» بوش انتصاراً كبيراً وضوءاً أخضر بدأت بموجبه فوراً في حملة مروعة من الاعتقالات وقمع المتظاهرين.. وسوف تشهد الأيام

القادمة المزيد من التنكيل والتعذيب والإجرام في حق المصريين.. بعد أن اطمأن النظام إلى إرضاء السيد الأمريكي.. لكن حسابات الحكومة المصرية تنقصها أرقام مهمة.. لأن العالم ليس إدارة بوش وليس أمريكا فقط.. والطريقة التي تحكم بها مصر من ربع قرن لم تعد فعلا مقبولة في العالم كله.. والحملة على نظام مبارك في الصحف العالمية تتواصل بضراوة غير مسبوقة.. كما أن الوضع في مصر لم يعد يحتمل: فقر وبطالة وفساد وتبعية وإذلال، ولم يعد لدى النظام ما يقدمه لعلاج أوضاع البلد المتردية التي تسبب هو نفسه فيها.. ولا يمكن أن نقتنع بأن من حكمنا ٢٤ عاما وأوصلنا بسياساته إلى الحضيض سوف يتحسن أداؤه فجأة في العام الخامس والعشرين.. والأهم من ذلك: أن المعارضة الوطنية في مصر تتصاعد وتتسع مساحتها بسرعة بالغة: فبعد الموقف العظيم التاريخي الذي اتخذه القضاة برفضهم الاشتراك في تزوير الانتخابات انضم إليهم أساتذة الجامعات والصحفيون والمهندسون والمحامون والعلميون.. حركة كفاية تكتسب كل يوم أنصارا جديدا، أحزاب المعارضة والإخوان المسلمون اتخذوا الموقف الوطني الصحيح ودعوا المصريين إلى العصيان المدني، كل يوم يمر الآن يحمل المزيد من الثورة على الظلم.. ومهما يفعل النظام لن يكون بإمكانه أن يضرب الناس جميعا ولا أن يعتقلهم جميعا.. إن مهزلة الاستفتاء، في رأيي، قد ختمت مرحلة من عمر النظام السياسي في مصر.. لتبدأ مرحلة أخرى أخيرة.. لا أظنها ستطول..

كلمات للتأمل:

- * «شاغلي الأساسي، دائما، مصلحة المواطن المصري وكرامته ورخاؤه..»
الرئيس حسني مبارك
- * «أكثر من ٣٦ مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر..»
تقرير البنك الدولي
- * «التعذيب والضرب والصعق بالكهرباء وهتك أعراض النساء والرجال من الممارسات العادية في مقار أمن الدولة وأقسام الشرطة المصرية..»
منظمات حقوق الإنسان
- * «ضباط ومخبرون من مباحث قسم المنتزه قبضوا على مواطن اسمه ناصر وضربوه

بوحشية ثم جردوه من ملابسه تماما وقيدوه بالحبال وسحلوه في الشارع ثم هتكوا
عرضه بإدخال عصا في مؤخرته أمام أهله وجيرانه..»

جريدة صوت الأمة

* «أنا فرحانة قوي يا جماعة عشان الاستفتاء..إيه رأيكم نعمل النهارده عيد؟»
المذيعة هالة أبو علم

* «رؤساء الأحزاب الذين دعوا إلى مقاطعة الاستفتاء.. يحتاجون إلى طبيب نفسي..»
عمرو عبد السميع

* «مبروك يا شعب مصر.. النور عم الديار..»

سمير رجب

* «الجنين في بطن أمه يبائع مبارك.. مع تحيات صالون كلاسيك للحلاقة..»
جريدة الأهالي

منتدى مجلة الإبتسامة
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

سنغير مصر بأيدينا(*)

(١)

يفترض أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، لكن السيدة كوندوليزا رايس لم تجد أدنى حرج في أن تعطي تعليمات علنية لحكامنا وتحدثت بثقة واستعلاء عن مصر وكأنها من أملاكها الخاصة، أما السيد أبو الغيط فقد بدا بجوارها وكأنه موظف صغير يحاول إقناع المدير العام بكفاءته، أو كأنه ناظر زراعة يقدم كشف الحساب لصاحب الأرض، نفس الانحناءة والابتسامة المترعدة ومحاولة قراءة وجه السيدة رايس وإرضائها بأي طريقة.. والحق أن تصريحات رايس بالإضافة إلى كونها مهينة قد حفلت بالأكاذيب.. فالسيدة رايس تطالب بانتخابات رئاسية نظيفة وهي تعلم جيدا أن التعديل الدستوري الأخير قد تم تفصيله على مقاس مبارك وأنجاله حتى يستمروا في حكم مصر إلى الأبد وأن الاستفتاء تم تزويره بالبلطجة وهتك عرض المصريين، وهي تعلم أن الانتخابات الرئاسية القادمة ستكون مسرحية من نوع مونودراما ذات البطل الواحد، لأن الرئيس مبارك سينافس نفسه بنفسه أو ربما يُحضرون له بعض الكومبارس حتى ينهزموا أمامه، وقد أعلنت الحكومة أنها ستمنح كل واحد من هؤلاء الكومبارس مكافأة نصف مليون جنيه، تحت مسمى الدعاية الانتخابية، تقتطعها من أموال الشعب المصري المنهوبة، كل ذلك تعرفه رايس جيدا وتعرف أيضا أن النظام المصري فاسد من قمته إلى أسفله، ولم يعد يطيقه أحد من المصريين ماعدا المنتفعين بالحزب الوطني، تعرف رايس الجرائم البشعة التي يرتكبها النظام في حق مواطنيه، لديها وقائع موثقة عن تعذيب آلاف المصريين وهتك أعراض زوجاتهم أمامهم وأرقام

(*) العربي ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٥.

دقيقة عن المعتقلين في غياهب السجون بدون محاكمة لسنوات طويلة.. تعرف راييس كل ذلك لكنها أثنت، بلا خجل، على ديمقراطية مبارك وشجاعته.. إن زيارة راييس الفاشلة المهينة ربما تكون فائدتها الوحيدة تبديد الأوهام من أذهان بعض الطيبين الذين كانوا يتوقعون دعماً أمريكياً لانتفاضة المصريين من أجل الحرية... لقد شهدت الإدارة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر صراعاً حاداً بين اتجاهين للتعامل مع نظام مبارك: الأول يطالب بالضغط لتحقيق ديمقراطية حقيقية حتى ولو أدى ذلك إلى سيطرة الإسلاميين على الحكم لأن الديمقراطية في رأيهم الحل الوحيد لمشكلة التطرف، أما الاتجاه الآخر، المدعوم من إسرائيل، فيعمل على إبقاء نظام مبارك لفترة أخرى على الأقل، لأنه يرى أن أية انتخابات نزيهة في مصر ستأني إلى الحكم بخليط من الإسلاميين والقوميين والمستقلين، وهؤلاء جميعاً معادون لإسرائيل وسوف يكون التعامل معهم صعباً للغاية لأنهم وطنيون ومنتخبون ولا يمكن ابتزازهم أو شراؤهم.. وظل الاتجاهان يتصارعان في الإدارة الأمريكية حتى انتصر الاتجاه الإسرائيلي، كالعادة، وهنا أغضت الحكومة الأمريكية عينها عن الاستبداد والتزوير والبلطجة التي يمارسها النظام واكتفت بأحاديث عامة مثل التي رددتها راييس عن فوائد الديمقراطية، ثم حاولت أن تغطي تواطؤها مع النظام بمطالبته بالتحقيق في ضرب المتظاهرين وهتك عرض السيدات، ولم تتابع بعد ذلك نتائج التحقيق ولا حتى سألت عنه.. إن الانحياز للأنظمة المستبدة تقليد عريق في السياسة الأمريكية ولا يمكن أن نتصور أن من يقتلون أهلنا ويهتكون أعراضهم في العراق وفلسطين سيساعدوننا في مصر على تحقيق كرامتنا.. أما الغريب فعلاً فهو هلع النظام المصري من غضب أمريكا، فكلما تحدث مسئول أمريكي عن الديمقراطية ارتعد حكامنا فزعاً ولأنهم يعرفون أن حب أمريكا لا يتحقق إلا برضا إسرائيل.. فقد قدموا كل ما لديهم لإسرائيل بدون مقابل إلا الشفاعة لدى الحكومة الأمريكية.. وإذا راجعنا التواريخ سوف نجد أن كل حديث أمريكي عن الديمقراطية قد أعقبه تنازل من مصر لإسرائيل، في هذا السياق وقعت اتفاقية الكويز وتم الإفراج عن الجاسوس عزام وارتكب النظام المصري جرائم مروعة في حق أربعة آلاف من مواطني العريش انتقاماً لمقتل الإسرائيليين في طابا وأخيراً عاد السفير المصري لإسرائيل، هذه المرة مع زيارة راييس كان لا بد من هدية جديدة لإسرائيل، فأكد مصدر رسمي أن الرئيس مبارك قد يزور إسرائيل قريباً وأجرى

الرئيس مبارك حديثاً مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» بشر فيه الإسرائيليين بأن الأمن المصري قد قبض على خلية إرهابية كانت تنوي مهاجمة أهل إسرائيل الودعاء.. وتم بحمد الله قتل اثنين من هؤلاء الأشرار بينما يجري التحقيق مع الآخرين وهذه الجملة تعني طبعاً تعذيبهم ببشاعة. إن علاقة النظام في مصر قد توطدت بإسرائيل على نحو غريب وغير مسبوق.. وصار حكامنا يعتبرون صداقتهم مع إسرائيل حماية لهم من غدر الزمان وتقلبات المزاج الأمريكي.

منذ أسابيع كشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية، عن صداقة عميقة تربط سيلفان شالوم وزير الخارجية الإسرائيلي بالرئيس مبارك لدرجة أنه توسط للإبقاء عليه في منصبه، قال مبارك للمسؤولين الإسرائيليين: غيروا وزراءكم كما تشاءون لكنني أتمنى أن يبقى سيلفان شالوم وزيراً للخارجية لأنني معجب به كثيراً وأكن له كل احترام وتقدير كما قالت الصحيفة.. والأغرب أن الصحفي الإسرائيلي سأل شالوم ساخراً: هل يعمل الرئيس مبارك من أجل مصلحة إسرائيل..؟ فضحك شالوم وقال: ماذا يمكنني أن أفعل؟.. هذه حقيقة ما فعله مبارك بلا زيادة ولا نقصان..

وقد شعرت بحزن بالغ وأنا أقرأ هذا الكلام عن رئيس مصر وانتظرت، بل تمنيت، أن أقرأ أي تكذيب من الرئيس مبارك.. لكنه مع الأسف لزم الصمت.. الصورة أصبحت في بلادنا أوضح من أي وقت مضى.. نظام فاسد انتهى عمره الافتراضي أوصل بلادنا إلى الحضيض في كل المجالات ولا يعنيه إلا الاستمرار في الحكم بأي طريقة وبأي ثمن، ومستعد من أجل الاحتفاظ بالسلطة لارتكاب كل أنواع الجرائم والتنازلات في حق الوطن،.. إن التغيير الديمقراطي لا يمكن أن تمنحه لنا راييس ولا أحد من العصابة التي تحكم أمريكا وتقتل أهلنا في فلسطين والعراق.. التغيير قد بدأ في مصر بأيدينا ونحن وحدنا، سوف نتمه كما بدأنا.. إن الانتفاضة التي بدأتها حركة كفاية وانضم إليها قضاة مصر العظام ثم المحامون والصحفيون وأساتذة الجامعة والأدباء والأطباء.. هذه الانتفاضة التي تتسع وترداد قوة كل يوم ستصنع المستقبل.. نحن، وحدنا، سنغير مصر بأيدينا..؟

(٢)

كلما قرأت عن التعذيب البشع الذي يتعرض له المصريون في أقسام الشرطة ومقار أمن الدولة ثار في ذهني سؤال: كيف يستطيع ضابط شرطة أن يعذب مواطنين

مصريين مثله ثم يستأنف حياته بدون شعور بالذنب..؟ كيف يقدر هذا الضابط على النوم مع زوجته والنظر في عيون أطفاله ويدها ملطختان بدماء الأبرياء..؟.. جاءت الإجابة في الحملة الصحفية التي فجرها صديقي الأستاذ سعيد شعيب على صفحات العربي، عندما عرض كتاب يوميات ضابط شرطة لمؤلفه العميد السابق محمود قطري، الذي يكشف بشجاعة وأمانة مدى الذل والمحسوبة والفساد الذي يعاني منه ضابط الشرطة في مصر يومياً منذ التحاقه بالكلية.. إن التربية القمعية التي يتلقاها الضابط لا يمكن أن تساعد على احترام القانون أو معاملة المواطنين بكرامة، بل هي تدفعه إلى العدوانية والقمع وإذلال الناس.. لقد نجحت حملة سعيد شعيب وأثارت ردود فعل واسعة حتى صارت تصله يومياً عشرات الرسائل والمكالمات من ضباط ومواطنين عاديين.. وأتمنى أن تمتد هذه الحملة ليفهم الرأي العام في مصر كيف يتم إعداد الجلادين في جهاز الشرطة.. وحتى يفهم الضباط أنفسهم أن الحل الوحيد لمعاناتهم أن يتغير النظام الفاسد الذي يقمع الجميع حتى الضباط الذين يعملون في خدمته.

(٣)

نشرت جريدة الدستور على صفحتها الأولى، نقلاً عن صحيفة أمريكية، أن شركة واحدة يمتلكها جمال مبارك تبلغ ميزانيتها ٦٠٠ مليون جنيه.. ومرت عدة أسابيع ولم يكذب جمال مبارك الخبر مما يعني ببساطة أنه صحيح.. ونحن نسأل: إذا كانت هذه قيمة شركة واحدة فكم شركة يملكها جمال مبارك وكم تبلغ ثروته..؟ وكيف استطاع أن يحقق هذه الثروة الطائلة؟ وأي نشاط هذا الذي يدر على المرء هذه الملايين؟ وإلى أي مدى استفاد جمال مبارك من منصب والده في تكوين الثروة..؟ ولماذا لا يطلعنا الرئيس مبارك على حجم أمواله وممتلكاته، وأسرته؟.. وماذا نسمي دولة ابن رئيسها الأصغر يلعب بالملايين بينما يعيش ٣٧ مليوناً من مواطنيها تحت خط الفقر يتضورون جوعاً ويبيتون في العشوائيات والمقابر..؟.. لا أنتظر الإجابة من جمال مبارك فليس لديه ما يقوله، لكن الإجابة النهائية الصحيحة، سوف تأتي على أيدي المصريين أنفسهم.. قريباً جداً بإذن الله.

كلمات للتأمل:

* «كان يوم الاستفتاء.. يوم التزوير العظيم..»

تقرير قضاة مصر

* «أنفقت الحكومة على تزوير الاستفتاء مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه.. وهو مبلغ يكفي لإنشاء مستشفى كبير حديث أو ٤٠ مدرسة أطفال أو ٢٠٠ عمارة سكنية..»

جريدة الوفد

* «ديون مصر تجاوزت ٦١٤ مليار جنيه.. والحكم فاسد والبلد على وشك الإفلاس..»

دكتور عزيز صدقي

* «أنا قلت لمكرم محمد أحمد.. أنتم خايفين من الإخوان؟.. طيب هاتولنا حد عدل يحكمنا..»

المستشار محمود الخضيري

رئيس قضاة الإسكندرية لصوت الأمة

* «الرئيس حسني مبارك.. هو البوصلة التي لا تخطئ أبدا وهو الميزان الدقيق للصواب والخطأ..»

رجب البنا

* «ليست الساقطة هي فقط من تبيع جسدها وإنما أيضا كل كاتب يبيع قلمه لأعداء الحرية..»

جورج برنارد شو

من يهين الرسول؟(*)

(١)

لا يجب أن نغرق في التفاصيل..

المسئول الأول عن غرق العبارة ليس القبطان ولا صاحب العبارة ممدوح إسماعيل لكنه الرئيس مبارك شخصيا... ضحايا هذه العبارة هم أنفسهم ضحايا العبارات السابقة وضحايا قطار الصعيد،.. إنهم فقراء المصريين الذين أدى النظام المستبد الفاسد إلى انعدام فرصهم في الحياة الكريمة، فهجوا بالملايين إلى الخليج ليعملوا أي شيء مقابل مبالغ زهيدة يرسلونها إلى أولادهم، وهم مهانون في بلادهم مهانون في غربتهم، وبعد سنوات من العمل الشاق المذل لا زالوا فقراء لا يستطيعون تدبير ثمن تذكرة الطائرة وبالتالي ليس أمامهم إلا مراكب ممدوح إسماعيل المتهاكة المخصصة أصلا لنقل البضائع والمواشي.. الرئيس مبارك المسئول الأول عن الكارثة لأن الفساد الذي استشرى في عهده هو الذي سمح لممدوح إسماعيل وأمثاله بتغيير القانون المصري حتى يتمكن من استعمال عبارات متهاكة لتنهمر عليه الثروة الحرام مع شركائه في أعلى السلطة.. نظام مبارك هو الذي جعل ممدوح إسماعيل من قيادات الحزب الوطني والرئيس مبارك هو الذي وقع بيده على تعيينه في مجلس الشورى.. نظام مبارك هو السبب في تفشي الإهمال والاستهتار والرشوة.. لقد غرقت العبارة بمئات المصريين معظمهم من النساء والأطفال، فلم يتحرك أحد لإنقاذهم قبل عشر ساعات كاملة، وعرضت باخرة بريطانية إنقاذهم فرفضت السلطات المصرية، ثم انطلقت زوارق

(*) العربي ١٢ / ٢ / ٢٠٠٦.

لإنقاذهم وطلبت طائرة لاستطلاع فلم تأت، تخبط وتخلف وإهمال يصل إلى حد القتل العمد، ولو كان هؤلاء الضحايا أجنب أو إسرائيليين لوقفت الدولة ولم تقعد لتطمئن على سلامتهم وراحتهم، لكنهم مصريون حياتهم بلا ثمن، فتركوهم يصارعون الأمواج يوما كاملا بينما انشغل كبار المسئولين، بمتابعة كرة القدم، نظام مبارك هو الذي أعطى تعليماته لحبيب العادلي باعتقال الناس وضربهم وتعذيبهم وهتك أعراض زوجاتهم أمام أعينهم، وجنود وضباط حبيب العادلي، هم الذين ضربوا أهالي الضحايا لأنهم، تجرءوا وسألوا عن جثث ذويهم.. آلاف المصريين الذين ماتوا في العبارات الغارقة وفي قطارات الصعيد وفي محرقة وزارة الثقافة، وملايين المصريين الذين يعيشون كالأموات بلا مأوى ولا مستقبل ولا أمل، كل هؤلاء ضحايا حسني مبارك شخصيا وليس أحد سواه.. مأساة العبارة ليست إلا نموذجا لما يحدث في مصر كلها.. مصر كلها عبارة متهالكة نهبا كبار اللصوص وسوف يهربون منها عندما تهوى إلى القاع..

(٢)

منذ أيام، صدرت الترجمة الفرنسية لروايتي عمارة يعقوبيان عن دار نشر أكت سود، وقد قام بترجمتها المستعرب جيل جوتيه الذي كان يشغل منصب قنصل فرنسا في الإسكندرية.. وتلقيت بهذه المناسبة دعوة كريمة للعشاء من السفير الفرنسي، وشرفني سيادة السفير بدعوتي إلى مائدته الشخصية، كان الموجودون خليطا من الفرنسيين والمصريين، ودار الحديث في شؤون الأدب والثقافة ولاحظت بجوارى رجلا مصريا، يجلس صامتا فقررت من باب اللياقة أن أتحدث إليه (وليتني ما فعلت).. تعارفنا فأخبرني بأنه الدكتور، هاني هلال وزير التعليم العالي والبحث العلمي، تكلمنا في موضوعات متنوعة لكنني ما إن عبرت للوزير عن رأيي في ضرورة الإصلاح الديمقراطي، حتى استبد به غضب عارم وكأنما شتمته وقال بالحرف الواحد:

ديمقراطية ايه وبتاع ايه.. كفاية كلام نظري.. الناس تعبانه مش لاقية تاكل.. الناس ممكن تعمل أي شيء عشان سندوتش طعمية.. مش لما يفكوا الخط الأول نبقي نعطيهم ديمقراطية..

ورددت عليه قائلا:

إذا كانت حالة المصريين متدهورة كما تقول أليس نظام الحكم السبب في ذلك؟..
كما أن الأمية لا تمنع حق الناس في الديمقراطية ولقد طبقت الهند الديمقراطية، بنجاح
برغم انتشار الأمية فيها.. وهؤلاء المصريون الذين يريدون سندوتش الطعمية، على حد
قولك، لهم تاريخ ديمقراطي مشرف.. أرجو أن تراجع تاريخ الوفد لتعرف كيف كان
ملايين الفقراء يصوتون لمرشحيه ويرفضون الرشاوي الانتخابية من الإقطاعيين، كما
أرجو أن تقرأ عن الانتخابات التي أجراها يحيى إبراهيم رئيس الوزراء في العشرينيات
وكانت نزيهة لدرجة أنه فقد فيها مقعده في البرلمان، وازداد غيظ الوزير وبدا على وجهه
أنه يسمع هذه الوقائع لأول مرة وإذا به يحدثني بطريقة مستفزة قائلاً:

أنتم المثقفون، تريدون أن ترفضوا وصايتكم على الشعب المصري.

فقلت له:

- نحن نحب بلدنا ونعمل على تقدمها وكوننا متعلمين يفرض علينا واجبا نحو
الناس.. وإذا كان هناك من يفرض وصايته على مصر فهو الذي يحكمها بدون أن ينتخبه
أحد، الذي يقبض على السلطة بواسطة القمع والاعتقالات والتعذيب..

عدت إلى منزلي وأنا أشعر بالحزن، وفي اليوم التالي، عرفت من الصديقة الدكتورة
ثرثيا عبد الجواد، أستاذة علم الاجتماع، المعروفة، وهي شخصية مهذبة جدا، أنها
التقت بنفس الوزير بالصدفة في الإسكندرية فتقدمت إليه وعرفته بنفسها وبدأت تشكو
إليه، تدهور الأحوال في الجامعة فلما اختلفت معه في الرأي فوجئت به يصيح في
وجهها أمام الناس:

- أنت لا تصلحي أستاذة في الجامعة.. أنت الأحسن تقعدي في البيت وتقشري

بصل..

هذه طريقة معالي الوزير في مناقشة أستاذة جامعية مرموقة وهذا رأيه في الشعب
المصري.. والحق أن الوزير هاني هلال لا ينفرد باحتقاره للمصريين.. فمن قبله صرح
جمال مبارك بأنه غير ملزم بتنفيذ رغبات رجل الشارع، لأنه لا يعرف دائما مصلحته،
ولم يسأل جمال مبارك نفسه من يكون هو أساسا حتى يفرض إرادته على الناس؟!..
وصرح أحمد نظيف، بأن أمام المصريين مائة عام حتى يكونوا، مؤهلين لممارسة

الديمقراطية.. إن استعلاء المسئولين على الشعب المصري ظاهرة مؤسفة، وهي تعود إلى طريقة تولي المناصب في مصر.. فالوزير المنتخب لا بد أن يحترم الناس لأنه تولى منصبه بفضل أصواتهم ولأنهم يستطيعون إسقاطه عن طريق الانتخابات في أي وقت، أما من يتولى منصبه بتعيين الرئيس، وتزكية أجهزة الأمن، فلن يهتم إلا بإرضاء الرئيس وضباط أمن الدولة الذين يستطيعون خلعهم من منصبه في لحظة، وبقدر تزلف الوزير للرئيس يكون استعلاؤه على الناس، الذين يعتبرهم رعايا قاصرين عن إدراك مصالحهم، إنها عقلية الاستبداد.. فإذا أضفنا إلى كل ذلك أن رئيس الدولة نفسه لم ينتخبه أحد، وأنه لولا التزوير والتعذيب والاعتقالات لما استمر في منصبه يوماً واحداً.. عندئذ نفهم لماذا يتصرف الوزير، هاني هلال، على هذا النحو.

(٣)

منذ عشرين عاماً سافرت إلى الولايات المتحدة في بعثة علمية، وما إن وصلنا حتى وزعت علينا المسئلة الأمريكية كتيباً صغيراً يقدم لنا معلومات عن المجتمع الأمريكي وأذكر فقرة كانت تقول بالنص: الأمريكيون يعتزون بدينهم ولا يحبون أن يستمعوا إلى أي نقد له ويعتبرون من غير اللائق مناقشة الأديان عموماً.. ولذلك نرجو من المبعوثين عدم التعرض إلى الأديان بالحديث سواء سلماً أو إيجاباً».

هذه التعليمات وزعتها مسئلة البعثات الأمريكية علينا، ولم يفكر أحد آنذاك، أنها تتعارض مع حرية التعبير..

تذكرت هذه الواقعة وأنا أتابع الإساءة البالغة للرسول صلى الله عليه وسلم التي أقدمت عليها صحيفة دانماركية عنصرية، وناصرتها صحف غربية متعصبة بدعوى حرية التعبير، وقد طالعت بعض هذه الرسوم فوجدتها بذئمة، فعلى عمامة الرسول رسموا قبلة وفي رسم آخر يعتذر الرسول لأحد الاستشهاديين لأنه لا يستطيع أن يوفر له نساء ينكحها في الجنة.. ولا أعرف ما علاقة هذه السفالة بحرية التعبير..؟.. هناك فرق كبير بين الرأي والشتم.. وفي الغرب تصدر كل يوم كتب تهاجم الإسلام وتهاجم الرسول ولا يعترض عليها أحد لأنها تمثل آراء أصحابها بل يرد عليها كبار المفكرين العرب مثل إدوار سعيد وعبد الرحمن بدوي وجلال أمين، أما ما نشرته الصحيفة الدانماركية

فليس رأياً نستطيع أن نرد عليه بل هو رسم مهين للرسول صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يقبله منصف سواء كان مسلماً أو غير مسلم.. والاعتذار عن هذه السفالة حق لنا لا يجوز التنازل عنه.. وكل من أعاد نشر الرسوم كاره للإسلام وجد فرصته، والسيد رئيس وزراء الدانمارك يرفض الاعتذار لأنه عنصري متعطرس، يستكبر أن يعتذر - وهو الرجل الأبيض - لشعوب المسلمين من العرب والأفارقة والآسيويين.. وغريبة تلك الازدواجية التي يعاملنا بها الغرب.. فبينما يمنح نفسه الحق في سب نبينا، يحظر في نفس الوقت نشر أية كلمة عن المحرقة اليهودية التي هي بالرغم من مأساويتها، حادثة تاريخية ليس هناك ما يمنع مناقشتها، لكنك لو شككت في حدوث المحرقة فإن القانون في فرنسا سيعاقبك بالحبس بتهمة معاداة السامية.. من هنا فإن الغضب الذي يموج به العالم الإسلامي مشروع وصادق وأختلف بشدة مع من يقللون من شأنه.. إذا لم يغضب المسلمون لكرامة نبيهم فمتى يغضبون.. لكن كرامة الرسول ليست فقط في ألا يرسم بطريقة مهينة.. وإنما يهان الرسول صلى الله عليه وسلم كلما أهين المسلمون، أهين الرسول عندما احتلت العراق وفلسطين وأهين عندما اغتصبت السجينات العراقيات، وأهين الرسول عندما منع المسلمون في مصر والبلاد العربية من اختيار حكاهم، وأهين الرسول عندما أذلنا الحكام وأفقرونا ونهبوا أموالنا، كلما اعتقل مسلم أو عذب أو هتك عرضه في أمن الدولة، أهين الرسول.. يجب أن نغضب على الظلم والقمع والاستبداد تماماً كغضبنا للرسوم البذيئة.. الثورة التي تجتاح العالم الإسلامي الآن يجب أن توجه إلى الحكام المستبدين لأنهم الأصل في كل هذا البلاء.

متى يعتذر الرئيس مبارك؟(*)

يشكل السيد صفوت الشريف، بلا شك، نموذجا إنسانيا يستحق الدراسة. فهو يتولى مناصب عليا في الدولة منذ عقود والواضح أنه سيستمر فيها بقية حياته. وهو من ناحية أخرى في رأيي لا يتمتع بأية موهبة سياسية تبرر توليه هذه المناصب واستمراره فيها كل هذه الفترة. ولعل أبرز ما يتميز به صفوت الشريف قدرته على الحديث بلا كلل ولا ملل لساعات طويلة، وكل من يستمع إليه سيدرك سريعا أن حديثه ليس إلاثرثرة فارغة تفتقر إلى أية فكرة متماسكة وتدور عادة حول هدف واحد لا يتغير أبدا.. ألا وهو مديح الرئيس مبارك والإشادة بعبقريته الفذة.. فالرئيس مبارك في نظر الشريف هو القائد القدوة الزعيم العظيم الحكيم الشجاع.. واختر ما شئت من صفات المديح ستجد صفوت الشريف قد أسبغها على الرئيس مبارك، ولو أننا جمعنا مدائح الشريف في مبارك على مدى السنين لمأنا بها كتبا ضخمة ولخيل إلينا من فرط المديح أن الرئيس مبارك نبي مرسل من عند الله وليس إنسانا يخطئ ويصيب مثلنا جميعا.. والغريب أن نفس المديح الذي يكيله الشريف للرئيس مبارك، قد استعمله من قبل مع الرئيس السادات ولا شك أنه كان يردده أيام عبد الناصر ولولا أن صفوت الشريف كان طفلا أيام الملك فاروق لكان قد مدحه بنفس الحماس وربما بنفس العبارات.. هذا المداح الكبير للرؤساء جميعا فوجئ به المصريون هذا الأسبوع غاضبا بشدة.. ما الذي أغضبه..؟.. هل غضب للفقراء الذين قتلوا في حادث القطار الأخير أم من أجل ضحايا العبارة الألف وأربعمائة.. أم غضب للموقف المخزي المتواطئ مع إسرائيل الذي اتخذته النظام المصري أثناء العدوان على لبنان..؟.. أم تراه قد غضب للحضيض الذي وصلت إليه مصر في كل المجالات تحت حكم رئيسه

(*) العربي ٢٧ / ٨ / ٢٠٠٦.

المحبوب..؟.. كل ذلك لم يثر غضب صفوت الشريف ولم يدر بذهنه أصلا.. أما الذي أغضبه فهي عدة مقالات كتبها الدكتور عبد الحليم قنديل في جريدة الكرامة التي يرأس تحريرها.. يتساءل فيها عن الذمة المالية للرئيس مبارك، كم يكسب وكم ينفق من أموال الشعب المصري..؟ وكيف استطاع ابنه جمال وعلاء أن يكونا ثروتهما الطائلة، حتى إن شركة واحدة من أملاك جمال مبارك تبلغ ميزانيتها مبلغ ٧٥٠ مليون دولار كما صرح بنفسه مرة للصحافة الأمريكية.. هذا ما أغضب صفوت الشريف وليس شيئا آخر، أن ينبري كاتب وطني فيسأل الرئيس عن مصادر ثروته، والسؤال عن وجوه إنفاق المال العام حق أصيل طبيعي لأي مواطن في الدنيا. لكن الشريف هاج وماج ودعا المجلس الأعلى للصحافة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتأديب كل من يتجرأ فيسأل الرئيس عن ثروته.. والتهمة الجاهزة للتنكيل بعبد الحليم قنديل إهانة رئيس الجمهورية.. وبنفس هذه التهمة، أو ما يشبهها، تمت إحالة كاتبين وطنيين شريفيين آخرين للمحاكمة هما إبراهيم عيسى ووائل الإبراشي.. ولا بد هنا أن نكرر أنه في الأنظمة السياسية المحترمة، لا يوجد أبدا تهمة اسمها إهانة رئيس الجمهورية.. ومن يطالع الصحف في الدول الديمقراطية سيجد نقدا مقذعا يصل عادة لدرجة الشتائم، تصبه الصحف كل يوم على رؤساء الدول وهناك مجلة فرنسية فكاهية شهيرة تصدر كل أربعماء اسمها البطة المقيدة، تخصصت منذ أنشئت في بداية القرن الماضي، في السخرية الموجهة من كل رموز الدولة الفرنسية، وأولهم رئيس الجمهورية الذي كثيرا ما يتم تصويره في رسوم الكاريكاتير على شكل حيوان ما أو إظهاره بملابسه الداخلية وأحيانا بدونها، وقد وصل تأثير هذه المجلة من القوة لدرجة أن المسؤولين الفرنسيين جميعا يخشون من هجومها عليهم حتى إن الجنرال ديغول، عندما كان رئيسا للجمهورية، تعود أن يسأل معاونيه صباح كل أربعماء: ماذا قالت البطة اللعينة عني هذا الأسبوع..؟

لكنه لم يفكر إطلاقا، ولا أي رئيس فرنسي آخر، في إغلاق المجلة أو معاقبة كاتبها، وحتى ولو فكر لم يكن الرأي العام أو القانون ليسمح له بذلك... ولا يعني هذا أن القانون في الغرب لا يجرم القذف والسب لكنهم يفرقون بين سمعة الأشخاص العاديين والمسؤولين في الدولة، فالقاعدة الديمقراطية تقضي بالتسامح التام مع نقد المسؤولين وأولهم رئيس الدولة.. لأن من يهاجم الرئيس لا يعرفه شخصيا ولا يستهدف إلا المصلحة العامة وبالتالي لا يمكن اعتباره يقذف في حقه.. والرئيس هناك، وهو منتخب حقا وليس قابضا على

السلطة عن طريق الاستفتاءات المزورة والمسرحيات الانتخابية الهزلية، يتقبل النقد مهما يكن قاسيا باعتباره ضريبة يجب أن يدفعها لأنه يشغل منصبا خطيرا يؤثر في حياة الملايين ومن حق هؤلاء أن يحاسبوه بشدة على كل ما يفعله سواء في حياته العامة أو الخاصة، وهو لا يسعى أبدا إلى التنكيل بمنتقديه بل يكون همه أن يبرئ نفسه أمام الرأي العام من التهم الموجهة إليه.... والجدير بالذكر أن التسامح في نقد الرئيس ينقضي بنهاية منصبه، فما إن يترك الرئاسة ويعود مواطنا عاديا حتى تعود لسمعته وحياته الخاصة حصانة كاملة وصارمة، ويصبح توجيه أية عبارة مسيئة له جريمة قذف وسب يعاقب عليها القانون فورا..

على أن الحرب التي أعلنها صفوت الشريف على عبد الحلیم قنديل وجريدة الكرامة ليس سببها إهانة الرئيس وإنما تقف خلفها أهداف أخرى: فالعمل على توريث الحكم في مصر قائم على قدم وساق والسيد جمال مبارك لا يترك مناسبة صغيرة أو كبيرة إلا استغلها للظهور في الإعلام، وترزية القوانين عاكفون الآن، ليل نهار، على العمل من أجل تفصيل قوانين مريحة على مقاس جمال مبارك.. وقد تم الإعلان رسميا عن تعديلات دستورية قريبة سيتنازل غالبا بموجبها الرئيس مبارك عن السلطة لأسباب صحية، بعد ذلك يتم طبخ انتخابات شكلية يتنافس فيها على الرئاسة جمال مبارك مع الحاج الصباحي صاحب الطربوش الشهير، وبعض المرشحين من رؤساء الأحزاب الوهمية الذين تحتفظ بهم مباحث أمن الدولة في الثلاجة وتخرجهم كالدجاج المجمد عندما تحتاج إليهم، وفي النهاية يتم إعلان فوز مبارك الصغير بمنصب والده مبارك الكبير.. نعم.. لقد تمت تهيئة المسرح بعناية وسوف يرفع الستار قريبا.... والنظام المصري مطمئن تماما للدعم الصهيوني الأمريكي بعد الدور المشين الذي قام به في تأييد العدوان على لبنان، وبعد التنازلات المحزنة التي يقدمها الرئيس مبارك كل يوم ليكتسب الرضا الإسرائيلي.. على أن عقبة واحدة جادة تقف في طريق التوريث، أن في مصر حركة وطنية متصاعدة تطالب بالديمقراطية.. وأن في مصر مثقفين وكتابا محترمين يرفضون أن يسكتوا عن الحق مهما يكن الثمن.. من هنا بدأ النظام حملة منظمة لقمع وإخراص كل من يعترض على جمال مبارك.. من هنا أيضا نفهم اندفاع كتبة الحكومة المنافقين، الذين لا يتحركون إلا بتعليمات، إلى الطبل والزمر والولولة الكاذبة دفاعا عن من يسمونه مقام الرئيس... القضية، إذن، لا تخص عبد الحلیم قنديل أو إبراهيم عيسى أو وائل الإبراشي لكنها قضية مصر كلها الجاثم على نفسها نظام مستبد فاسد لا يريد أن يرحل أبدا.. مصر التي يريد الرئيس مبارك أن

يكتبها باسم ابنه الأصغر وكأنها محل تجاري أو عربة خاصة... علينا نحن المصريين الآن أن نختار: إما أن ندعن للتوريث وكأننا بهائم أو نثبت أننا بشر لنا كرامة مستعدون للدفاع عنها بكل ما نملكه.. أما فخامة الرئيس حسني مبارك الذي يتباكون على إهانتته، فالحق أن أحدا لم يوجه إليه إهانة..؟ بل إن الإهانة الحقيقية قد ارتكبتها الرئيس مبارك نفسه في حق المصريين... أهانهم عندما حكمهم ربع قرن بغير أن يسألهم عن رأيهم، بواسطة القمع والتزوير والاعتقال والتعذيب.. أهانهم عندما تسبب الإهمال والفساد في عهده في قتل الفقراء بأعداد تفوق أعداد الشهداء في حرب أكتوبر.. أهانهم عندما تسببت سياساته الفاشلة في أن يعيش أكثر من نصف المصريين تحت خط الفقر. عندما اضطر ملايين المصريين، من أجل إعالة أولادهم، إلى الهرب من الوطن بأي طريقة أو ثمن. عندما تحول الانتحار من فرط البؤس والعجز إلى ظاهرة اجتماعية لأول مرة في مصر، الفقراء ينتحرون بينما الرئيس مبارك وأولاده ووزرائه وأصدقائه ينعمون جميعا بحياة رغدة مترفة وينتقلون بالطائرات الخاصة بين القصور.. أهانهم الرئيس مبارك عندما ترك ألف وأربعمائة من مواطنيه يصارعون الأمواج حتى غرقوا جميعا في حادث العبارة بينما ذهب هو ليحضر تمرينا لكرة القدم..؟.. لقد أهان الرئيس مبارك المصريين طويلا وكثيرا ويتوجب عليه الآن أن يقدم اعتذارا، والاعتذار الوحيد الذي قد يقبل منه أن يترك السلطة ويطلق الحريات العامة ويترك للمصريين حقهم في اختيار من يحكمهم وفي الحياة بعدل وكرامة.

من كلمات الرئيس مبارك،

- * «لن أرد على استفزاز إسرائيل.. عاوزيني أحط دماغني في بق الأسد..»؟
- * «معاهدة الدفاع العربي المشترك لا تلزمني إطلاقا بالدفاع عن لبنان أو أي بلد عربي آخر»
- * «معاهدة الدفاع العربي المشترك تلزم مصر بالدفاع عن الكويت أو أي بلد عربي آخر يتعرض للغزو»
- * «ماحدث حيطلع كسبان من الحرب دي.. ولا إسرائيل حتكسب ولا البتاع ده حيكسب»

لماذا يحتقر نظام مبارك المصريين؟(*)

حدث ذلك أثناء مهزلة ما سمي بالانتخابات الرئاسية. فقد تظاهر بعض الناس احتجاجا على التزوير فتم قمعهم بطريقة وحشية. وتعرضت عشرات المتظاهرات إلى السحل وهتك أعراضهن في الشارع بواسطة البلطجية التابعين للأمن... وفي اليوم التالي تصادف أن جاء ضابط شرطة إلى عيادتي الخاصة ليعالج أسنان ابنته. كان الرجل مهذبا للغاية وكنت قد عرفت لتوي أن صديقة صحفية قد سقطت ضحية لعدوان الشرطة وحزنت من أجلها كثيرا. فلم أتمالك نفسي وسألته:

- هل سمعت بما حدث للمتظاهرين بالأمس..؟

- نعم

- لماذا تضربون الناس بهذه القسوة لمجرد أنهم يعبرون عن رأيهم..؟

فوجيء الضابط بالسؤال لكنه لم يلبث أن ابتسم وقال:

- لازم نربيهم..

- هل أنت راض عن هتك عرض النساء في الشارع..؟

- للضرورة أحكام..

- هل ترضى أن يفعل أحد ذلك في ابنتك..؟

وهنا أربد وجهه وقال بصوت عال:

(*) الدستور ٣٠ / ٧ / ٢٠٠٨.

لا يا سيدى.. ابنتى ليست مثل هؤلاء. ابنتى محترمة عمرها ماتمشي في مظاهرة..
أي واحدة تمشي في مظاهرة تبقى «.....» وتستهال ما يجرى عليها..

نظرت إليه ولم أعلق وحاول هو أن يلطف الجو فقال:

- مع احترامي لك يا دكتور. نحن أدرى بالشعب المصري.. لدينا خبرة طويلة في
التعامل معه.. المصريون لازم يتحكموا بالشدة. لو تساهلت معهم البلد كلها ستفلت
من أيدينا..

تذكرت هذا الحوار وأنا أطلع في الصحف خبر القبض على مجموعة من الشبان
في الإسكندرية كانوا يرفعون علم مصر وينشدون أغاني وطنية يوم ٢٣ يوليو «هل
أصبح رفع علم مصر جريمة؟؟».. وقد أمرت النيابة «الواقعة بالكامل تحت سيطرة
وزير العدل» بحبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيق.. على أن المحزن حقا تلك الوحشية
التي تعاملت بها الشرطة مع الشبان والبنات.. فقد تم ضربهم بعنف بالغ مع توجيه
الشتائم المقذعة إليهم ثم أجبرهم الجنود على النوم على بطونهم فوق أسفلت الشارع
بغرض إذلالهم أمام الناس.. وقد تجدد التعذيب مضاعفا عند وصولهم إلى القسم...
لقد فكرت في تفسير لهذا الاعتداء الوحشي على مجموعة من طلبة الجامعة الذين لم
يرتكبوا أي خطأ سوى التعبير عن آرائهم.. فلم أجد إلا ما قاله لي الضابط في العيادة:
إن هؤلاء الشبان في نظر السلطة ليسوا أصحاب رأي وإنما هم عناصر متمرده منحرفة
لا بد من قمعها وسحق إرادتها...

أول ما يدهش في هذا المنطق هو تطابقه بالحرف مع منطق الاحتلال الإسرائيلي..
فكثير من قادة إسرائيل يعلنون دائما أن الفلسطينيين يجب إخضاعهم بالقوة لأنهم
لا يفهمون سواها.. وإذا كان هذا المنطق مفهوما من سلطة الاحتلال فمن الغريب حقا
أن يصدر عن مسئولين مصريين ضد أبناء وطنهم...

والمؤسف أن هذا الاحتقار للمصريين ليس قاصرا على المسئولين في الشرطة
وإنما هو سمة مميزة للنظام كله.. سوف تجد ذلك الاحتقار في كلام كبار المسئولين
جميعا. فالسيد جمال مبارك قال أكثر من مرة إن رجل الشارع غير مؤهل لأن يفرض
رغبته على الحكومة..

والسيد أحمد نظيف صرح مرة أمام صحافة العالم أن المصريين أمامهم مائة عام على الأقل حتى يتعلموا معنى الديمقراطية.. وقد أتحننا الأسبوع الماضي بنظرية جديدة مفادها أن الحكومة ليست مسئولة عن البطالة وإنما تلك مسئولية الذين لا يجدون عملا لأنهم لم يؤهلوا أنفسهم بما يكفي..!!!

على أن هذا الاحتقار ينتقل من الأقوال إلى الأفعال.. فكل السياسات المطبقة في مصر تحمل استهانة بالغة بحقوق المصريين ورأيهم وكرامتهم. بدءا من قانون المرور الذي سيتم تنفيذه من أجل إرهاب الناس وحبسهم بدون إعطائهم حقوقهم البسيطة في شوارع نظيفة متسعة وأماكن انتظار آدمية ومزلقانات سليمة تمنع مصرعهم تحت عجلات القطار، مروراً بالثانوية العامة التي تحولت إلى مذبحه دبرتها الحكومة عمدا لمنع أبناء الفقراء من الالتحاق بالجامعة وقد تسربت الامتحانات في أكثر من محافظة وحدثت مهازل في التصحيح مما أدى إلى ظلم آلاف الطلاب لكن الوزير المسئول لم يحاسب نفسه ولا حاسبه أحد وهو يظهر في وسائل الإعلام مبتسما مطمئنا كأن شيئا لم يحدث.

إن المسئولين في مصر يعتبرون الاستجابة للرأي العام هزيمة مشينة لهم بل إن تحدي الرأي العام من دلائل قوة المسئول وصلابته. والرئيس مبارك تعود دائما أن يعين الوزراء فجأة ويقيلهم أيضا فجأة لأسباب لا يعلمها سواه. وفي هذا استهانة بالمصريين الذين من أبسط حقوقهم أن يعرفوا أسباب اختيار أو إقالة من يحكمهم. بل إن السلطة قد ارتكبت تصرفا شاذاً غير مسبوق في مأساة العبارة المملوكة لممدوح إسماعيل.. فبعد أن غرقت العبارة تجمع الآلاف من أهالي الضحايا ينتظرون جثث أقاربهم.. فإذا بجنود الأمن المركزي ينهالون بالضرب عليهم وكأنهم يعاقبونهم على مصيبتهم.. والسؤال: لماذا يكن النظام كل هذا الاحتقار للمصريين..؟

الحق أن هذا الاحتقار ليس مرتباً بأشخاص وإنما بطبيعة النظام نفسه. فنظام الحكم كثيرا ما يستعين بالمدينين لكنه في جوهره مشبع بالعقلية العسكرية. التي لا تفهم إلا طاعة الأوامر وتنفيذها.. والاعتراض على الأوامر العسكرية يعتبر تمردا يجب سحقه فورا.. وقد نشأت هذه التقاليد العسكرية من أجل تطبيقها في الحروب أما عندما تدار المؤسسات المدنية بهذه العقلية فإن ذلك يؤدي إلى كوارث محققة.

أما السبب الثاني لهذا الاحتقار فهو أن النظام في مصر لم يأت باختيار الناس عن طريق انتخابات حقيقية وإنما هو نظام استبدادي يعتمد على القوة في الحفاظ على السلطة. والمعروف أن طريقة وصول الحاكم إلى السلطة تحدد سلوكه فيها. فالحاكم المنتخب يهتم بإرضاء المواطنين الذين عينوه في منصبه والذين يستطيعون إقالته عن طريق صناديق الاقتراع.. أما من يقبض على السلطة بالقوة فهو لا يعتبر المحكومين مواطنين لهم حقوق بل هم رعايا وعبيد لكرمه وإحسانه، له أن يعطيهم أو يمنعهم ومن حقه أن يفعل فيهم ما يشاء وإذا اعترض أحدهم يجب أن يجعل منه عبرة حتى لا يجرؤ أحد بعد ذلك على الاعتراض.

في النظام الديمقراطي يتم اختيار المسؤولين بناء على كفاءتهم وهم يفهمون أن السلطة مرادفة للمسئولية. وفي حكم الاستبداد يتم تقديم اعتبار الولاء على الكفاءة وتكون السلطة مرادفة للقدرة على البطش.

إن الحالة في مصر قد وصلت إلى الحضيض. ملايين المصريين يعيشون حياة لا تليق بالآدميين وهم يقاتلون يوميا من أجل بقائهم وأولادهم على قيد الحياة. على أن الفقر والفساد والبطالة والمهانة.. كل هذه أعراض لمرض واحد هو الاستبداد. وبالتالي فإن أي جهد لا يستهدف الإصلاح الديمقراطي.. هو عبث لا طائل من ورائه....
الديمقراطية هي الحل..

منتدى مجلة الإبتسامة
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

هل يعيب الرئيس مبارك أن يمرض؟(*)

كانت الرحلة شاقة. سافرت من مصر إلى أوصلو عاصمة النرويج ومنها إلى كوبنهاجن عاصمة الدنمارك ثم منها إلى مدينة جوتنبرج في السويد حيث حضرت مهرجانها الأدبي الشهير وبعد ذلك سافرت إلى مهرجان برلين الأدبي قبل أن أعود إلى القاهرة. في كل هذه البلاد كنت مدعوا من أجل إلقاء محاضرات والمشاركة في ندوات أدبية وتوقيع نسخ مترجمة من أعمالي وقد أحرزت بفضل الله نجاحا أعتر به. حتى إن إدارة مهرجان جوتنبرج السويد اختارتني، من بين الكتاب القادمين من كل أنحاء العالم، لكي أتصدر الغلاف على كتالوج المهرجان.. وكان هذا تكريما كبيرا للشخصي المتواضع وللأدب المصري والعربي كله...

كل شيء كان على مايرام، إذن، في هذه الرحلة باستثناء شيئين:

أولا: إننا كنا في رمضان الذي كنت أفضل.. مثل الناس جميعا.. أن أقضيه مع أسرتي.
ثانيا: أنني كنت أعاني من انقطاع الأخبار الواردة من مصر.. فلا توجد جرائد مصرية متاحة، والتغطية الإخبارية لمصر قليلة.

وبينما أنا جالس في حجرتي في الفندق في برلين، قرأت الخبر على قناة الجزيرة: حبس الصحافي المصري إبراهيم عيسى شهرين بتهمة نشر الشائعات.

وأحسست بمرارة بالغة. ها هو النظام المصري الذي يدافع كل يوم عن الفاسدين والمرتشين والقتلة يلقي إلى السجن بكاتب شريف عقابا له على قول الحق.. هل

(*) الدستور ٨ / ١٠ / ٢٠٠٨.

يستحق إبراهيم عيسى أن يسجن بينما الذين نهبوا أموال المصريين وقتلوهم وعذبوهم
ينعمون بالحرية؟!!

نزلت إلى بهو الفندق وأنا غارق في أفكارى وإذ بمجموعة من الكتاب من بلاد مختلفة
يهرعون إليّ، كانوا قد علموا بخبر حبس إبراهيم عيسى وكانوا جميعاً منزعين.. والحق
أن حبس أي كاتب عقاباً على آرائه.. يعتبر في الدول الديمقراطية عملاً همجياً يدل على
الاستبداد والإرهاب، التف حولي الكتاب الأجانب وأمطروني بالأسئلة:

* هل تعرف الصحفي الذي حبسه الرئيس مبارك؟

- نعم.. هو صديقي ورئيس تحرير الجريدة التي أكتب فيها وهي نفس الجريدة التي
نشرت روايتي شيكاغو.

* ما رأيك فيه؟

- هو من أكفأ الصحفيين المصريين وأشرفهم وأشجعهم.

* ولماذا يحبسونه؟

- لأنه كتب أن الرئيس مبارك مريض بينما هو يتمتع بصحة جيدة!

* وهل تعتبر هذه جريمة عندكم؟

- نعم.. فقد اعتبر النظام أن ذلك يسيء إلى صورة مصر.

* وهل تتوقف صورة مصر على خلو الرئيس من الأمراض؟ وماذا يحدث لو

أصيب الرئيس بنوبة برد؟

- لا أعرف لكنهم يقولون إن شائعة مرض الرئيس قد أثرت سلباً على البورصة

المصرية.

* ما هذا الكلام؟ وهل صممت البورصة عندكم على اعتبار أن الرئيس لا يمرض

أبداً؟!!

- لا أعرف.

* أليس الرئيس حسني مبارك إنساناً؟!!

- في حدود معلوماتي أنه إنسان مثلنا !

* إذن من الوارد جدا أن يمرض؟

- طبعا.

وهل يعيب الإنسان أن يمرض؟!

- لا.

* هل يقلل مرض الإنسان من شرفه أو يسيء إلى سمعته؟!

- لا طبعا.

* أين الجريمة إذن..؟

- لا أعرف !

إن من واجب الصحفي أن يتحدث عن صحة رئيس الدولة لأن صحته لا تخصه وحده وإنما تخص الملايين الذين يتأثرون بقراراته.. وكثير من الأمراض تؤثر على تركيز الإنسان وبالتالي على قدرته على اتخاذ القرار الصحيح.. إن صحة الرئيس وثروته وكل تصرفاته العامة والشخصية هي ملك للرأي العام ومن حق المواطنين جميعا أن يطلعوا عليها.

أعرف كل ذلك لكن النظام المصري لا يعترف بهذه المبادئ.

انصرف الكتاب الأجانب وقد اتفقوا على إرسال برقيات احتجاج على حبس إبراهيم عيسى إلى الحكومة المصرية وشكرتهم بالطبع على تضامنهم معنا.. لكنني تأملت الحوار الذي دار بيننا فوجدت كلامهم يعكس منطقا بسيطا وأصيلا كدنا أن ننسأه في خضم الأحداث.. فعلا.. هل يعيب الرئيس مبارك أن يمرض..؟ أليس سيادته إنسانا مثلنا وكل إنسان معرض للمرض..؟ ألم يمرض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند المسلمين أشرف خلق الله أجمعين؟؟ هل يعتبر أهل الحكم الرئيس مبارك أفضل من رسول الله؟!

إن حبس إبراهيم عيسى، بالإضافة إلى كونه عملا ظالما واعتداء على الحريات العامة ومخالفا لكل معاهدات حقوق الإنسان التي وقعتها الحكومة المصرية إلا أنه من ناحية أخرى يحمل رسالتين للمصريين جميعا:

أولاً: أن النظام في مصر قد أصبح يعتبر الرئيس مبارك - فعلاً - كائناً مقدساً فوق البشر
أجمعين وبالتالي فإن مجرد الإشارة إلى مرضه تعتبر جريمة. وهذا التقديس للرئيس يطفح
علينا كل يوم من الإعلام الرسمي. آخر مهزلة نشرت في جريدة الأهرام منذ أيام عن كتاب
يزعم مؤلفه أن الرئيس مبارك منذ الطفولة، قد ولد وهو يتمتع بمعدلات عالية استثنائية نادرة
من الذكاء الأمر الذي مكنه من اتخاذ قراراته العبقريّة في شتى المجالات !

والرسالة الثانية من حبس إبراهيم عيسى: أن المصريين ليسوا مواطنين لهم حقوق
وكرامة وإنما هم رعايا أذلاء للسلطان ليس من حقهم أن يعرفوا شيئاً عنه إلا ما يريد
هو أن يطلعهم عليه.. فنحن لا نعرف ولا يجب لنا أن نعرف إذا كان الرئيس مريضاً أو
معافى وليس من حقنا أن نسأل عن ثروة الرئيس كم تبلغ ولا من أين ينفق على قصوره
وطائراته الخاصة واستراحاته الممتدة في أنحاء البلاد بينما يعيش الملايين من مواطنيه
في العراء أو في خيم الإيواء ! من حق الرئيس أن يفعل بمصر وبنا ما يشاء وليس من
حقنا حتى أن نسأله عن أفعاله!

إن حبس إبراهيم عيسى ليس مجرد حادث عارض وإنما هو الخطوة الأولى في
مخطط متكامل من أجل إرهاب كل من يكتب في مصر وكل من يجرؤ على الكلام..
إنهم يستعدون منذ الآن للحظة الحاسمة عندما يتم دفع السيد جمال مبارك حتى يرث
مصر والمصريين عن أبيه وكأنا قطع مواش أو مزرعة دواجن!

إن معركة إبراهيم عيسى هي معركتنا جميعاً...

معركة مصر من أجل الحرية!

تمادوا في الظلم.. فقد اقتربت النهاية..

(١)

برغم الضغوط الهائلة على الموظفين والعمال من قبل الإدارة، برغم القمع البشع والاعتقالات والتضليل والأكاذيب.. فشل النظام المصري، لأول مرة في تاريخه، في حشد ولو عدد قليل من المواطنين ليغطي بهم عورة الاستفتاء الباطل.. وقد أعلن المراقبون أن نسبة الحضور لم تتجاوز ٣٪. بينما أعلن القضاة تبرؤهم من نتائج الاستفتاء المزورة.. وكان التناقض بين حديث الرئيس مبارك عن الإجماع الشعبي وصور اللجان الانتخابية الخالية أقرب إلى المفارقة الساخرة منه إلى بيان رئاسي. لقد وجه المصريون الإثنين الماضي صفة مدوية على وجه النظام الفاسد الظالم. إن مقاطعة المصريين الشاملة للاستفتاء الباطل ليست سلبية أو انسحابا كما يردد كتبة النظام، وإنما تعكس وعيا سياسيا حقيقيا وإرادة شعبية قد نهضت ولم يعد بالإمكان إيقافها أو تعطيلها. لقد بات واضحا للجميع أن مصر قد تغيرت. مصر المدعنة الخانعة الذليلة التي اعتبرها النظام هدفا سهلا لتنفيذ رغباته قد انتهت. هناك صحوة وطنية شاملة تزداد كل يوم قوة. معظم الفئات والقوى الوطنية الشريفة تقف اليوم ضد الاستبداد.. القضاة والنقابات المهنية والحركات السياسية.. حتى أحزاب المعارضة الرسمية التي طالما اعتمد عليها النظام كديكور ديمقراطي فارقت الطاعة فجأة ودعت المصريين إلى مقاطعة الاستفتاء... مصر تغلي بالثورة على الظلم والفساد والاستبداد. وكل من يشك في ذلك عليه أن يسأل نفسه: ما الذي يدفع عشرات الألوف من الشبان المصريين إلى الخروج إلى الشارع كل يوم ليتلقوا بصدورهم ضربات الأمن المركزي ويتحملوا الاعتقال والتعذيب من أجل العدل والحرية..؟ ما الذي يدفع عشرات الآلاف من العمال إلى الإضراب والاعتصام

كل يوم..؟ لماذا يناضل القضاة العظام من أجل استقلال القضاء والديمقراطية والحريات العامة؟.. ولماذا يرفضون أموال النظام وعطاياه مقابل التستر على تزوير الانتخابات..؟.. ما الذي يدفع شبابنا في العشرينيات من العمر لفتح مدونات على الإنترنت يفضحون فيها جرائم النظام في تعذيب المواطنين وهتك أعراضهم..؟.. إن مصر قد استيقظت.. إن هذا الاستفتاء الذي أسفر عن فشل ذريع وفضيحة كبرى قد جرد النظام من كل دعاواه وانكشفت حقيقته كنظام فاسد مستبد مرفوض شعبيا. ومهما لجأ إلى المزيد من القمع فإن أيامه بالتأكيد صارت معدودة.

(٢)

كان باستطاعة المفكر الكبير الدكتور عبد الوهاب المسيري أن يخلد إلى تقاعد هادئ مريح بعد ما أنجز مشروعه وأدى رسالته كاملة كأستاذ جامعي وواحد من أهم المفكرين العرب.. وكان باستطاعته لو تملق النظام ولو قليلا أن يحصل بسهولة على منصب وزير أو أكثر. لكنه رجل شريف لا يفعل ولا يقول إلا ما يقتنع به. وهو لا يرى فاصلا بين واجبه المهني وواجبه الوطني ومن هنا فقد قبل أن يكون رئيسا لحركة كفاية التي تكتسب، بشجاعتها ووعيتها الوطني، أهمية متزايدة كل يوم في مصر وفي خارجها.. وكم تأثرت بمشهد هذا الشيخ الجليل وهو يقود المظاهرات ويردد الهتاف مع المتظاهرين من أجل الحرية.. وكم كان مؤثرا مشهد الشبان والشابات وهم يحيطونه بأجسادهم ليحموه من ضربات جنود الأمن والبلطجية.. تحية للدكتور عبد الوهاب المسيري من قلوب جميع المصريين الذين يدافع عن حقهم في الحياة الكريمة.. لن يهزم الشعب المصري ولن يذل أبدا ما دام فيه أمثال هذا الرجل الشجاع.

(٣)

بقدر ما اتسعت لائحة الشرف لتضم أسماء ملايين الوطنيين فإن بعض مواقف القيادات الدينية كان محزنا. فقد فوجئ المصريون بشيخ الأزهر يؤكد بأن مقاطعة الاستفتاء حرام على المسلمين، لأنها تعتبر كتماننا للشهادة. ولا أعرف لهذا الكلام محلا للإعراب من ناحية الدين أو المنطق. فإذا كان الاستفتاء مزورا سلفا وإذا كانت

التعديلات تركز للاستبداد وقمع الناس والتزوير والتوريث وكأن بلادنا مزرعة دجاج يسجلها الأب في تركته ليرثها الابن من بعده... ألا يكون من حق المسلم أن يقاطع كل هذا الظلم؟!.. أليس الإسلام دين العدل والحرية..؟!.. هل يتحدث شيخ الأزهر باسم الإسلام الحقيقي أم باسم إسلام الحزب الوطني والحكومة..؟!.. أما موقف البابا شنودة الذي دعا إلى تأييد التعديلات الدستورية المشبوهة، فقد جاء مخيباً للآمال.. وكانت خيبة الأمل بقدر محبتنا للبابا شنودة واحترامنا له. كيف لرجل مثقف ومحترم ووطني مثله أن يساند الاستفتاء الذي يمهد للقمع والتزوير والتوريث.. قد يتصور قداسة البابا أن تأييد النظام الحالي يقطع الطريق على وصول المتطرفين للحكم. وهذا التحليل خطأ وخطر.. فالتطرف نتيجة طبيعية للاستبداد وليس منفصلاً عنه، والقضاء على التطرف لا يكون إلا بإطلاق الحريات وإقامة الديمقراطية. كما أن هذا المنطق يحيل الأقباط إلى أقلية تبحث عن مزايا طائفية بأي ثمن حتى ولو كان على حساب بقية الشعب المصري. إن للأقباط في مصر مطالب مشروعة لا أظن أحداً يجادلهم فيها. المصريون جميعاً مضطهدون تحت حكم مبارك الاستبدادي لكن الأقباط يظلمون مرة إضافية لكونهم أقباطاً. لكن مطالب الأقباط قد تتحقق بإحدى طريقتين: إما أن يطالبوا بامتيازات طائفية مقابل السكوت على الاستبداد وظلم المسلمين. وفي هذا المعنى للأسف يصب موقف البابا الأخير. أما الطريقة الأخرى الصحيحة لإنصاف الأقباط فيكون بانضمامهم للنضال الوطني من أجل الديمقراطية.. عندئذ تتحقق مطالبهم داخل الجماعة الوطنية وليس خارجها. وهذا هو الموقف المتسق مع التاريخ العظيم للكنيسة المصرية الذي لا أشك في أن قداسة البابا يعرفه جيداً.. وهنا أذكر قداسة البابا بموقف الكنيسة التي يمثلها أثناء ثورة ١٩١٩ عندما قبل بطرس غالي، بإيعاز من الإنجليز، رئاسة الوزراء أثناء نفي سعد زغلول.. فقد اجتمعت الكنيسة يومئذ وتبرأت سياسياً من بطرس غالي وأعلنت أنه لا يمثل إلا نفسه، وأكدت أن الأقباط جميعاً، مع المسلمين، يقفون خلف الزعيم المنفي حتى يعود.. أذكر قداسة البابا بخطيب الثورة العظيم القمص سرجيوس الذي وقف خطيباً في الأزهر فقال:

إذا كانت ذريعة الإنجليز لاحتلال مصر هي حماية الأقباط.. فليمت الأقباط وليعيش المسلمون أحراراً..

هذا التاريخ المشرف للكنيسة لا بد أن يمنعها من التحالف مع نظام مبارك المستبد

الفاسد الظالم.. مكان الأقباط ليس معهم وإنما معنا، نحن المطالبين بالحرية والعدل..
من أجل وطن ديمقراطي ننعم فيه بالحرية والكرامة.. أقباطا ومسلمين.

(٤)

على أن مهزلة الاستفتاء الأخير وما صاحبها من طبل وزمر لم تخل من عنصر
الفكاهة.. فقد استدعى النظام عشرات المنافقين والأفاقيين ليمثلوا ساعات الإرسال
في التلفزيون، وقد كانوا جميعا يبدؤون بإطلاق سيل من اللعنات على الأحزاب
التي دعت إلى مقاطعة الاستفتاء ثم ينطلقون بعد ذلك في حديث لا ينتهي عن عبقرية
الرئيس مبارك ورؤيته وحكمته وعظمته.. وقد فوجئت وأنا أشاهد قناة النيل للأخبار
بعروس وعريس، بثياب الزفاف، يدخلان أمام الكاميرات إلى لجنة انتخابية فارغة
تماما.. ويضع كل واحد منهما تذكرة انتخابية في الصندوق عندئذ اقترب منهما المذيع
متظاهرا بالدهشة وكأنه فوجئ بهما ثم سألهما عما يفعلان.... فقال العريس الذي بدا
سعيدا للغاية بظهوره في التلفزيون:

لا يمكن أبدا أن أستمتع بالزفاف مع عروسي قبل أن نقول نعم في الاستفتاء وسأل
المذيع العروس فقالت:

جننا نقول نعم قبل أن نذهب إلى الفرع.

ولعلت زغاريد يبدو أنها طالت أكثر مما يجب فأوقفها المذيع بإشارة من يده ثم
اقترب من الكاميرا وقال بوقار:

.. هكذا أعزائي المشاهدين.. حتى العروس والعريس قد تركا فرحهما وجاءا ليشاركا
في فرح مصر كلها.. فرح التعديلات الدستورية...

إلى هذا الحد من السخافة والركاكة انحدر بعض المسئولين المنافقين في التلفزيون
المصري.

أيها الجاثمون على أنفاسنا.. يا من ظلمتم المصريين وأذلتموهم واعتديتم على
حريتهم وأعراضهم ونهبتهم مواردكم وأفقرتموهم.. تمادوا في الظلم فقد اقتربت
النهاية.

باقة ورد لرجل عظيم(*)

.... لم أصدق عيني وأنا أقرأ الخبر في الصحف:

كان المستشار أحمد عبد الخالق الصيفي يرأس لجنة للانتخابات في كفر الشيخ وفجأة، اقتحم اللجنة مجموعة بلطجية في حماية رجال الشرطة، وحاولوا كما فعلوا في معظم اللجان أن يخطفوا صناديق الاقتراع ليغيروا الأصوات لصالح مرشحي الحزب الوطني، وعندما قام المستشار أحمد الصيفي بواجبه وحاول أن يمنعهم.. صفعه الضابط على وجهه عدة مرات وأمر الجنود فانهالوا عليه ضربا حتى سقط على الأرض غارقا في دمائه وبرغم ذلك لم يرحمه الضابط فظل يدهسه بحذائه.. وهو يرقد الآن في المستشفى مصابا بجروح قطعية وكسور مضاعفة في العظام..

وما حدث للقاضي الجليل حدث لعشرات من زملائه، تم ضربهم وإهانتهم وسبهم بواسطة البلطجية والضباط لأنهم رفضوا الاشتراك في التزوير..

... هناك ألفاظ في اللغة تحمل تضادا بحيث يستحيل استعمالها معا.. لا يمكن أن نكتب كلمة ضرب بجوار كلمة قاض.. كيف يمكن لأحد أن يضرب القاضي؟.. من الذي يطاوعه قلبه ويمد يده ليصفع القاضي..؟ إن احترام القضاة سلوك عميق في تراث المصريين.. قد يتظاهر المصري باحترام رئيسه في العمل طمعا في ترقية، وقد يتظاهر باحترام ضابط الشرطة خوفا من بطشه.. لكنه يحترم القاضي من قلبه، لا خوفا ولا طمعا، لأننا عندما نحترم القضاة نحترم أنفسنا ونحترم المعاني التي يمثلها القضاء: الحق والعدل والقانون.. كيف يجروا إنسان على أن يصفع قاضيا على وجهه..؟.. لو حدثت

(*) العربي ١١ / ١٢ / ٢٠٠٥.

هذه الواقعة المشينة في أي بلد متحضر لأسقطت الحكومة كلها.. لكنها تحدث في مصر فلا تقلق الرئيس مبارك ولا ولده ولا وزراءه.. ولا تقلق حتى وزير العدل الذي يطالعنا كل صباح بعبارات إنشائية عن تقدير الرئيس مبارك للقضاة.. الواضح يسيادة الوزير إنه يقدرهم للغاية.. لقد تعاقبت على مصر حكومات كثيرة، اختلفت في توجهاتها وأدائها وإخلاصها، لكن القضاة لم يتم ضربهم ودهسهم بالأحذية، إلا في هذه الأيام السوداء التي تعيشها مصر تحت أسوأ حكم في تاريخها.. إن ضرب القضاة وقتل المواطنين بالرصاص لمنعهم من التصويت واستئجار البلطجية لسفك دماء الأبرياء وهتك عرض الصحفيات في الشارع كما حدث مؤخرا للصحفية أسماء حريز من جريدة الكرامة.. كل هذه الجرائم البشعة التي أسفرت عنها الانتخابات الأخيرة لا بد أن تجعلنا نسأل: من يحكم مصر بالضبط..؟ أن الأوان لكي نسمي الأشياء بأسمائها.. فالذين يحكمون مصر ليسوا دولة ولا حكومة ولا نظاما سياسيا وإنما مجموعة أشخاص لم ينتخبهم أحد ولا يريدهم أحد إلا المتنفعون بهم، وقد فشلوا في كل المجالات حتى أوصلوا بلادنا إلى الحضيض، وهم يحتفظون بالسلطة بواسطة القمع والتزوير.. إن الحكم في مصر قوة احتلال... يعرف القاموس الاحتلال باعتباره: الاستيلاء على مقدرات بلد ما بواسطة القوة المسلحة، على غير إرادة المواطنين.... ولا يوجد أفضل من هذه العبارة لوصف النظام المصري.. إن بلادنا محتلة، ليس بواسطة قوى أجنبية وإنما بواسطة مجموعة مصريين، على أن الجريمة في الحالتين واحدة.. اغتصاب السلطة ونهب خيرات البلد وقمع الناس وإذلالهم وإفقارهم.. علينا الآن أن نراجع مطالبنا.. فالمطلوب ليس إصلاحا ولا تغييرا وإنما المطلوب تحرير السلطة من معتصبيها.. لقد أثبتت الانتخابات أن هذا النظام قد فقد شرعيته وشعبيته معا.. والدليل أنه برغم التزوير والبلطجة خسر الحزب الوطني نصف المقاعد أمام الإخوان والمستقلين.. ولو أجريت انتخابات حقيقية لخسر الحزب الوطني مقاعده جميعا.... ونذكر هنا أنه أثناء مسرحية الانتخابات الرئاسية الهزلية.. أعلن قاض عظيم آخر هو المستشار أحمد صالح عبد الحميد، في لجنة بمحافظة العريش، أنه سيعلن نتيجة الفرز على الملأ قبل أن يرسلها إلى لجنة ممدوح مرعي الحكومية.. فماذا كانت نتيجة التصويت..؟.. طبقا لجريدة التجمع، رسب حسني مبارك في هذه اللجنة وحاز أيمن نور على أغلب أصوات الناخبين.. ثم عملت لجنة مرعي عملها فتغيرت النتيجة إلى العكس وأعلن فوز الرئيس مبارك.. ولا عجب في ذلك، فالطبيعي أن يصوت المصريون ضد من

أفقر وهم وأذلّوهم ونهبوا أموالهم.. ولولا مباحث أمن الدولة والأمن المركزي لما بقى النظام في الحكم يوما واحدا... ونذكر هنا، مع الأسف، أن القوات البريطانية قد احتلت مصر ثمانين عاما، لم يتم خلالها الاعتداء على قاض مصري واحد ولم ينتهك عرض مواطنة واحدة أمام زوجها كما يحدث يوميا في عهد حكوماتنا الوطنية.. بل إن حادثة دنشواي التي درسناها ونحن أطفال في المدرسة كدليل على إجرام الاحتلال البريطاني تتحول إلى مداعبة خفيفة إذا قارناها بالجرائم البشعة التي يرتكبها جلادو أمن الدولة في حق زملائهم في الوطن.. كان أبي، عباس الأسواني، رحمه الله، مناضلا كمعظم أبناء جيله ضد الإنجليز والقصر، فلما احترقت القاهرة عام ١٩٥٢ لفقت ضده تهمة خطيرة: التحريض على حريق القاهرة وعقوبتها الإعدام، فتم إيداعه مع رفاقه المناضلين في سجن الأجانب.. وكانت أسرته تبعث له كل يوم بوجبة غداء ساخنة، أحيانا من البيت وأحيانا من محل جروبي، مع سجائره المفضلة والجرائد التي يحب أن يطلعها.. وما زالت عندي صور لوالدي وهو يلعب كرة القدم مع زملائه المعتقلين ويشترك معهم في عروض مسرحية.. تلك كانت أيام الاحتلال البريطاني البغيضة فماذا نسمي أيامنا هذه..؟! إنني أحمد ربنا كثيرا لأن أبي اعتقل أيام الملك الفاسد والاحتلال الإنجليزي.. ولو أنه اعتقل تحت حكم مبارك لكان قد تعرض مع أسرته، للتعذيب والكهربية ونزع الأظافر وهتك العرض الذي يقترف كل يوم في حق المصريين الأبرياء.. على أن جرائم النظام في الانتخابات بقدر بشاعتها، قد أضاعت لنا طاقة أمل: القاضية العظيمة نهى الزيني تحولت بشهادتها الشجاعة إلى أم للمصريين جميعا ورمز للحق والحرية.. والقضاة الأجلاء: محمود الخضيرى وهشام جنيينة وهشام بسطويسى الذي رفض تعيينه في محكمة القيم ومحمود مكى وزكريا عبد العزيز ومحمد درباله وإسلام علم الدين.. وغيرهم عشرات من تلاميذ شيخ القضاء يحيى الرفاعي.. أبطال حقيقيون ظهروا فجأة ليدافعوا عن العدل والحرية.. أتابعهم، مثل المصريين جميعا، بحب وإعجاب وأسأل: أين كانوا من زمان..؟!.. وكأن مصر العظيمة التي لا تتوقف لحظة عن الإبداع، قد أنجبتهم وأخفتهم عن الأعين وادخرتهم حتى اللحظة المناسبة ليقودوا الشعب في نضاله من أجل الديمقراطية.. أخيرا.. يبقى أن قاضيا جليلا يرقد الآن في المستشفى وقد تحطمت عظامه وهو يدافع عن حق المصريين في انتخاب من يحكمهم.. لا أعرف ماذا نفعل له..؟! هل يكفي أن نشكره..؟! أن نزره..؟! أن نذكره بالخير..؟! لقد أصر هذا القاضي على الدفاع عن أصوات الناخبين التي أوّمت عليها،

ولو أنه خان الأمانة وسكت على التزوير لسلم ولربما تم تعيينه محافظاً أو وزيراً كما حدث مع سواه، لكنه اختار الحق، كان يظن أنه قاض في دولة محترمة يحكمها القانون، وعندما تلقى الصفحة الأولى على وجهه بدا وكأنه لا يصدق، لكن الضابط صفعه ثانياً وثالثاً وأمر الجنود فضربوه ودهسوه بالأحذية، عندئذ، أدرك القاضي أبعاد المحنة وتحملها كالرجال، تكسرت عظامه وهو صامت، وكأنما يؤكد للجلادين أنه مستعد للموت دفاعاً عن واجبه.. ماذا قال القاضي لأفراد أسرته عندما عاد إليهم محمولا غارقاً في دماؤه..؟! هل قال لهم إن القانون الذي طالما حدثهم عنه باعتزاز لم يحمه من الضرب والدهس بالأحذية..؟ هل حكى لأطفاله تفاصيل الاعتداء عليه أم تهرب من أسئلتهم أم إنهم من فرط حبهم له وخوفهم على شعوره أعفوه من الحرج فلم يسألوه.... أيها القاضي العظيم.. لن ننساك أبداً لأنك دافعت عن حقنا في أن نكون أحراراً، مصر تحبك بقدر ما أحببتها.. مصر كلها صفعت لما صفعت وجرحت لما جرحت ودهست بالأقدام لما دهست.. سيادة المستشار.. أرجوك لا تحزن فأنت أعظم ألف مرة من الحثالة التي اعتدت عليك.. لا تخجل مما حدث لك. إن جروحك يا صديقي ما هي إلا أوسمة تدل على مدى شرفك ونبلك وحبك لبلادك.. وفي يوم صار وشيكاً، سوف يحاسب المجرمون على ما فعلوه بك وبالمصريين جميعاً....

سيادة المستشار أحمد عبد الخالق الصيفي..

..باقة ورد لرجل عظيم..

كلمات للتأمل:

* «البلطجية هددوا القضاة في بورسعيد.. القتل.. أو الصناديق..؟»

* «١٣٧ قاضياً شهدوا مع الدكتورة نهى الزيني بأن نتيجة الانتخابات في دمنهور تم تزويرها لصالح مصطفى الفقي...»

المصري اليوم

* «تم إكراهي على التوقيع على نتائج مزورة في البحيرة لصالح الحزب الوطني....»
المستشار محمد محمد يوسف

الدستور

* «قال لي الضابط لدينا تعليمات بمنع الناس من التصويت لأن التيار الإسلامي مش لازم ينجح....»

وكيل النيابة شريف عماد عون

الدستور

* «محافظة الدقهلية أعطى تعليمات مشددة بضرب المستقلين والإخوان ومنعهم من التصويت....الغد نتائج الانتخابات تقطع بأنها أجريت بحيدة وحرية ونزاهة..»

محمود أبو الليل وزير العدل..

الأهرام

* «من قلوبنا.. نهني السيد وزير الزراعة والحزب الوطني بالفوز في انتخابات مجلس الشعب...»

الرابطة المصرية لمنتجي الجاموس..

الأهرام

منتدى مجلة الإبتسامة
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

المرأة ثون.. والذي منه! (*)

فى شهر سبتمبر من عام ٤٩٠ قبل الميلاد.. حدثت موقعة الماراثون الحربية الشهيرة بين الفرس واليونان.. جرى قتال عنيف فى سهل الماراثون شمال شرق مدينة أثينا.. وقد حقق اليونانيون نصرا ساحقا ودفعت الفرحة أحد الضباط اليونانيين واسمه فيديبيديس إلى تصرف غريب، فأخذ يركض من منطقة ماراثون إلى أثينا بلا توقف.. فقطع مسافة ٣٦ كيلومترا على قدميه.. وعندما وصل إلى أثينا صرخ فى مواطنيه بأعلى صوته: «لقد انتصرنا على الفرس» ثم لفظ أنفاسه الأخيرة من فرط الإرهاق ومات. وقد ظلت ذكرى هذا الضابط ماثلة فى الأذهان حتى أعيدت الألعاب الأولمبية فى نهاية القرن التاسع عشر وصارت كلمة ماراثون تستعمل للتعبير عن أية مسابقة طويلة للمشى أو الركض...

هذه المعلومات ليست معقدة ولا صعبة المنال وإنما هي متاحة لكل من يبحث عنها.. لكن الذين نظموا ما يسمى بسباق «المرأة ثون» الأسبوع الماضي فى استاد القاهرة.. كانوا متعجلين، وبما أنهم لا يعرفون شيئا عن الماراثون تصوروا أنها كلمة من جزئين فوضعوا المرأة فى أولها لتتماشى مع رعاية السيدة سوزان مبارك للسباق... والحق أن فكرة هذا السباق غريبة وغير مفهومة من أساسها. فقد فوجئ المصريون بالإعلان عن إقامة سباق للنساء فى استاد القاهرة، تحت رعاية السيدة الأولى، والهدف من ذلك نشر الثقافة الصحية بين المصريات حتى يتعودن المحافظة على رشاقتهن. وبالطبع، تبارى المنافقون فى تدبيج قصائد المديح للسيدة الأولى. ثم خرجت علينا الصحف بصور لمجموعة من سيدات المجتمع، يرتدين بذلات رياضية ذات ماركات

(*) العربي ٦ / ٥ / ٢٠٠٧.

عالمية ويضعن على أعينهن الرقيقة نظارات شمسية من أحدث موديل، تكفى ثمن الواحدة منها لإطعام أسرة مصرية من خمسة أفراد لمدة شهر، واندفعت السيدات الأنيقات في المشى بحماس منقطع النظير، وهن يحطن بالسيدة سوزان مبارك أمام كاميرات التلفزيون المحلية والأجنبية. وقد تساءل ملايين المصريين:

ما معنى هذا «المرأة ثون».. وما فائدته..؟ ومن المستفيد من ورائه..؟ وهل سوف تتحقق رشاقة ملايين المصريات عندما تمشي بضع سيدات حول السيدة سوزان مبارك..؟ هل يليق أن نتكلم عن قضايا الرشاقة والتخسيس في بلد يعيش أكثر من نصف سكانه تحت خط الفقر..؟ وإذا كانت السيدة سوزان مبارك تريد أن تهتم بالنساء فعلا.. أليس من الأجدى أن تهتم بأرامل ضحايا عبارات الموت والقطارات المحترقة وأسر المعتقلين لسنوات طويلة بلا ذنب ولا محاكمة..؟ لماذا لا تذهب السيدة الأولى للقاء آلاف المشردين في قلعة الكبش وغيرها من العشوائيات..؟ لماذا لا تلتقى بأسر العمال المعتصمين في معظم محافظات مصر بعد ما تم فصلهم وإفقارهم وتشريدهم..؟ إذا أرادت السيدة سوزان أن تهتم حقا بالمرأة المصرية، فإن الفقر والبطالة والاعتقال العشوائي والتعذيب وهتك الأعراض بواسطة جلادي الشرطة... هي القضايا التي تشغل المرأة المصرية بحق وليس زيادة الوزن والتخسيس..؟ على أن سباق المرأة ثون كان من الممكن أن يمر مرور الكرام على المصريين الذين يشاهدون كثيرا من المهازل الحكومية فيلقونها باستخفاف وسخرية.. إلا أن الهزل في المرأة ثون سرعان ما تحول إلى دراما حقيقية محزنة. فبسبب رعاية السيدة الأولى لهذا السباق العجيب.. تحول سباق المشي إلى سباق في النفاق. وسارع كبار المسؤولين الحكوميين فأصدروا أوامره القاطعة إلى الموظفين في جميع الإدارات بترك العمل وركوب أتوبيسات خصصوها لهن من أجل التوجه فورا إلى المرأة ثون... وقد كان غرض هؤلاء المسؤولين إظهار دعمهم الكامل لسباق المرأة ثون ومن ناحية أخرى إعلان ولائهم المطلق للسيدة الأولى وزعيمنا المحبوب حسني مبارك. وكانوا جميعا، طبعا، تداعبهم أمنية عزيزة.. وهي أن يرد اسم الواحد منهم، حتى ولو مرة واحدة، أمام السيدة سوزان.. فتكون طاقة القدر حينئذ قد انفتحت على آخرها. وكم من وزير في مصر المنكوبة بحكامها تولى الوزارة مكافأة له على جملة مديح ألقاها على الرئيس أو بسبب قدرته الفذة على حشد الناس ليهتفوا بحياة

الزعيم. هذه الأمانى دفعت المسؤولين إلى المزيد من الضغط على الموظفين. وقد نشرت جريدة المصري اليوم أن السيد أنور عفيفي وكيل وزارة الشباب، قد اكتشف في اليوم التالي للسباق، أن هناك عدد ١٣ من العاملات في مراكز الشباب التابعة له، قد خالفن تعليماته، وتخلفن عن المرأة ثون. وإزاء هذه الفعلة النكراء. عقد أنور عفيفي اجتماعا طارئا مع مساعديه، استعرض خلاله تطورات الموقف الحرج ثم أصدر قراره بإنهاء انتداب العاملات المذنبات، ومعنى ذلك تشريدهن وأسرهن جميعا.. ونحن هنا لا ننازع السيد أنور عفيفي في سلطته المطلقة على عاملاته. كما أننا، بالطبع، لا نسعى إلى تبرير فعلتهن الشنعاء. فقد تقاعسن عن الاشتراك في المرأة ثون وهن مدركات بشاعة الجرم الذي ارتكبته لكنني فقط أنبه الأستاذ أنور عفيفي إلى بعض الاعتبارات التي ربما منعت هؤلاء النسوة من الركض بجوار السيدة الأولى.. فالعاملة ناهد عبد الحكيم مثلا، كانت حاملا، وربما فكرت أن مشيها يبطنها البارز بجوار سيدات المجتمع الراقي قد يؤدي شعورهن ويؤدي إلى قرفهن واستيائهن.. أما العاملة إيمان عبد الله فهي حامل في أيامها الأخيرة، ولعلها خافت لو ركضت في المرأة ثون أن يفاجئها الطلق وتضع طفلها أمام الكاميرات فتسبب في إفساد هذه المناسبة البهيجة... أما العاملة ناهد عبد الخالق فهي أصعب الحالات جميعا لأنها مصابة بشلل أطفال ولديها طفل رضيع.. مما يجعل موضوع ركضها بجوار السيدة الأولى مسألة محفوفة بمخاطر جمة... أتمنى أن يدرس الأستاذ أنور عفيفي حالات هؤلاء العاملات البائسات وينظر لهن بعين الرأفة.. أرجوه أن يسامحن هذه المرة على عدم الركض في المرأة ثون.. على أن يركضن بإذن الله في أقرب فرصة قادمة.. والله الأمر من قبل ومن بعد.

(٢)

في نفس الوقت الذي كانت فيه السيدات الأنيقات يركضن أمام الكاميرات في المرأة ثون.. كان آلاف المواطنين يركضون في سيناء ليس طلبا للرشاقة وإنما من أجل النجاة بأنفسهم.. فمنذ أن تمت تفجيرات طابا وضباط الشرطة يرتكبون جرائم يومية بشعة في حق أهالي سيناء.. ضرب وإذلال واعتقالات واحتجاز الزوجات والأمهات وهتك أعراضهن أمام الرجال.. كل هذه الجرائم موثقة في عشرات التقارير

من منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية. على أن الطامة الكبرى حدثت عندما أعلن السيد جمال مبارك اعتزاه الزواج في شرم الشيخ.. وكان معنى تأمين الفرح الميمون المزيد من الضرب والاعتقالات وإهدار الكرامة ووصل الأمر إلى قتل ثلاثة مواطنين لمجرد أن بعض الضباط اشتبهوا فيهم. والقتل بالاشتباه لا يقترفه إلا أكثر جيوش الاحتلال إجراما. فما بالك بهيئة الشرطة المصرية التي يفترض أن واجبها حماية أرواح المواطنين. وقد دفعت كل هذه الجرائم البشعة أفراد قبيلة السواركة إلى الهروب نحو الحدود مع إسرائيل والاحتماء بالمنطقة العازلة التي لا تستطيع الشرطة المصرية الاقتراب منها. وكانت السلطات الإسرائيلية تتابع الموقف بدقة، ففتحت حدودها أمام السواركة ودعتهم لدخول إسرائيل.. ولا شك أن لجوءهم لإسرائيل كان من شأنه أن يحقق لها هدفا سياسيا وأمنيا كبيرا. لكن السواركة أبى شعورهم الوطني عليهم أن يدخلوا إسرائيل. إنها حادثة محزنة بقدر ما هي مشينة للجلادين في وزارة الداخلية. فلأول مرة في تاريخ بلادنا يضطر مواطنون مصريون للاحتباء بحدود إسرائيل هربا من بطش رجال الشرطة الذين هم مواطنون مثلهم في نفس الدولة.. على أن ما حدث في سيناء يلخص ما يحدث في مصر. فالنظام المصري الفاسد الذي فشل في كل المجالات وتسبب في إفقار وقتل وتشريد المصريين، لم يعد لديه إلا عصا الأمن يعتدي بها على مواطنيه. وهذا النظام المستأسد علينا يتحول إلى نعام مرتعبة أمام إسرائيل وأمريكا..

(٣)

أتمنى أن يفهم المصريون جميعا، أن المعركة الشرسة التي يخوضها نادى القضاة الآن مع النظام ليست من أجل مطالب فئوية أو نقابية وإنما هي من أجل مصر كلها. إن قضاتنا الأجلاء يدافعون عن استقلال القضاء من أجل حريتنا وكرامتنا وحقنا في اختيار من يحكمنا. ولقد جرب النظام كل أنواع الإغراءات مع القضاة ليغمضوا أعينهم عن الفساد والتزوير لكن القضاة العظام رفضوا أن يخالفوا ضمائرهم مهما يكن الثمن. وقد جاء السيد وزير العدل ليعاقب القضاة على مواقفهم الوطنية فضيق عليهم في أرزاقهم بل وتعسف في حقهم الطبيعي في العلاج على نفقة الدولة. لكن كل ذلك لم يزد القضاة إلا تمسكا بالحق. إن مصر الآن في خضم معركة كبرى للتغيير. القديم لم

يعد صالحا والجديد لم يتضح بعد لكنه قادم لا محالة. العمال والمحامون وأساتذة الجامعة وكل فئات المصريين قد ارتفعت أصواتهم للمطالبة بحقوقهم. ولكن يظل القضية دائما في صدارة المشهد الوطني. والواجب علينا أن نساندهم بكل ما نملك من قوة حتى ننتزع حقوقنا من الاستبداد.. إن القضية الذين عودونا أن يحكموا بالعدل سوف يصدرن قريبا حكمهم في القضية الكبرى.. قضية مصر.

ملاحظات بعد انتهاء العرض (*)

سافرت إلى فرنسا لتسلم جائزة الرواية التي فزت بها في المسابقة التي تنظمها محافظة فار وعاصمتها مدينة تولون، ثم عدت إلى مصر فوجدت الرأي العام كله مشغولا بتصريحات فاروق حسني عن الحجاب، وتابعت معظم ما كتب في هذا الموضوع فوجدت نقاطا رئيسية تاهت في الضجيج:

أولا: هل أدلى وزير الثقافة بتصريحاته ضد الحجاب عفوا أم عمدا..؟

الحق أن فاروق حسني وزير مخضرم قضى في منصبه نحو عشرين عاما وشغل قبل ذلك مناصب رسمية في الخارج وقد احتفظ دائما أثناء عمله بعلاقة وطيدة مع أجهزة الأمن والمخابرات المصرية (كما أكد بنفسه ذات مرة لمجلة المصور).. ولا يمكن أن نتصور أن رجلا بهذا الذكاء وهذه الخبرة يتورط في الإدلاء للصحافة بتصريحات في مسألة شائكة كهذه بدون أن يفكر في ردود الفعل.. ولو افترضنا أنها زلة لسان فلماذا سمح بنشرها بل ولماذا سكت عدة أيام وكأنه يطمئن إلى تصاعد الصخب والاحتجاجات ضده قبل أن يتكلم؟.. كل ذلك يدفعني إلى الاعتقاد أن ما فعله فاروق حسني مسرحية سياسية محكمة تم التخطيط لها وأدى كل طرف دوره فيها ببراعة.. ولكن ما الهدف من المسرحية..؟. إن لها أهدافا متعددة في الداخل والخارج.. لقد فقد النظام المصري شعبيته بعد ما أوصل البلاد إلى الحضيض في كل المجالات، وقد اتسعت المعارضة ضده لتشمل معظم القطاعات: القضاة والمهندسين والصيادلة والعمال وأساتذة الجامعة والطلبة.. ثم أعلن الرئيس مبارك

(*) العربي ١٠ / ١٢ / ٢٠٠٦.

مؤخراً أنه سيظل قابضاً على السلطة ما دام فيه نفس يتردد مما يعني رفضه النهائي لأي إصلاح.. وفي نفس الوقت يبدو ترزية القوانين منهيكين في تفصيل تعديلات دستورية على مقاس الأخ جمال مبارك ليث مصر بعد والده.. في هذه اللحظة ومصر تغلي بالغضب استطاع فاروق حسني بهذه المسرحية أن يشتت انتباه الرأي العام بل وأن يخلق انقساماً في حركة المعارضة المصرية بين الإسلاميين واليساريين.. وقد احتدم النقاش حول الحجاب بين الطرفين وتركا قضية مصر الرئيسية وهي التخلص من الاستبداد والظلم والفساد حتى وصل الخلاف للأسف إلى داخل الحركات السياسية ذاتها كما حدث في حركة كفاية وبعض الأحزاب المعارضة.. أما في المجال الخارجي.. فقد دعمت مسرحية فاروق حسني صورة نظام مبارك ليبدو كأنه الحائط الأخير ضد وصول الإسلاميين للسلطة في مصر.. ويذكر هنا أن نظام مبارك لما تزايدت عليه الضغوط الدولية من أجل الإصلاح الديمقراطي لجأ من أجل تخفيفها إلى وسيلتين: فقد اندفع إلى إرضاء إسرائيل بأي وسيلة.. ونذكر هنا تسليم الجاسوس عزام وصفقات الغاز والأسمت وتصريحات مبارك الودية الحميمة نحو قادة إسرائيل الذين توسطوا من أجله عند الإدارة الأمريكية. من ناحية أخرى حرص النظام المصري على تقديم نفسه في الغرب وكأنه البديل الوحيد للإسلاميين.. وبذلك حظي بتأييد الدول الغربية المفزوعة من وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة (وقد تضاعفت مخاوفها بعد ما اكتسحت حماس الانتخابات الفلسطينية).. ومن أجل الاحتفاظ بالدعم الغربي نشأت الحاجة بين حين وآخر إلى تصريحات من كبار المسؤولين المصريين لتذكير الغرب بالدور الفعال الذي يضطلع به حسني مبارك ضد ما يعتبرونه التطرف الإسلامي. ولعلنا نذكر كيف صرح أحمد نظيف من شهور، فجأة، أمام الصحفيين الأجانب، مؤكداً أن الدولة في مصر علمانية. ثم تراجع عما قاله بعد ذلك بعد أن تأكد من وصول المعنى إلى المسؤولين في الغرب.. وقد استعمل فاروق حسني نفس الطريقة فأدلى بتصريحات ضد الحجاب بعبارات استفزازية.. ثم لاذ بالصمت عدة أيام حتى انهال عليه التأييد من جهات غربية.. ثم تحرك الوزير بعد ذلك لمحو آثار التصريحات في مصر.. فبدأ يتملص من كلامه واتخذ قراراً غريباً بإخضاع الأعمال الأدبية في وزارة الثقافة لرقابة رجال الدين، وهو إجراء معاد لأبسط مبادئ حرية التعبير، ثم عاد الوزير وتراجع عنه وبدأ في

إطلاق سلسلة من التصريحات المدهشة حقا، فقد أكد أنه على أتم استعداد لأن يفدي الإسلام بحياته ثم قال إن من يسيء للإسلام سوف يقوم بذبحه بيده...!! كما تضمنت المسرحية أدوارا للممثلين آخرين. فقد شن نواب الحزب الوطني هجوما كاسحا ضد وزير الثقافة حتى إن أحدهم أغمى عليه من فرط الانفعال وهو يدافع عن الحجاب وظهرت صورته في الصحف وزملاؤه يحاولون إفاقة... ولا يمكن أن أصدق أن نواب الحزب الوطني، الذين حصلوا على مقاعدهم غالبا بالتزوير، الذين يجلسون ويقومون ويؤيدون ويرفضون بتعليمات الحزب، بإمكانهم أن يهاجموا وزيرا في الحكومة من تلقاء أنفسهم.. ولا يمكن أن أتصور أن زكريا عزمي وكمال الشاذلي بمقدورهما أن يشنا حملة ضارية على وزير مقرب للرئيس مبارك وأسرته مثل فاروق حسني، بدون ضوء أخضر أو اتفاق ما.. لقد كان هجوم الحزب الوطني فقرة مهمة في المسرحية.. حتى ينحصر غضب الناس في نطاق وزير الثقافة ولا يمتد إلى النظام نفسه الذي بدا متشددا في الدفاع عن الحجاب أكثر من الإخوان أنفسهم.. على أن هذه الضجة المفتعلة بقدر ما حققت فوائد للنظام قد كشفت حقيقة لا يمكن تجاهلها: إن قطاعات عريضة من المجتمع المصري قد اجتاحتها تغيرات فكرية جوهرية أثرت على رؤيتها للحياة والدين.. وأن الجماهير التي تعاني من الفقر والإحباط والإحساس بالعجز والهوان، لم يعد بمقدورها تقبل وجهات نظر تختلف معها، بل ولم يعد بمقدورها أصلا أن تدير نقاشا يتطرق إلى الدين بغير أن يتحول إلى معركة شرسة تطلق فيها الشتائم والإهانات. وأذكر هنا من تجربتي الشخصية، أنني والحمد لله عادة ما أتلقى تعليقات إيجابية من القراء على مقالاتي كلها.. إلا عندما أتطرق إلى أي ملاحظة دينية حتى ولو كانت شكلية تماما.. عندئذ يندفع بعض القراء إلى مهاجمتي بضراوة ولا يجدون حرجا في اتهامي بالعداء للإسلام.

ولا بد هنا أن نسأل..؟ لماذا يصب هؤلاء جام غضبهم على من يختلف معهم حول شكليات الدين بينما لا يفعلون شيئا لمن يستبد بهم ويقمعهم ويقتلهم بالإهمال والفساد ويسرق أموالهم ويعاملهم وكأنهم حيوانات في مزرعة يورثها الأب لأولاده..؟

الإجابة تكمن في الرؤية الوهابية للإسلام.. لقد كانت لدينا في مصر رؤية منفتحة للدين أدت إلى إطلاق طاقات المصريين الإبداعية فظلت مصر على مدى قرنين رائدة العالم العربي في كل مجال تقريبا بدءا من السينما والأدب والمسرح إلى

الدستور والحياة النيابية والنضال الوطني من أجل الاستقلال والديمقراطية.. ونذكر هنا أن حزب الوفد، أهم ظاهرة سياسية في تاريخنا قبل الثورة، كان حزبا علمانيا قاد المصريين في معارك عظيمة من أجل الاستقلال والديمقراطية، وكان الزعيم مصطفى النحاس مسلما ورعا متدينا لكنه رفض بإصرار أن يكتب لفظ الجلالة أو أي شعار ديني في برنامج سياسي.. كان تدين المصريين عميقا وصادقا لكنه كان مثل طبيعتهم، متحضرا ومعتدلا فكان حافزا لهم ولم يكن عبئا عليهم.. حتى كانت فترة السبعينيات فأدى ارتفاع أسعار البترول إلى تمتع النظام السعودي بقدرة اقتصادية جبارة غير مسبوقة كما أدى نجاح الثورة الإيرانية إلى خوف السعوديين من النفوذ الشيعي فأنفقوا مليارات الدولارات لنشر الأفكار الوهابية في أنحاء العالم العربي. وتزامن هذا مع هجرة ملايين المصريين إلى السعودية فعادوا بعد سنوات مشبعين بالأفكار الوهابية. إن الفهم الوهابي للإسلام منغلق ورجعي ومعاد للمرأة والأقليات ويكاد يقصر الدين على الشكل والعبادات.. والأخطر من ذلك أنه يدفع الناس للإذعان للظلم ويسلبهم قدرتهم على مقاومة الاستبداد.. لقد أجمع فقهاء الوهابية على أن الخروج على الحاكم المسلم حرام ما دام ينطق بالشهادتين، وعلى المسلم أن يتحمل ظلم الحاكم ولا يثور ضده أبدا وقد أضافوا لهذه الفتوى واحدة أعجب، فلو أن حاكما في دولة إسلامية خرج على الناس وأعلن كفره الصريح.. فإن فقهاء الوهابية يحرمون الخروج عليه إلا إذا تأكد للناس أن الثورة ضده ستنتج وإلا يتحتم عليهم الصبر على الطاغية الكافر حتى يبدله الله.. وفي مقابل هذه الاستكانة للظلم تتشدد الوهابية في الشكليات.. إن النظام السعودي الذي ما زال يمنع المرأة من قيادة السيارات ويحرم السينما والمسرح، الذي لا يتهاون أبدا لو كشفت امرأة جزءا صغيرا من ذراعها، نفس هذا النظام يسمح للأمرء وللغربيين المقيمين في السعودية بأن يفعلوا ما يحلو لهم وهم آمنون من العقاب.. وهو يزعم التحدث باسم الدين لكنه لا يتحرج من السماح بالقواعد الأمريكية التي تنطلق منها الطائرات كل يوم لتقتل المسلمين في البلاد المجاورة.. هذا التناقض بين الشكل والمضمون، وبين العقيدة والسلوك.. قد انتقل بكل أسف إلى كثير من المصريين المتأثرين بالوهابية.. من هنا نفهم لماذا يتظاهر هؤلاء إذا أبدى أحد رأيا ضد الحجاب لكنهم لا يتظاهرون أبدا ضد التوريث وتزوير الانتخابات والظلم والفساد.. لقد انتهت

المسرحية كما خططوا لها لكن النضال من أجل الديمقراطية سوف يستمر.. إن مصر كبيرة وعظيمة وعريقة ولا يمكن أن تقتصر رؤيتها على فكرة واحدة أو تفسير ضيق للدين.. إن المصري يستمد قيمته من كونه مواطناً وليس من كونه مسيحياً أو مسلماً. العدو الحقيقي للمصريين هو الاستبداد وعلينا أن نوجه غضبنا المشروع نحو من تسبب فيه بطغيانه وفساده.. بدلاً من أن ننساق إلى مسرحيات يريدون إلهاءنا بها ليستمروا في السلطة التي اغتصبوها بالتزوير والقمع.. بالديمقراطية وحدها.. سوف يبدأ المستقبل في مصر..

أوراق شخصية(*)

أستقل الطائرة عائدا من لندن حيث قضيت عدة أيام.. تبدو لي لندن مدينة فريدة من نوعها، أنيقة كلاسيكية ومحافظه: مقود السيارات إلى اليمين، سيارات التاكسي كلها مصنوعة على طراز الأربعينيات، داخلها مقاعد إضافية يتم فتحها لاستيعاب الركاب، ثمة ضوء أحمر صغير داخل التاكسي ولافتة مكتوب عليها:

هذا الضوء الأحمر يعني أن السائق يسمع ما تقوله، إذا أردت ألا يسمعك السائق فعليك أن تغلق الزجاج الجرار.. حماية الخصوصية من التقاليد الإنجليزية العريقة.. في لندن، عقدت ندوتين وأحاديث صحفية كثيرة ووقعت عشرات النسخ من الطبعة الإنجليزية لروايتي عمارة يعقوبيان.. التقيت بأشخاص لأول مرة فأحببتهم.. ليلة السفر أقام الأصدقاء عشاء لتوديعي، أكلنا وشربنا وضحكنا كثيرا، ثمة أسرار في القلب الإنساني، لماذا نحب أشخاصا لأول وهلة وكأننا نعرفهم من زمان بينما قد نعمل مع أشخاص آخرين في نفس المكان لسنوات ولا نحس أننا نعرفهم؟.. إذا كنا جميعا في هذا العالم كائنات إنسانية تحمل نفس المشاعر والأحلام، فلماذا نبدد جهودنا في صراعات دموية وحروب..؟. لماذا نستعمل ذكاءنا في تطوير الأسلحة لكي نقتل أعدادا أكبر من البشر..؟.. إننا نحتاج اليوم إلى رؤية إنسانية تعلي من شأن الإنسان فوق اختلافات المذاهب والأعراق.

الأحد:

بالأمس أويت إلى فراشي متأخرا، كان لا بد أن أقضي بعض الوقت مع زوجتي

(*) العربي ٢٥ / ٢ / ٢٠٠٧.

إيمان وابتتي مي وندي. ابني الكبير سيف مسافر في مهمة عمل، مع نجاحي الأدبي أصبحت أسافر كل شهر على الأقل مرة... أعتمد كثيرا على تفهم زوجتي ومساندتها. برغم إرهاقي الشديد وقلة ساعات النوم.. قفزت من فراشي في السادسة صباحا كالجندي.. تعودت من سنوات أن أكتب كل يوم بلا هوادة من السادسة والنصف إلى العاشرة والنصف.. تعلمت بالتجربة أن الرواية عالم حقيقي، حياة تنشأ على الورق، يجب أن أتابعها يوميا.. إذا انقطعت عدة أيام قد تضيع مني الرواية فلا أستطيع أن أستعيد أجواءها أبدا.... كثيرا ما أتساءل: لماذا يتحمل الإنسان كل هذه المصاعب من أجل كتابة رواية..؟.. من أجل المال؟ الكتابة لا تدر المال في العالم العربي.... من أجل الشهرة..؟.. ما قيمة أن يعرفك الناس وأنت لا تعرفهم. مكافأة الكاتب الحقيقية هي التقدير.. أن تشعر بأن ما تكتبه يؤثر في آلاف القراء ويغير من طريقة رؤيتهم للحياة... في واحدة من رحلاتي التقيت بسيدة فرنسية في مدينة ديجون بفرنسا.. عبرت لي عن إعجابها بكتابتي.. شكرتها بحرارة. قالت فجأة:

- لقد أحضرت لك هدية صغيرة.

لذت بالصمت بينما استطردت وهي تبحث عن شيء في حقيبة يدها:

- هذا الشيء أعطاه لي أبي وأنا صغيرة ولم أكن أعتقد أبدا أنني سأهديه لأحد. لكنك تستحقه.

أخرجت علبة موسيقى صغيرة، لها يد متناهية في الصغر إذا حركتها برفق انبعثت منها موسيقى أغنية «أديث بياف» الحياة بلون الورد.... ظللت لحظات عاجزا عن التعبير عن مشاعري. ثم قلت للسيدة:

- هذه واحدة من أجمل لحظات حياتي. لقد منحني المقابل لسنوات وسنوات من العمل الشاق.

الاثنين:

ذهبت إلى عيادتي في الصباح. أنا أيضا طبيب أسنان. لكن الأدب كان دائما حلمي الوحيد. أبي كان أديبا معروفا في مصر. «عباس الأسواني».. أتذكر أمي وهي تنتظرني خلف الباب عندما أعود من المدرسة لتهمس لي محذرة:

- الزم الهدوء. أبوك يكتب.

كنت عندئذ أسترق النظر إليه فأجده في حالة عجيبة، يدخن ويحدق لأعلى بنظرة غائبة ويحك ذقنه قليلا ثم يندفع لتسجيل أفكاره على الورق. عندما كبرت وتأكد أبي من ميولي الأدبية نصحني قائلا:

- لن تستطيع أن تكسب عيشك من الأدب. أنا محام. حتى نجيب محفوظ، ظل يعمل موظفا للحكومة حتى أحيل للمعاش. ابحث عن مهنة لكن الأدب يجب أن يظل اهتمامك الأول.

- منحتني مهنة طب الأسنان الاستقلال المادي وتجربة إنسانية غنية. آلاف البشر رأيتهم في عيادتي الصغيرة. ما زلت أذكر ذلك المليونير المصري الذي جاءني للعلاج. لاحظت من البداية أنه يتكلم كثيرا ولا يبدو متحمسا للكشف على أسنانه.. خطرت لي فكرة فقلت له:

ما رأيك لو مررت عليّ قبل العيادة لنحتسي القهوة ونتكلم..؟

وافق وبدا سعيدا. على مدى شهر ظل يزورني. حكى لي عن حياته وأسرته. اكتشفت كم هو حزين ووحيد. الثروة الطائلة تقيم أحيانا جدرانا عازلة حول الإنسان. قال لي بحزن إنه لم يعد يثق في أحد.. صرنا أصدقاء حقيقيين.. كان يستشيرني في مشاكله الخاصة. وعندما عرفت من جريدة الصباح أنه مات أحسست بالحزن يثقل قلبي. عيادتي صغيرة لكنها نافذتي على الناس الذين أحبهم وأكتب عنهم.

الثلاثاء:

شاهدت على قناة الجزيرة برنامجا عن الأسلحة التي استعملتها إسرائيل في حربها الأخيرة على لبنان. ظهر متحدث عن الجيش الإسرائيلي فقال باللغة العربية:

- إسرائيل لم ولن تستعمل أسلحة محرمة دوليا أبدا.

بعد ذلك ظهر عالم غربي فشرح بالإنجليزية قائمة بالقنابل التي ألقتها إسرائيل على القرى اللبنانية. قنابل عنقودية ونابالم والأخطر من ذلك، قنابل يورانيوم.. يظل تأثيرها المدمر ممتدا بعد إلقائها بسنوات فتتشر السرطان بين السكان خصوصا الأطفال. بعد

لنجاحي الشخصي . هذا النجاح يثبت أن العقل الجمعي في مصر ما زال يتمتع برحابة حقيقية . لدينا تقاليد أدبية منذ ٧ آلاف سنة . من أيام روائع الأدب الفرعوني مثل كتاب الموتى وشكاوى الفلاح الفصيح . لم يعرف المصريون التعصب طوال تاريخهم إلا في العقود الأخيرة عندما تأثر بعض المصريين بالرؤية الوهابية للإسلام التي ينشرها النظام السعودي بأموال النفط في أنحاء العالم . نجاح روايتي شيكاغو يؤكد أن المتطرفين في مصر صوتهم أعلى بكثير من حجمهم الحقيقي .. الفهم المصري للإسلام كان دائما منفتحا ومعتدلا . لم يشكل الدين أبدا عبئا على المصريين فتمكنوا من الإبداع في الفن والأدب وكل المجالات ..

الخميس:

أحب الأيام إلى قلبي .. كان اليوم الدراسي الذي ينتهي مبكرا وأنا صغير ثم نخرج لنلعب . عندما كبرت ظل الخميس يوم نزهتي مع أصدقائي ومواعيدي الغرامية . الآن ، أعقد ندوتي الأدبية كل خميس ، ألتقي بأصدقائي من الفنانين والأدباء . في مصر مواهب أدبية ساطعة كثيرة لكنها تحتاج إلى التشجيع والعناية . أتأمل الكتاب الشبان عندما يأتون ليعرضوا عليّ قصصهم وقصائدهم . بعضهم يكون في غاية الود واللطف ، وبعضهم يدفعه الحرج والخجل إلى اتخاذ مظهر متعال غير مكترث وأحيانا عدواني . أحاول جاهدا أن أقرب منهم . مهما حدث لا أغضب منهم أبدا . أنا أيضا كنت مثلهم يوما ما . يفيض قلبي بالغضب على كل شيء وأحلم بتغيير العالم .

أيام في بلاد النور.. (*)

هل تعتبر فرنسا مجرد دولة غربية كالدول الأخرى أم إنها تتميز بمكانة معنوية وثقافية خاصة؟.. وكيف ينظر المثقفون في العالم إلى فرنسا وماذا يتوقعون منها؟

كانت هذه الأسئلة التي طرحها عليّ المذيع الفرنسي المعروف فريدريك تادي يوم الاثنين الماضي.. عندما استضافني في برنامجه «يحدث هذا المساء أو لن يحدث أبدا».. وهو برنامج شهير في فرنسا يشاهده على الأقل أسبوعيا مليون فرنسي. استضاف البرنامج معي روائيين من فرنسا والصين وألمانيا وهاتي... أجابوا جميعا عن الأسئلة ولما حان دوري قلت:

إن فرنسا لها تاريخ استعماري كبقية الدول الغربية.. لكنها أيضا تحمل تراثا عظيما من الثقافة والفن وحقوق الإنسان والحريات العامة.. كل ذلك يمنحها مكانة مختلفة عن بقية الدول الغربية. وهذا يجعلنا نتوقع منها أن تقف دائما مع الحق والحرية...

فوجئت بالكاتبة الألمانية (واسمها جيلا لوتيجر) تقاطعني بحدة:

«إنكم في العالم العربي كثيرا ما تسيئون فهم سياسات الدول الكبرى.. فالولايات المتحدة مثلا تسعى بكل قوتها إلى تطبيق الديمقراطية عندكم لكنكم لا تساعدونها.. نحن الألمان سنظل مدينين للأمريكيين بالتخلص من النازية.. لقد أنقذت أمريكا أوروبا كلها في الحرب العالمية الثانية.. وهي تسعى لإنقاذكم أيضا لكنكم لا تفهمون.

واشتبكت مع الكاتبة الألمانية في نقاش حاد عن الجرائم التي ارتكبتها السياسة

(*) العربي ١٠ / ٦ / ٢٠٠٧.

الخارجية الأمريكية في العالم العربي وأمريكا اللاتينية.. ضربت لها مثلاً بالانقلاب
الرشع الذي دبرته المخابرات الأمريكية للإطاحة بالرئيس المنتخب سيلفادور الليندي
في شيلي لمجرد أنه فكر في تأمين مناجم النحاس عام ٧٣.. وفي النهاية قلت لها: «إن
هذه الجرائم قد اعترف بها الأمريكان أنفسهم والغريب أنك تدافعين عن أمريكا أكثر
من المسؤولين الأمريكيين أنفسهم».

بعد ذلك عرض علينا المذيع جزءاً من خطبة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي،
كان يخطب بحماس وسط تصفيق حاد من مؤيديه.. تكلم عن ضرورة المحافظة على
الهوية الفرنسية واستبعاد المجتمعات المغلقة التي تعيش في فرنسا..

تضاربت آراء الكتاب عن كلام ساركوزي حتى جاء دوري فقلت:

إن طرح الهوية الفرنسية بهذه الطريقة مفهوم خطر لأنه يؤدي إلى العنصرية.. إن
الهوية الفرنسية في رأيي يجب أن تستند إلى البعد الثقافي وليس العرقي.. فرنسا يجب
أن تتسع لكل من يعيش على أرضها حتى وإن اختلفت ثقافته أو دينه..

ساد سكون في الأستديو واستطردت قائلاً:

إنني أسمح لنفسني بأن أسأل السيد الرئيس ساركوزي... هل يمكن للفرنسي في
مفهومك أن يكون أسود اللون أو عربي الأصل؟.. أم إن كلامك يعكس رغبتك في
أن تكون فرنسا دولة المواطنين البيض فقط..؟

(١)

انتهى البرنامج في ساعة متأخرة وعدت إلى الفندق وبدأت تراودني وساوس..
هل كان من اللائق وأنا كاتب عربي ضيف على فرنسا أن أوجه نقداً بهذه الحدة
لرئيس الجمهورية الفرنسية المنتخب؟.. لقد اتهمته بالتفكير العنصري أمام مليون
مشاهد.. ألا يستاء الفرنسيون من ذلك الكاتب العربي الذي ينتقد رئيسهم؟.. ثم
انتابني خاطر ساخر وأنا أتخيل أي ضيف في التلفزيون المصري الحكومي إذا
حاول أن ينتقد ما يقوله الرئيس مبارك.. ماذا سيكون رد فعل المذيعين من عينة
تامر بسيوني وجمال الشاعر (الذين يعتبرون أن واجبهم الأول التسييح بحمد

الرئيس وأسرتة) في النهاية قلت لنفسي لن أندم.. لقد قلت ما أعتقد أنه صواب وليكن ما يكون..

على أن المفاجأة كانت تنتظرنى فخلال أسبوع قضيته في فرنسا انتقلت فيه إلى عدة مدن، أكاد أكون لم ألتق شخصا فرنسيا إلا وقال إنه شاهدني في برنامج فريدريك تادي.. وهنأني بحرارة وأكد لي أنه يشاركني في رأيي عن خطاب ساركوزي.. قد يسأل سائل إذا كان الرأي العام ضد ساركوزي بهذا الشكل.. فكيف فاز في الانتخابات؟... الإجابة أنه كسب بفارق ضئيل جدا.. أي أن نصف الفرنسيين لا يوافقون على أفكاره.. وثانيا أنني كنت أتحرك في أوساط الأدباء وهؤلاء بطبيعتهم يساريون رافضون العنصرية. لكن ما يستوقفني هنا إلى أي مدى صارت حرية التعبير راسخة في فرنسا.. فأنت تنتقد رئيس الدولة على تليفزيون الحكومة الفرنسية وتتهم أفكاره بالعنصرية فلا يشوش عليك المذيع ولا يقطع عليك الإرسال ولا يتهمك أحد بالإساءة إلى ذات الرئيس أو الانتقاص من مكانته وهيبته.. إلى آخر هذا الكلام الفارغ الذي يغطى به النظام المصري ظلمه واستبداده وفساده.

(٢)

في الصباح تركت باريس إلى مدينة ليون حيث كنت مدعوا للمشاركة في مهرجان المدينة الأدبي واسمه «فيللا جيليه».. عقدت ندوة في الصباح ناقشت فيها مع الحضور رواية «عمارة يعقوبيان» وروايتي الأخيرة «شيكاجو» التي ستصدر بالفرنسية في أكتوبر المقبل بإذن الله.. وفي المساء اشتركت في ندوة عن الرواية كمرأة للمجتمع.. شارك في الندوة معى روائيون من فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة وأدارتها الصحفية الفرنسية فلورنس نوافيل من جريدة لوموند ومعها الصحفية المصرية اللامعة ماجدة الجندي التي أدارت الندوة بشكل مهني راق ومشرف. وفي اليوم التالي نظمت لي إدارة المهرجان لقاء مع أطفال المدارس في ضواحي ليون.. هذه المنطقة فقيرة ومنعزلة يعيش فيها الفرنسيون من أصل عربي.. بمجرد دخولك إلى الضواحي ستشعر بجو من التوتر جاثم على الناس.. هنا بدأت الاضطرابات والحرائق ردا على تصريح نيكولا ساركوزي: «لا بد من كنس هذه القمامة» في إشارة إلى المهاجرين العرب... المدرسة

حكومية مجانية يبدو كل شيء فيها متواضعا. وجوه الأطفال وأسماؤهم عربية لكنهم فرنسيون.. طلب المدرس من الأطفال أن يكتبوا موضوع إنشاء يتخيلون فيه عمارة سكنية على نسق عمارة يعقوبيان.. طفلة جميلة اسمها ليلي.. كتبت عن مشكلة أفراد أسرة لا يستطيعون الخروج من المنزل لأنهم بلا أوراق ويخافون أن يقبض البوليس عليهم ويطردهم من فرنسا.. لاحظت أن الأطفال في موضوعاتهم قد تخيلوا سكان العمارة من الفقراء والأغنياء.. سألتهم:

- هل تعتقدون أن الأغنياء يقبلون السكن مع الفقراء؟

هتف طفل من آخر الفصل:

- الأغنياء يرفضون أن يعيشوا معنا لأنهم بيض عنصريون.

هكذا ترسب مشكلة المهاجرين في فرنسا حتى في نفسية التلاميذ.

ودعني الأطفال بحرارة مست قلبي.. اقترب مني أحدهم همس بالفرنسية:

- هل تقرأ القرآن..؟

قلت: نعم فانبسط وجهه وصاح بلغة عربية مكسورة وهو يركض بعيدا:

بارك الله فيك.

(٣)

في اليوم التالي عقدت ندوة في مدينة جرونوبل، ورغم الأمطار الغزيرة امتلأ المكان عن آخره بمحبي الأدب. المكتبات والمراكز الثقافية في فرنسا منتشرة كالخلايا العصبية في كل مكان. والفرنسي مهما يكن فقيرا أو مهنته بسيطة يعتبر القراءة جزءا أساسيا من حياته. قراء الأدب في فرنسا أكثر عددا منهم في أي بلد أوروبي آخر. ختمت الرحلة بزيارة مونتون وهي مدينة صغيرة جميلة تقع على شاطئ المتوسط.. حيث عقدت ندوة في معهد العلوم السياسية الذي يشرف عليه المستشرق جيل كيلل والأستاذة المصرية كاترين فرحي. كان مستوى الطلبة مميذا ومدخلاتهم ذكية. على أن رحلتي السعيدة لم تخل من منغصات. فما إن وصلت إلى مطار نيس قادمًا بالطائرة من ليون.. وبينما أخرج من المطار مع عشرات

الركاب هرع نحوي ضابط شرطة فرنسي وطلب مني جواز السفر بمنتهى الغطرسة والوقاحة وبدأ في توجيهه وابل من الأسئلة وكأنه ضبطني متلبسا بجريمة ما:

- من أنت؟ ماذا تفعل..؟ من أين أتيت؟..

وجدتني أصبح بصوت مرتفع:

- إن ما تفعله غير قانوني.. لن أجيب على أسئلتك.. لديك جواز سفري وإذا كنت مخالفا للقانون اتخذ ضدي أي إجراء.

كان واضحا أنه عنصري معاد للعرب.. أعاد إليّ جواز السفر لكنني لم أنصرف.. ظللت واقفا في مواجهته تماما. رحنا على مدى دقيقة كاملة نتبادل النظرات النارية. لم أكن لأقبل أن أخفض نظري أمامه.. لم أكن خائفا.. كنت أعرف أن القانون الفرنسي يحميني وأن الأمر لو تطور سيكون هو الخاسر لأنه أساء استعمال السلطة.. ظللت أنظر في عينيه حتى أطرق في النهاية وقال بصوت حاول أن يكون وديا:

- تفضل.. يمكن لحضرتك أن تنصرف.

سألت نفسي.. هل كنت أستطيع أن أفعل نفس الشيء مع ضابط مصري إذا أساء معاملتي..؟... الضابط في مصر أعطاه النظام السلطة المطلقة في إيذاء البشر بدءا من صفعهم وحتى تعذيبهم وهتك أعراض زوجاتهم.. أما الضابط الفرنسي إذا كان عنصريا فإن القانون يحكم تصرفاته.

(٤)

.. دائما نصل إلى السؤال: إننا على المستوى الشخصي لسنا أقل من الغربيين فلماذا يتقدمون كل يوم ونتأخر نحن..؟ الإجابة في كلمة واحدة: الديمقراطية.. ليست فرنسا جنة الله على الأرض وليس الفرنسيون ملائكة، فليدهم مشكلات كبرى مثل الفقر والعنصرية واضطهاد المهاجرين.. لكن الديمقراطية تمكنهم من إصلاح الأخطاء أولا بأول وتدفع الدولة إلى احترام آدمية المواطن. بينما نظامنا الاستبدادي مسخر بالكامل لخدمة الرئيس وأسرته والطبقة الحاكمة.

إلى متى يظل هؤلاء جاثمين على صدر مصر!؟

هل تصلح الديمقراطية لحكم المسلمين؟(*)

الحق أنه سؤال استفزازي ومهين لنا ويحمل الكثير من العنصرية والاستكبار، لكنه مطروح الآن بقوة في الغرب. وخلال عشرات الندوات الأدبية التي شاركت فيها هناك كان هذا السؤال يتكرر دائما بل إن قطاعا من الكتاب والمفكرين الغربيين أصبح يعتقد ويعلن بصراحة أن البلاد الإسلامية غير قابلة لتطبيق الديمقراطية إطلاقا وأن الإسلام والديمقراطية نقيضان لا يجتمعان. وهم يدللون على ذلك بأن معظم الدول الإسلامية تحكمها أنظمة مستبدة. والمسلمون يذعنون للاستبداد ويتعايشون معه ولا يثورون عليه أبدا. وحتى عندما تنشأ ديمقراطية في بلد إسلامي فإنها تكون ضعيفة وهشة وسرعان ما تسقط ليعود الاستبداد من جديد كما حدث في موريتانيا منذ أيام. ويضرب أصحاب هذا الرأي مثلا بتجربة الهند وباكستان.

فقد كانا بلدا واحدا ثم انقسما فإذا بالديمقراطية تتطور في الهند غير الإسلامية لتصبح من أكبر الديمقراطيات في العالم بينما سقطت باكستان في براثن الاستبداد مثل بقية الدول الإسلامية.

السؤال إذن مهم وعلينا أن نبحث عن إجابته.. لكن من باب الإنصاف علينا أولا أن نفرق بين الإسلام والمسلمين. فقد جاء الإسلام بثورة عظيمة في تاريخ الإنسانية ودعا إلى الحرية والعدل والمساواة قبل الثورة الفرنسية بقرون طويلة وبفضل هذه القيم العظيمة استطاع الإسلام أن يبدع حضارة حقيقية شغلت ثلثي العالم القديم من أوروبا إلى الصين وقدمت إنجازات كبرى في مجالات العلم والفكر والفن، إلا أن

(*) الدستور ١٣ / ٨ / ٢٠٠٨.

العالم الإسلامي مر بعد ذلك بعصور انحطاط غيرت من مفاهيم الإسلام. والمسلمون اليوم كثيرا ما يتبنون فهما خاطئا للإسلام يصل إلى حد التناقض مع مبادئه الحقيقية.. وهذه بعض الأمثلة:

أولاً: يؤكد الإسلام الحقيقي حق المسلمين في اختيار من يحكمهم ولا يمنح الشرعية إلا للحاكم الذي اختاره المسلمون بإرادتهم الحرة بل ويعطي الحق للمسلمين في حجب الثقة عن حكامهم في أي وقت.. وكلنا نذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما حضره الموت لم يفرض على المسلمين شخصا معيناً ليحكمهم بعده، ولو أنه فعل لما راجعه أحد في ذلك، لكنه أراد أن يرسي حق المسلمين الديمقراطي في اختيار حاكمهم بإرادتهم الحرة.. وقد نتج عن ذلك أن عقد المسلمون اجتماع السقيفة وهو بلغة اليوم اجتماع برلماني ديمقراطي من طراز رفيع. هذا هو الإسلام الصحيح أما الفقه الذي ورثناه من أزمته الانحطاط فهو على العكس تماماً، يطالب المسلمين بالطاعة المطلقة للحاكم حتى ولو كان مغتصباً للسلطة، حتى لو سرق مال المسلمين وظلمهم فإن واجب المسلمين طبقاً لهذا الفقه، أن يطيعوا هذا الحاكم الظالم الفاسد فلا يخرجون عليه أبداً ما دام مسلماً.. وإذا فرضنا أن الحاكم أعلن كفره وخروجه عن الإسلام و«هو افتراض لن يحدث أبداً» فإن واجب المسلمين ألا يثوروا عليه إلا إذا تأكدوا تماماً أن الثورة ستنتجح وحيث إنه لا توجد ثورة تتأكد تماماً من نجاحها قبل قيامها فإن هذا الكلام يعني عملياً مطالبة المسلمين بالإذعان المطلق للاستبداد.. وانتشار هذا الفقه يفسر لنا تناقضاً كبيراً: فالمسلمون في مصر وخارجها يثورون بحق ضد المذابح التي ترتكبها إسرائيل ضد أهلنا في فلسطين.. وهم يحشدون المظاهرات الغاضبة، بحق أيضاً ضد الرسوم المسيئة في الدانمارك أو ضد قرار منع الحجاب في مدارس الحكومة الفرنسية.. لكنهم لا يتظاهرون أبداً ضد تزوير إرادة الأمة أو قانون الطوارئ أو التوريث.. السبب في ذلك أن الفقه الذي ورثناه من عصور الانحطاط لا يعترف بحقوق المسلمين السياسية ويطالبهم بالإذعان للاستبداد.

ثانياً: بينما يحزر الفهم الصحيح للإسلام الإنسان من الخوف والذل.. فيتخذ المسلم في حياته الموقف الذي يمليه عليه ضميره ويعبر عما يعتقدده وهو يعلم أن رزقه وحياته في أيدي الله سبحانه وتعالى.

وأن أحدا لا يملك أن يؤذيه أو ينفعه إلا إذا شاء الله. هذا المفهوم الثوري للقضاء والقدر قد تحول في أزمنة الانحطاط إلى خنوع وسلبية، إلى تواكل يجعل المسلمين يتقبلون الفقر والظلم والبؤس باعتبار أن ذلك قدرهم المفروض عليهم لاسبيل إلى تغييره ولا يحق لهم الاعتراض عليه.. وقد اشتهرت مقولة لداعية كبير كان يردد أن الفقير كثيرا ما يكون أغنى من الأثرياء...

وعندما يسأله الناس كيف ذلك.. يقول إن ابن الفقير نادرا ما يمرض وإذا مرض تكفى حبة إسبرين لعلاجه بينما ابن الأثرياء قد يتكلف علاجه آلاف الجنيهات.. وهذا الكلام بالطبع غير صحيح فالمستشفيات العامة ومعاهد الأورام والكبد والقلب مكتظة عن آخرها بأبناء الفقراء... وهذا المنطق يحجب عن الفقراء رؤية مدى الظلم الواقع عليهم ويساعد على تقبلهم لأوضاعهم البائسة باعتبارها قدرا لا مفر منه.

ثالثا: بينما يدعو الإسلام إلى العمل الجاد والأخذ بأسباب التفوق والنجاح وتبني المنهج العلمي الموضوعي لفهم العالم فإن الفهم الخاطيء للإسلام يفصل تماما بين الخاص والعام، وبين السبب والنتيجة..

منذ أيام كنت أشاهد برنامجا دينيا تقدمه سيدة من مشايخ الفضائيات، تقضي البرنامج في الابتهاال والدعاء للمسلمين على الهواء «وتقبض مقابل ذلك عشرة آلاف جنيه عن الحلقة الواحدة»... وأثناء عرض البرنامج اتصل بها أحد المشاهدين ليستشيرها في مشكلته: فقد كان رجل أعمال ناجحا وغنيا ثم تعرض لأزمة فأفلس تماما وتراكت عليه الديون. وهنا سألته الشيخة إن كان يواظب على الصلاة ولما أخبرها أنه أحيانا ينقطع عنها أكدت له الشيخة أن عليه أن يواظب على الصلاة والدعاء عندئذ سوف تحل كل مشاكله.. وغنى عن البيان أن هذا الرجل قد يكون قد أفلس نتيجة لإهماله في العمل أو لأنه لم يستعن بأصحاب الخبرة في مشروعاته أو نتيجة لتضارب قرارات الحكومة أو فساد المسؤولين الحكوميين.. إلا أن السيدة الشيخة لم تسأله إلا عن الصلاة والدعاء. وهذه القراءة الخاطئة للإسلام تحجب العقل وتستبعد المنطق وتحذف البعد الاجتماعي والسياسي عن كل ما يحدث في حياتنا.. وهي بالطبع تصب في النهاية في مصلحة الحاكم المستبد الفاسد لأنها تعفيه من المسؤولية مادامت كل المصائب التي تحدث للمسلمين لاتعتبر نتائج لفساد الحكم وإنما بسبب التفريط في العبادة والصلاة.

إن الإسلام الحقيقي قد طبق مبادئ الديمقراطية قبل الدول الغربية بقرون طويلة، بل إن كل ما يحفظ كرامة الإنسان وأدميته وحقوقه هو من صحيح الإسلام. إلا أن المسلمين لديهم فعلا قابلية للاستبداد أكثر من سواهم نتيجة لفهمهم الخاطيء للإسلام.

إذا أردنا أن نغير واقعنا علينا أن نغير فهمنا للإسلام. يجب أن نعيد اكتشافنا لمبادئه الحقيقية، عندئذ سوف تتحقق الديمقراطية وتنهض الأمة.

إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم..

منتدى مجلة الإبتسامة
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

واقعتان في لندن (*)

في الأسبوع الماضي سافرت إلى لندن بدعوة من ناشري البريطاني بمناسبة صدور طبعة إنجليزية جديدة من روايتي «شيكاجو».

وما إن وصلت إلى هناك حتى حدثت واقعتان مدهشتان:

الواقعة الأولى: لها علاقة بموجة الكراهية العنصرية التي تجتاح الغرب الآن ضد العرب والمسلمين.

فما إن وصلت إلى مطار هيثرو في لندن حتى وقفت أمام ضابطة بريطانية من أصل هندي من أجل إنهاء إجراءات الجوازات..، ومنذ اللحظة الأولى أحسست بأنها تعاملني بجفاء واستعلاء..

سألته بطريقة مستفزة: ماذا جئت تفعل في إنجلترا؟

فكظمت غيظي وأجبتها، ثم قضت وقتاً طويلاً في فحص الجواز وقالت: أنا لا أجد تأشيرة دخولك إلى بريطانيا..

ولما كنت أسافر كثيراً وجوازي مزدحم بتأشيرات عديدة فقد عرضت عليها أن أطلعها بنفسني على التأشيرة..

فإذا بها تقول في وقاحة: أنا لا أحتاج إلى مساعدتك.. ولو احتجت إلى مساعدة فسأطلبها من زميلي وليس منك. نحن هنا في بريطانيا نحترم المرأة ونعتبرها مساوية

(*) الدستور ١٠ / ٩ / ٢٠٠٨.

للرجل في الحقوق والواجبات.. أما أنتم (تقصد العرب والمسلمين) فتعتبرونها مخلوقا ناقصا يحتاج إلى مساعدة الرجال..

استبد بي الغضب واندفعت قائلا: من فضلك أنا لا أريد أن أستمر في الحديث معك.. كما أن طريقتك في الكلام معي لا تعجبني، لقد تجاوزت حدود سلطتك وكلامك يتضمن إساءة لا أقبلها..

والآن أمامك اختياران.. إما أن تعلمي في صمت وتنتهي إجراءات دخولي، وإلا فأنا أطلب مقابلة رئيسك فورا حتى أقدم بشكوى رسمية ضدك...

ظلت الضابطة ترمقني بنظراتها الكارهة وكأنها تفكر فيما سوف تفعله.. وفجأة.. انحنت على الجواز وطبعت عليه ختم الوصول، ثم اغتصبت ابتسامة صفراء وقالت: أتمنى لك إقامة سعيدة في بريطانيا..

خرجت من المطار وأنا أتساءل لو أنني تحدثت مع ضابط شرطة في مصر بهذه الطريقة كيف كان الأمر سينتهي بي...؟؟

ولم تمض ساعات قليلة حتى عرفت بأمر الواقعة الثانية: وبطلها الدكتور سعيد عبد المسيح شحاتة وهو مصري مقيم في بريطانيا يعتبر بحق نموذجا مشرفا لكل المصريين، فهو حاصل على الدكتوراه من بريطانيا ويعمل أستاذا للعلوم السياسية في جامعة لندن متروبوليتان المعروفة. وبالإضافة إلى عمله الأكاديمي المرموق يعتبر من أهم المعدين في هيئة الإذاعة البريطانية.

وقد اتفق الدكتور سعيد على تسجيل بعض البرامج في مصر..

وقبل أن يسافر بيومين اكتشف مشكلة في تأشيرة واحدة من مساعديه في الإذاعة البريطانية.

وكان لا بد لهذه المشكلة من حل سريع وإلا فإنه قد يضطر إلى إلغاء الرحلة كلها..

تصرف الدكتور سعيد كما يقتضي المنطق فذهب إلى مقابلة القنصل المصري العام في لندن واسمه عمرو الحناوي.

طلب الدكتور سعيد من السكرتير مقابلة القنصل فتركوه فترة طويلة ثم خرجت له سيدة تدعى مروة قالت: إنها موفدة من القنصل... فشرح لها الدكتور سعيد مشكلته لكنه لم يجد عندها أي حل فما كان منه إلا أن كرر بأدب طلبه في مقابلة القنصل العام.

فإذا بالسيدة مروة تقول له: هو أنا مش مالية عينك ولا إيه؟؟

ورد عليها الدكتور سعيد بأدب دائما بأنها على العين والراس لكن المشكلة حلها في يد القنصل وهو يريد أن يقابله، فإذا بالسيدة مروة تصيح في وجهه: القنصل موجود لكنه يرفض مقابلتك... استريحت...؟!!

هنا قال الدكتور سعيد بهدوء: أنا أستاذ في العلوم السياسية وأدرس لطلابي قواعد العمل الدبلوماسي، وليس من حق القنصل أن يرفض مقابلة أي مواطن مصري لأن وظيفته الأساسية رعاية مصالح المصريين في البلد الذي يعمل به.

وهنا قامت السيدة مروة من مكانها وأشارت للدكتور سعيد بيدها قائلة: المقابلة انتهت. وهكذا تم طرد مواطن مصري من قنصلية بلاده، مواطن محترم يشرف أي بلد ينتمي إليه تم طرده وإهانته عقابا له لأنه تجرأ وأصر على مقابلة القنصل.

* * *

وجدتني أقارن بين الحادثتين... فالضابطة العنصرية بدأت في الإساءة إلي.. لكنني ما إن لوحث لها بالاحتكام للقانون حتى خافت وتراجعت لدرجة أنها تمننت لي إقامة سعيدة..

أما السيد القنصل العام عمرو الحناوي فقد رفض مقابلة مواطن مصري وقامت الأستاذة مروة مساعدته بطرده من القنصلية.. وهما بلا شك قد تعودا على التعامل مع المصريين بهذه الطريقة، لأنهما يعلمان أن أحدا لن يحاسبهما ما داموا يسيئان إلى مصريين عاديين ليسوا مسنودين من أصحاب النفوذ في مصر.

ولو أن الدكتور سعيد شحاتة كان قريبا أو تابعا لأحد كبار رجال الدولة لاستقبله القنصل العام عمرو الحناوي على الباب ولكان قد تفرغ لقضاء مصالحه ولربما وضع موظفي القنصلية وسيارتها تحت أمره أثناء إقامته في لندن «كما رأيت بنفسني مرارا في عواصم أوروبية عديدة».. والسؤال:

لماذا يكتسب القانون كل هذه القوة في بريطانيا...؟ بينما في مصر لا يطبق القانون إلا على من لا يملك تعطيله.

ويستطيع أي صاحب نفوذ أن يدهس القانون بقدميه...؟؟

هناك تفسير شائع يردده الإعلام الحكومي؛ يعتبر المصريون بطبيعتهم فوضويين يميلون إلى مخالفة القانون.

والحق أن هذه مغالطة كبرى..

فالمصريون ليسوا أقل من الشعوب الغربية احتراماً للقانون.. لكن شرط احترام القانون أن يكون عادلاً وأن يتساوى أمامه الجميع، ومصداقية القانون ترتبط مباشرة بطبيعة النظام السياسي.

ففي النظام الديمقراطي يحصل المسؤولون على مناصبهم عن طريق انتخابات نظيفة محترمة. وبالتالي يظل المسؤول حريصاً على إرضاء الناس، لأنهم يمثلون جمهور الناخبين الذين أتوا به إلى المنصب ويستطيعون أن يسحبوا منه الثقة في أي وقت وفي بريطانيا يسمون الموظف العام «الخادم المدني» (servant civil).

في إشارة واضحة إلى أن أي مسئول مهما علا منصبه يظل في خدمة الشعب والقانون، أما في مصر فلا يوجد مسئول واحد منتخب بمن في ذلك رئيس الدولة الذي ظل في الحكم أكثر من ربع قرن بغير أن يخوض انتخابات حقيقية واحدة..

المسؤولون في مصر يعينهم الرئيس مبارك ويقيلهم طبقاً لمشيئته الخاصة المطلقة، من هنا يهتم كل مسئول بإرضاء الرئيس مبارك.. ولا يهتم إطلاقاً بإرضاء الناس العاديين.. لأنه يعلم أنه ما دام الرئيس راضياً عنه فلا يهم بعد ذلك ماذا يحدث للناس.

من حق المصريين أن يعاملوا باحترام، وأن تحفظ حقوقهم وكرامتهم.

ولن يتحقق ذلك إلا في نظام ديمقراطي حقيقي.

الديمقراطية هي الحل.

لماذا يكره الغربيون الإسلام؟(*)

هكذا أجيب عن أسئلة كارهي الإسلام في رحلاتي الأوروبية.

كنت أحضر مهرجانا أدبيا في مدينة جوتبرج في السويد، ولما كان التدخين ممنوعا في المبنى فقد خرجت إلى الشارع لأدخن سيجارة.

كان الوقت مساء ووقفت بجوار رجل سويدي جاوز الستين، ظل يدخن في صمت وفجأة بادرنى قائلا:

- أنت روائي من مصر أليس كذلك..؟ لقد رأيت صورتك على كتالوج المهرجان.
- نعم.

مديده مصافحا وبدا عليه أنه ثمل قليلا.. قدم نفسه، مهندس معماري على المعاش،
ثم سألني:

هل تعيش في مصر..؟

- نعم.

- وماذا تفعل مع المسلمين..؟ هل يهددونك بالقتل مثل سلمان رشدي..؟

- أنا نفسي مسلم..

- كيف تكون فنانا روائيا ومسلما في نفس الوقت..؟

(*) الدستور ٣ / ١٢ / ٢٠٠٨.

- وما المشكلة في ذلك..؟

- هل أتحدث بصراحة..؟

- من فضلك..

- أرجو ألا تغضب مني لكنني أعتقد أن الإسلام دين متخلف عن الحضارة وهو يعادي الفن والحرية وحقوق الإنسان..

- هذا ليس صحيحا على الإطلاق..

- سوف أعطيك أدلة على رأيي..

- تفضل.

- الإسلام يعتبر المرأة مخلوقا ناقصا ويرى فيها مجرد أداة جنسية لمتعة الرجل لدرجة أنه يأمر بقطع عضوها التناسلي ليضمن ولاءها لزوجها.

- غير صحيح.. الإسلام أعطى المرأة حقوقها كاملة.. من حق المرأة المسلمة أن تتعلم وتعمل وأن ترث وتتصرف في مالها وترشح نفسها في البرلمان وتصوت في الانتخابات بل ومن حقها أن تتولى القضاء ورئاسة الدولة ومن حقها أن تختار زوجها وأن تزوج وتطلق نفسها ومن حقها أن تشترط على زوجها في عقد الزواج أي شرط تراه في صالحها بما في ذلك أن تكون العصمة في يدها أو ألا يتزوج زوجها عليها..

وكل هذه الحقوق قد حصلت عليها المرأة الغربية بعد المرأة المسلمة بقرون طويلة...

أما الختان فهو عادة بدائية همجية قديمة لا علاقة للإسلام بها ولم يأمر بها إطلاقا..

- رسول الإسلام تزوج من طفلة عمرها ٩ سنوات وذلك يشكل في القانون الغربي جريمة اسمها الاعتداء الجنسي على قاصر.. ما رأيك في ذلك..؟

- أثبتت الدراسات التاريخية الحديثة أن زوجة الرسول السيدة عائشة اقترنت به وهي في التاسعة عشرة من عمرها. ولا يعقل أبدا أن يتزوج الرسول من طفلة في التاسعة..

- الإسلام يأمر بقتل كل من يترك دينه ويعتنق ديناً آخر.. وهذا التصرف يدل على الوحشية والفاشية.. كيف تعاقبون إنساناً بالقتل لمجرد أنه ليس مقتنعاً بدينكم..؟

- لم يحدث أن أمر الإسلام بقتل من يتحول عنه إلى دين آخر.. بل إن القرآن (ونحن نؤمن بأنه كلام الله).. قد أرسى مبدأ عظيماً عندما قال ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ وهكذا كفل الإسلام حرية العقيدة، ولا يمكن تصور حرية العقيدة بغير أن يكون للإنسان الحق في تغيير دينه.. أما قتل المتحولين عن الإسلام فهو وجهة نظر لبعض رجال الدين تقابلها وجهة نظر أخرى قوية تؤكد أنه لا عقوبة على من يتحول عن الإسلام..

- لقد قرأت بنفسني أن رسول الإسلام أمر بقتل كل من يتحول عن الإسلام إلى دين آخر..؟

- هذا الحديث قاله الرسول وهو يحارب على رأس جيش من المسلمين فلما لاحظ أن بعض جنود المسلمين يتركون جيش الإسلام وينضمون إلى الأعداء قال: «من بدل دينه فاقتلوه».. والمقصود هنا بتبديل الدين هو الانضمام إلى جيش الأعداء...

وهذه جريمة الخيانة العظمى التي تعاقب عليها معظم القوانين الغربية بالإعدام.

- حتى وإن كان ما تقوله صحيحاً.. فإن الإسلام يدعو إلى العنف وسفك الدماء بدليل كل هذه العمليات الإرهابية التي تقتل المدنيين الأبرياء باسم الإسلام..

- الإسلام ليس مسئولاً عما عمن يسيئون فهمه.. وقد أسىء فهم الأديان جميعاً قبل الإسلام.. انظر إلى ما تفعله إسرائيل، إنها تقتل الفلسطينيين كل يوم وتستعمل القنابل العنقودية وقنابل النابالم لحرق الأطفال والنساء أحياء. هل يتفق هذا الإجرام مع مبادئ اليهودية..؟

وقد قامت الكنيسة الكاثوليكية بشن الحروب الصليبية الاستعمارية وارتكبت خلالها جرائم مروعة ضد العرب والمسلمين وبعد سقوط الأندلس قامت الكنيسة الكاثوليكية بتشكيل محاكم التفتيش ضد المسلمين واليهود وقتلت منهم مئات الألوف لمجرد أنهم ليسوا مسيحيين....

ذلك التاريخ الأسود للكنيسة، هل يعطيني الحق في الاعتقاد بأن المسيحية الكاثوليكية تدعو إلى سفك الدماء..؟

اسمع.. أريد أن أحكي لك قصة عن الرسول..

- تفضل..

- كان رسول الله يصلي يوما عندما قفز على ظهره أحد الأطفال من أحفاده.. فلم يرد الرسول أن يزعج الطفل أو يقطع لعبه.. ظل ساجدا حتى انتهى الطفل من اللعب ثم استأنف الصلاة...

هل تعتقد أن رجلا بهذه الرقة يدعو إلى سفك الدماء...؟

.. قضيت وقتا طويلا أتناقش مع الرجل والحق أنه كان ذكيا ومنصفا ويريد أن يعرف الحقيقة..

ثم نسيت الأمر وعدت إلى مصر فتعاقبت أحداث كثيرة جعلتني دائما أتذكر ما قاله الرجل السويدي..

فقد صدرت في مصر فتاوى غريبة مثل تلك التي تحدثت عن شرب بول الرسول ورضاع الكبير.. وفي السعودية صدرت فتوى تدعو النساء إلى ارتداء النقاب بعين واحدة حتى لا يفتتن الرجال إذا كانت عينا المرأة جميلتين...

ثم أعقبتها فتوى سعودية أخرى، تحرم المرأة من استعمال الإنترنت إلا في وجود محرم... ثم انكشف أمر طفلة يمنية في العاشرة أرغمها أبوها على الزواج من رجل كبير ولما رفضت وساعدها بعض المثقفين في اليمن حتى حصلت على الطلاق منحتها جمعيات المرأة في الغرب جائزة العام...

وبعد ذلك جاءت فضيحة الحكم على الطبيين المصريين في السعودية، بالسجن عشرين عاما و ١٥ عاما بالإضافة إلى توقيع ١٥٠٠ جلدة لكل منهما...

ولم يتوافر للطبيين أدنى شروط المحاكمة العادلة...

والمحزن أنه تم تقديم هذا الحكم الجائر باعتباره يمثل الشرع الإسلامي..

بل إن القاضي السعودي الذي حكم عليهما صرح للصحف بأن الطبيين لو كانا سعوديين لضاعف لهما العقوبة..، وهذه الجملة تدل على جهله المؤسف بمعنى

العدالة، فالمفترض أن عقوبة الجريمة لا تتغير بتغير جنسية من ارتكبها، لكن النظام القضائي في السعودية أبعد ما يكون عن المعايير الدولية للعدالة..

* * *

كل هذه الوقائع المؤسفة تنقلها وسائل الإعلام إلى الغرب فتأكد الصورة السلبية عن الإسلام.

إن الاستعمار الغربي لا يريد للعرب والمسلمين أن يتقدموا ولا أن يتحرروا من سيطرته، كما أن الإعلام الغربي واقع إلى حد كبير تحت تأثير الدوائر الصهيونية التي تسعى إلى تشويه صورة العرب والمسلمين.

لكن الحق أيضا أن ملايين الناس في الغرب قد أصبحوا يعتقدون للأسف أن الإسلام دين متخلف وهمجي والسبب في ذلك هو ما يفعله بعض المسلمين باسم الإسلام... وهكذا يسيء هؤلاء إلى ديننا العظيم أكثر مما يسيء إليه أعداؤه...

قبل أن نسأل لماذا يكره الغربيون ديننا علينا أن نتساءل عن الصورة التي نقدمها إليهم عن الإسلام؟؟

إن بعض الأفكار السلفية المنتشرة الآن في عالمنا الإسلامي بعيدة تماما عن مبادئ الإسلام الحقيقية. الحق والعدل والحرية.

يجب أن نفهم الإسلام بعيدا عن الجهل والعنف والتعصب والشعوذة....

عندئذ فقط سوف يتقدم المسلمون.. وسوف يدرك الغربيون حقيقة الإسلام..

ظاهرة التدين البديل (*)

في العام الماضي . هاجم الوزير فاروق حسني الحجاب فوقف أعضاء الحزب الوطني في مجلس الشعب يدافعون بضراوة عن الحجاب والمحجبات . وبلغ الحماس بأحدهم أن صاح في وجهه فاروق حسني (أنت فتنة على الإسلام) ثم سقط مغشيا عليه من فرط الانفعال... ووجدتني أتساءل: إذا كان ممثلو الحزب الحاكم يحرصون على الإسلام إلى هذا الحد.. ألم يفكروا قط في أن تزوير الانتخابات واعتقال الأبرياء وتعذيبهم وهتك أعراضهم ونهب أموال المصريين وإفقارهم... وغيرها من الجرائم التي يرتكبها النظام الذي يمثلونه لا يمكن أن تتفق مع مبادئ الإسلام..

من المعروف أن كثيرا من ضباط أمن الدولة ملتزمون دينيا، يؤدون الصلاة في أوقاتها ويصومون ويحجون إلى بيت الله.. لكن ذلك لا يمنعهم أبدا من ممارسة عملهم اليومي في التعذيب والضرب واستعمال الكهرباء في صعق المعتقلين. في نفس السياق تربطني علاقة مصاهرة بمسئول بارز في الحكومة اشتهر بتزوير الانتخابات والاعتداء على استقلال القضاء وهو معروف في محيط الأسرة بتدينه العميق حتى إنه يعطي أقاربه دروسا في الفقه.

الأمثلة لا تحصى: كثير من المصريين يؤدون فرائض الدين بإخلاص لكنهم في حياتهم اليومية يتصرفون بطريقة أبعد ما تكون عن الدين.. في شهر رمضان الماضي نشرت جريدة «المصري اليوم» تحقيقا ممتازا عن المستشفيات العامة ساعة الإفطار.

(*) الدستور ٢٣ / ٧ / ٢٠٠٨.

لنكتشف أن معظم الأطباء يتركون المرضى بدون رعاية حتى يتمكنوا من أداء صلاة التراويح. الذين يفعلون ذلك ليسوا جهلاء بل هم أطباء متعلمون لكنهم ببساطة يعتبرون أن صلاة التراويح أهم بكثير من رعاية المرضى حتى ولو كانت حياتهم في خطر. المسألة إذن. ليست مجرد نفاق أو جهل.. وإنما هي وعي فاسد بالدين يؤدي إلى نوع من التدين الظاهري الذي يشكل بديلا عن الدين الحقيقي. وهذا التدين البديل مريح وخفيف ولا يكلف جهدا ولا ثمنا لأنه يحصر الدين في الشعائر والمظاهر.

فالدفاع عن مبادئ الإسلام الحقيقية: العدل والحرية والمساواة. مسألة محفوفة بالمخاطر في مصر ستؤدي بك حتما إلى السجن وقطع الرزق والتشريد. أما التدين البديل فلن يكلفك شيئا وهو يمنحك إحساسا كاذبا بالطمأنينة والرضا عن النفس.

الذين يتبنون التدين البديل يصومون ويصلون ويحيون الناس بتحية الإسلام ويلزمون زوجاتهم وبناتهم بالحجاب والنقاب. وربما يشتركون في مظاهرة ضد الرسوم الدنماركية أو منع الحجاب في فرنسا أو يكتبون إلى بريد الأهرام منددين بالكليات العارية.. وهم يعتقدون بعد ذلك أنهم قد أدوا واجبهم الديني كاملا غير منقوص. وهم لا يكثرثون إطلاقا للشأن السياسي ولا يهتمون بموضوع التوريث.. بل إن بعضهم لا يرى بأسا في أن يورث البلد من الأب إلى الابن وكأنه مزرعة دواجن. المتدين البديل لا يعتقد أساسا أن له حقوقا سياسية كمواطن وفكرة الديمقراطية لا تشغله وأقصى ما يفعله بهذا الصدد أن يدعو الله (أن يولي علينا من يصلح). ثم يحدثك بحماس عن عظمة الخلفاء العظام مثل عمر بن الخطاب أو عمر بن عبد العزيز.

التدين البديل مرض محزن أصاب المصريين فأدى بهم إلى السلبية والغفلة. وجعلهم قابلين للاستبداد والقمع.. ولم تكن هذه طبيعة المصريين. فمنذ ١٩١٩ وحتى عام ١٩٥٢ خاضت الحركة الوطنية المصرية بقيادة حزب الوفد نضالا عنيفا وقدمت آلاف الشهداء من أجل طرد الاحتلال البريطاني وتحقيق الديمقراطية.

والحق أن انتشار التدين البديل له أسباب عديدة: فحتى نهاية السبعينيات كان المصريون، مسلمين وأقباطا، أقل اهتماما بمظاهر الدين وأكثر تمسكا بمبادئه الحقيقية. حتى جاء أنور السادات الذي استعمل الدين لترجيح كفته السياسية ضد اليسار المعارض. ثم اندلعت الثورة الإيرانية لتشكل تهديدا حقيقيا للنظام السعودي المتحالف مع الفكر السلفي الوهابي. وعلى

مدى ثلاثة عقود أنفق النظام السعودي مليارات الدولارات من أجل نشر الفهم السعودي للإسلام الذي يؤدي بالضرورة إلى التدين البديل. (وكل من يجادل في هذه الحقيقة عليه أن يراجع التناقض الفاحش بين المظهر والجوهر في المجتمع السعودي).

وفي القنوات الفضائية السعودية يظهر يوميا عشرات المشايخ الذين يتكلمون على مدى ٢٤ ساعة عن تعاليم الإسلام. ولا يتكلم أحد منهم أبدا عن حق المواطن في انتخاب من يحكمه. أو قوانين الطوارئ والتعذيب والاعتقالات.

الفكر السلفي يؤسس للتدين البديل الذي يريحك من تبعات اتخاذ موقف حقيقي من أجل العدل والحرية. بل إن بعض الدعاة الجدد يفخرون ويفخر أتباعهم بأنهم قد نجحوا في إقناع فتيات كثيرات بارتداء الحجاب. وكأن الإسلام العظيم قد نزل من عند الله من أجل تغطية شعر المرأة وليس من أجل العدل والحرية والمساواة.. على أن النظام الاستبدادي في مصر قد حرص دائما على انتشار التدين البديل. فالمتدين البديل هو المواطن النموذجي في عرف الحاكم المستبد. لأنه يعيش ويموت بجوار الحائط. دائما في حالة لا يعترض أبدا على الحاكم. ويقصر اعتراضاته إما على ما يحدث خارج مصر أو على أشياء لا تزعج النظام في شيء. كرقصة أدها دينا أو فستان ارتدته يسرا في فيلم لها «مجموعة من المتدينين البدلاء ينشطون الآن بحماس على النت من أجل توقيع عريضة إدانة للمغني تامر حسني لأنه نظر إلى جسد بطلة فيلمه الجديد بطريقة غير لائقة».. النظام يرحب تماما بالتدين البديل لأنه يعفيه من المسؤولية.

ففي عرف الإسلام الحقيقي يكون الحاكم المسئول الأول عن مشاكل المواطنين في بلاده، أما المتدين البديل فعندما يعاني من الفقر والبطالة لن يفكر أبدا في مسؤولية الحاكم عن ذلك بل سوف يرجع ذلك إلى أحد احتمالين: إما أنه قد قصر في العبادة ولذلك فإن الله يعاقبه.. وإما أن الله يختبره بهذا الشقاء فعليه أن يصبر ولا يعترض..

إن شهداء نظام مبارك الذين فاقوا في عددهم شهداء كل الحروب التي خاضتها مصر: ضحايا القطارات المحترقة والعبارات الغارقة والعمارات المنهارة ومرضى الفشل الكلوي والسرطان بفضل مبيدات يوسف والي وغيرهم كل هؤلاء في نظر الإسلام الحقيقي ضحايا الفساد والاستبداد والحاكم مسئول مباشرة عن موتهم وتشريد أسرهم. أما التدين البديل فيعتبر هذه المآسي جميعا من القضاء والقدر لا أكثر.. ويعتقد

أن هؤلاء الضحايا قد انتهت أعمارهم وبالتالي كانوا سيموتون في كل الأحوال.. فلا
معنى إذن لأن نلوم أحدا باعتباره متسببا في موتهم..

إن الإسلام العظيم قد دفع بالمسلمين يوما لكي يحكموا العالم ويعلموا البشرية
الحضارة والفن والعلم.. أما التدين البديل فقد أدى بنا إلى كل هذا الهوان والشقاء
الذي نعيش فيه..

إذا أردنا أن نغير واقعنا علينا أولاً أن نتبنى منهج الإسلام الحقيقي وليس التدين
الظاهري بديلا عنه.

حضر القانون وغاب العدل (*)

بمناسبة قانون المرور الجديد سأحكي واقعتين:

الواقعة الأولى حدثت في بريطانيا أيام كان توني بليز رئيس الوزراء وكانت زوجته السيدة شيري تعمل بالمحاماة. وقد استيقظت ذات صباح متأخرة عن مواعدها. وكان لديها قضية منظورة أمام المحكمة فارتدت ملابسها بسرعة وخافت من اختناقات المرور في لندن فقررت ألا تستقل سيارتها وركضت إلى محطة المترو وقفزت في العربة بدون أن تقطع تذكرة «من فرط العجلة» وعندما وصلت إلى محطة المحكمة أوقفها مفتش المترو. وكان بالطبع يعرف أنها زوجة رئيس الوزراء ولما اكتشف أنها لم تقطع تذكرة طبق عليها الغرامة المقررة في القانون. وقد تعرضت شيري، بسبب هذه الواقعة إلى هجوم كاسح من الصحافة البريطانية التي اعتبرت سلوكها غير لائق وتساءل بعض الصحفيين عن النموذج الأخلاقي الذي تقدمه زوجة أكبر مسئول في بريطانيا عندما تتركب المترو بدون أن تقطع تذكرة...

وتزايدت الانتقادات فاضطر مكتب رئيس الوزراء إلى عقد مؤتمر صحفي في اليوم التالي أكد فيه المتحدث الرسمي باسم الحكومة البريطانية عدة حقائق:

أولاً: أن السيدة شيري بالرغم من كونها زوجة رئيس الوزراء فإنها إنسانة عادية ترتكب أخطاء مثل الناس جميعاً بين الحين والآخر..

وثانياً: أنها نسيت أن تقطع تذكرة لأنها كانت تسابق الزمن لكي تصل إلى المحكمة

(*) الدستور ٦ / ٨ / ٢٠٠٨.

قبل نظر القضية التي تترافع فيها عن موكل منحها ثقته وبالتالي فإن الدافع إلى هذا الخطأ كان مهنيا وإنسانيا.. ثم أنهى المتحدث كلامه قائلا: إن السيدة شيري تدرك تماما أنه لا شيء يبرر الخطأ الذي ارتكبته لكنها على أي حال قد نالت جزاءها العادل ودفعت الغرامة المقررة وهي تعد البريطانيين بعدم تكرار هذا السلوك في المستقبل..
هذه واقعة في بريطانيا...

* * *

أما الواقعة الثانية فقد حدثت في مصر وكنت شاهدا عليها..

فقد سافرت مع أحد أقربائي في سيارته من القاهرة إلى الإسكندرية. وقريبي هذا ضابط شرطة برتبة عقيد. وكان في ذلك اليوم يرتدي ملابس مدنية وراح يقود سيارته بسرعة جنونية تزيد بكثير عن السرعة المقررة. وبالطبع تم تصويرنا بالرادار ثم تم إيقافنا في كمين مع بقية السائقين المخالفين..

اقترب منا أمين شرطة وطلب الرخص من قريبي لكنه بدلا من إعطائه الرخص سأله بلهجة آمرة: قل لي يا بني. مين الضابط اللي ماسك الطريق النهاردة؟

وبان الارتباك على الأمين ونطق باسم الضابط المسئول فقال قريبي: اجري قل له العقيد فلان الفلاني عاوز يصبح عليك.

هرع أمين الشرطة لأداء المهمة الجديدة وبعد دقائق ظهر الضابط المسئول فإذا بقريبي يقفز من السيارة ويأخذه بالأحضان وبعد التحيات والسلامات الضاحكة عرفني قريبي إلى الضابط المسئول الذي أكد لي أن قريبي بالنسبة إليه أكثر من أخ وأنها خدمة معنا لسنوات في مرسى مطروح. وزيادة في إكرامنا طلب لنا الضابط مشروبات مثلجة. وقضى الصديقان زما يستعيدان ذكرياتهما الجميلة في مرسى مطروح. (بينما كان التنكيل بالسائقين المخالفين جاريا على قدم وساق بجوارنا).

الطريف أن الحديث بين قريبي والضابط المسئول لم يتطرق إطلاقا إلى مخالفة السرعة التي ارتكبناها!!

ولما آن أوان الرحيل احتضن الصديقان أحدهما الآخر مودعين هذه المرة.

واستأنف قريبي القيادة بنفس السرعة الجنونية حتى وصلنا إلى الإسكندرية بسلامة
الله..

وأثناء الطريق لم أستطع أن أمنع نفسي من التعاطف مع السائقين المخالفين الذين
تم إيقافهم في الكمين معنا لكن حظهم العاثر جعلهم مواطنين عاديين فتم تطبيق
القانون عليهم.

* * *

هاتان الواقعتان تعكسان الفرق في مفهوم القانون وتطبيقه بين بريطانيا ومصر.. فالقانون
في بريطانيا أكبر من أي مسئول حتى ولو كان رئيس الوزراء.. أما في مصر فإن ضابط الشرطة
أو أي مسئول كبير في الدولة سوف يتم استثناءه من القانون وفقا لنفوذ.

القانون في بريطانيا يطبق على الناس جميعا على قدم المساواة.

والقانون في مصر يطبق فقط على الذين لا يستطيعون تعطيله.

من هنا فإن القانون في بريطانيا حقيقي وصادق ومحترم بينما في مصر القانون
شكلي وظاهري وغير محترم.

فالناس يحترمون القانون عندما يقتنعون بأنه يعكس منطقا صحيحا ومصالحة محققة
لهم وعندما يرون بأعينهم أن جميع الناس أمام القانون سواء..

أما عندما تستطيع طبقة من الناس تعطيل القانون لمصلحتهم فإن القانون يفقد فورا
معناه وقيمته ويتحول من وسيلة لإقامة العدل إلى أداة قمع ظالمة سوف يخضع لها
الناس وهم مضطرون كارهون ثم يتهربون من تنفيذها في أول فرصة سانحة.

والآن.. ما الذي يجعل القانون حقيقيا في بلد ما وظاهريا في بلد آخر؟..

الإجابة كلمة واحدة: النظام السياسي.. ففي النظام الديمقراطي يتولى الحاكم السلطة
طبقا للقانون وبالتالي فهو حريص على تطبيقه لأنه يستمد شرعيته من احترامه.

أما الحاكم المستبد فهو يتولى السلطة بالقوة أو بالتزوير وبالتالي يكون هو نفسه
خارجا عن القانون منذ البداية.

فلا يمكن أن يصدقه أحد عندما يدعو إلى احترام القانون..

إن المصريين ليسوا أقل من الشعوب الأخرى احتراماً للقانون بشرط أن يثقوا في عدالته.

لكنهم يدركون أن قانون المرور الجديد.. مثل القانون القديم. مثل أي قانون آخر في مصر سوف يطبق فقط على الضعفاء دون الأقوياء..

هل يجرؤ ضابط مرور على سحب رخصة القيادة من ابن أحمد نظيف أو ابن حبيب العادلي أو ابن كمال الشاذلي..؟؟ ماذا سيكون مصيره إذا فعل ذلك؟؟؟

هل يمكن مهما جنح بنا الخيال أن نتصور أن زوجة رئيس الوزراء في مصر سوف تركب المترو يوماً ما؟؟!!

وهل يجرؤ حتى رئيس هيئة المترو نفسه على تطبيق الغرامة عليها..؟؟

إن منظومة العدالة واحدة متماسكة غير قابلة للتجزئة..

فلا يمكن لنظام مستبد يزور إرادة الأمة ويحكمها بقانون الطوارئ والمعتقلات والمحاكم الاستثنائية أن يطالب الناس باحترام القانون لأن فاقد الشيء لا يمكن أن يعطيه.

القانون يتطلب العدل والعدل معناه المساواة التي لن تتحقق إلا بديمقراطية حقيقية.

عندما يتحول المصريون من رعية إلى مواطنين حقيقيين.

عندما يكون من حقهم أن يختاروا من يحكمهم وعندما يحسون بأنهم جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات..

عندئذ سوف يحترموا القانون من أعماقهم.. لأنه سيتحول في نظرهم من مجرد عقوبات ظالمة إلى نظام موضوعي عادل لحمايتهم وأبنائهم..

أما الآن في ظل كل هذا الظلم والفساد.. قد يستطيع النظام إرهاب الناس وإجبارهم على الخضوع لقانون المرور الجديد خوفاً من العقوبات المشددة. لكنهم في أول فرصة يتأكدون فيها من غياب ضابط المرور والرادار والكاميرات.. سوف يعودون إلى مخالفة القانون.

لن يتحقق القانون قبل أن يتحقق العدل.

كيف يحتفل ضباط الشرطة بشهر رمضان؟! (*)

●● في يوم ٢٣ أغسطس الماضي في السادسة صباحا، استيقظ المواطن محمد علي حسن البالغ من العمر ٣٨ سنة، على صوت طرق شديد على باب مسكنه في شارع البنهاوي بباب الشعرية.

وقد صحت زوجته أسماء وطفلاه الصغيران يوسف ومحمد مفزوعين من النوم على منظر رجال الأمن وهم يضربون والدهم بشدة ثم يقبضون عليه ويصطحبونه إلى قسم الظاهر.

وبناء على أقوال زوجة محمد علي حسن، فإن ضباط المباحث في القسم قد قاموا بالقبض عليه وتلفيق قضية مخدرات له مجاملة لاثنين من أصحاب النفوذ في المنطقة كان محمد قد تشاجر معهما قبل ذلك بأيام..

وبغض النظر عن صحة هذه الرواية فإن شهر رمضان المعظم قد أقبل ومحمد علي حسن في حجز القسم.

وكانت زوجته أسماء تزوره كلما سمح لها الضباط بذلك...

على أن شيئا لا نعرفه قد حدث فأثار غضب ضباط المباحث على السجين محمد فأمروا المخبرين بضربه وتعذيبه ثم أوعزوا إلى بعض المسجلين خطر في الحجز فأنهالوا عليه ضربا وطعنوه بأسلحة بيضاء...

وفي الخميس الأول من شهر رمضان ذهبت زوجته بعد الإفطار لزيارته في القسم

(*) الدستور ١٧ / ٩ / ٢٠٠٨.

فوجدته في حالة صحية سيئة جدا، كان الدم ينزف منه بغزارة بينما وجهه وجسده تغطيهما الكدمات والجروح ولم يكن قادرا على الكلام أو المشي..

أصيبت الزوجة بالذعر من حالة زوجها فتوسلت إلى ضباط القسم حتى يسمحوا لها بنقله، تحت حراسة الشرطة، إلى أحد المستشفيات ل يتم علاجه هناك حتى ولو على نفقة أسرته.. لكن الضباط رفضوا بل وهددوها باعتقالها إذا لم تنصرف فورا... وفي اليوم التالي توفي المواطن محمد على حسن متأثرا بالجراح التي أصابته من جراء التعذيب.

●● وفي الأسبوع نفسه من شهر رمضان، كان السجين هاني الغندور محتجزا في سجن أسيوط تمهيدا لمحاكمته في جريمة جنائية، وقد قام أحد الضباط العاملين في السجن واسمه إسلام بيه بتوجيه الشتائم إلى السجين هاني، ويبدو أن السجين هاني قد رد على إسلام بيه بطريقة لم تعجبه فقرر تأديبه، فاستدعى إسلام بيه المخبر إسماعيل وقام الاثنان بوضع السجين هاني داخل حفرة من الطين وأجبراه على البقاء فيها لمدة ساعتين لم ينقطع خلالهما الضرب المبرح، ثم قام الاثنان بتقييد السجين على كرسي حديدي وأخذا يصعقانه بالكهرباء ويضربانه بالخيزرانات وفي النهاية أحضرا بخاخة ووضعها في أنفه.... ولما اشتد التعذيب أخذ السجين هاني يصرخ: «كفاية يا إسلام بيه.... أنا حاموت يا إسلام بيه.... مش قادر».

لكن إسلام بيه بخبرته الطويلة مع السجناء لم تكن مثل هذه الخدعة لتنتلي عليه أبدا...

فاستمر في كهرة السجين هاني الغندور وضربه.. حتى لفظ أنفاسه الأخيرة ومات...

* * *

هاتان الواقعتان نشرتهما الصحف خلال أسبوع واحد من شهر رمضان المعظم.. وقد أصدرت وزارة الداخلية، كالعادة، بيانا ينفي حدوث التعذيب ويعزو وفاة الضحيتين إلى نفس السبب: هبوط حاد مفاجئ في الدورة الدموية... ومثل هذه البيانات من الداخلية لا يصدقها أحد ولا تستحق حتى مناقشتها... على أن هاتين الواقعتين، على بشاعتها، تثيران أسئلة مهمة: فالضباط الذين قاموا بالتعذيب مسلمون (بل إن أحدهم اسمه إسلام).

وهم غالبا حريصون على صوم رمضان وأداء الصلوات في أوقاتها ولعلمهم يتمسكون بأداء صلوات التراويح والقيام والتهجد مثل بقية الناس. لكنهم يعذبون المساجين بهذه الطريقة البشعة فلا يؤرقهم ضميرهم الديني ولو قليلا، بل ولا يخطر على بالهم أبدا أن التعذيب يتعارض مع الصيام والصلاة..

وهذا أمر غريب فعلا يستحق التأمل والدراسة..

كيف يستطيع ضابط أن يعذب الناس ثم يستأنف حياته بعد ذلك كأن شيئا لم يكن...؟؟؟

كيف يداعب هذا الضابط أولاده وينام مع زوجته ويداه ما زالتا مخضبتين بدماء الضحايا؟؟؟

ذلك الشاب المتفوق، اللامع، اللائق ذهنيا وبدنيا، الذي يلتحق بكلية الشرطة ويقسم على احترام القانون، كيف يتحول مع الأيام إلى جلاد يستمتع بتعذيب الناس وهتك أعراضهم؟؟؟

هل يصيب العمل في الشرطة الضباط بنزوع مرض سادي يجعلهم يتلذذون بتعذيب الآخرين؟!؟

تشير دراسات علم النفس إلى أن كثيرا من الناس العاديين إذا قدر لهم أن يعملوا في مكان يتم فيه التعذيب بطريقة منهجية سيكون من الوارد جدا أن ينخرطوا في التعذيب ويتحولوا إلى جلادين لكن ذلك يقتضي منهم المرور بعمليتين نفسييتين: المسايرة والتبرير...

المسايرة معناها أن يجد الضابط كل زملائه يمارسون التعذيب ورؤساءه يأمرونه بالتعذيب فيطيع الأوامر ويمارس التعذيب لأنه لا يقوى على اتخاذ موقف متعارض مع العرف السائد في العمل..

والتبرير معناه أن يقتنع الضابط الجلاد بأنه مضطر إلى تعذيب ضحاياه من أجل الأمن والوطن...

فالجلاد الذي يفشل في إيجاد التبرير لنفسه لن يستطيع الاستمرار في التعذيب...

إن التعذيب في مصر ليس نتيجة لبعض الانحرافات أو التجاوزات وإنما هو سياسة منهجية مستقرة متبعة من الدولة.. إن ضحايا التعذيب تحت حكم مبارك يزيد عددهم عن الضحايا في أي عصر آخر.

عندما كنا تلاميذ صغاراً، درسنا جميعاً مذبحة دنشواي التي حدثت عام ١٩٠٦ كدليل على إجرام الاحتلال البريطاني ضد المصريين...

علينا أن نتذكر، للأسف، أن عدد الضحايا الذين قتلوا في هذه المذبحة الشهيرة خمسة مصريين فقط (امرأة قتلت برصاص الإنجليز وأربعة رجال أعدموا شنقاً).

وهذا العدد يموت ضعفه أو أضعافه في أقسام الشرطة ومقار أمن الدولة في مصر خلال عام واحد أو أقل، أي أن ما فعله نحن المصريين بأنفسنا أسوأ بكثير مما فعله جنود الاحتلال بنا..

إن أرواح الأبرياء التي تزهق كل يوم من جراء التعذيب في مصر.. ليس مسئولاً عنها فقط الضباط الجلادون الذين ارتكبوا جريمة التعذيب.. ولا السيد حبيب العادلي وزير الداخلية - الذي أعطاهم التعليمات وإنما المسئول الأول الرئيس حسني مبارك شخصياً.

لأنه يعلم بلا شك أن الناس يقتلون كل يوم من جراء التعذيب. لكنه لا يعترض ولا يفعل شيئاً لإيقاف هذه الجرائم ولو أراد الرئيس مبارك إيقاف التعذيب لتوقف فوراً في ساعة واحدة، لكنه يعتبر التعذيب ضرورياً لحماية نظام الحكم.

رحم الله الشهيدين هاني الغندور من أسبوط ومحمد علي حسن من باب الشعرية... والعزاء كله، في هذا الشهر الكريم، لأسرتيهما وأطفالهما الصغار الذين قدر لهم أن يشبوا يتامى....

على أن هذا الظلم أفدح من أن يستمر.. وفي يوم آت، سوف يحاسب كل من تسبب في هذه الجرائم والمآسي..

ولسوف يعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

لماذا يتحرش المصريون بالنساء؟(*)

الإجابة التقليدية لهذا السؤال تقول:

إن النساء برغم كونهن ضحايا التحرش الجنسي إلا أنهن أنفسهن المتسببات في حدوثه، لأنهن يرتدين ملابس ضيقة أو عارية تثير شهوة الشباب مما يدفعهم إلى التحرش بهن.. وهذا الكلام يحمل في الواقع مغالطة كبرى ومنطقا معوجاً، وكأن المرأة يجب أن تتحمل الذنب دائماً حتى عن الأخطاء والجرائم التي ترتكب في حقها.. أو كأن هؤلاء الشباب مجرد حيوانات ليس بمقدورهم التحكم في غرائزهم فما إن يلمحوا امرأة في ثوب ضيق حتى يشبوا عليها ويتهكوها فوراً.. على أن هذا المنطق الظالم الذي يلوم الضحية قد تهاوى مؤخراً وتبين أنه عار تماماً من الصحة.. فقد أثبتت الدراسات أن أكثر من ٧٥٪ من السيدات اللاتي تعرضن للتحرش الجنسي في مصر من المحجبات، بل إن الفيلم المتاح على الإنترنت الذي يصور واقعة التحرش الجماعي التي حدثت في وسط القاهرة منذ عامين، يكشف لنا كيف نهش المتحرشون عرض فتاة كانت ترتدي الإسدال الذي يغطي جسدها كله... أضف إلى ذلك أن المجتمع المصري ظل حتى نهاية السبعينيات يتقبل اجتماعياً فكرة أن ترتدي المرأة مايوها يكشف عن أجزاء من جسدها أمام الرجال، وكانت الشواطئ وحمامات السباحة في الأندية كلها تشهد أنسات وسيدات ينزلن إلى المياه بالمايوهات بدون أن يتحرش بهن أحد، بل إن الموضوعات التي انتشرت في تلك الفترة مثل الميني جيب والميكرو جيب كانت تكشف عن ساقى المرأة وكانت نساء كثيرات في مصر ترتدين تلك الملابس في أماكن العمل والدراسة

(*) الدستور ٢٢ / ١٠ / ٢٠٠٨.

وفي المواصلات العامة وكانت الملابس القصيرة آنذاك تثير حفيظة المحافظين من الناس لكنها لا تدفعهم أبدا إلى التحرش بالنساء..

المؤكد إذن أن التحرش الجنسي مرض وافد على المصريين ولم يكن موجودا - كظاهرة - في مصر قبل ثلاثين عاما.. كما أن الحافز إلى التحرش الجنسي أبعد بكثير من الملابس الضيقة أو العارية.. إن ظاهرة تحرش المصريين بالنساء، التي استفحلت في الآونة الأخيرة تحمل بلا شك أبعادا اجتماعية واقتصادية عديدة: فهناك الكبت الجنسي وتأخر سن الزواج والبطالة والفقر وانتشار العشوائيات والإحباط والفراغ والإحساس بانعدام العدالة، كل هذا في رأيي عوامل مهمة لكنها مساعدة، أما السبب الأصيل في رأيي لانتشار التحرش الجنسي فهو تغير نظرنا إلى المرأة.. فعبر التاريخ الإنساني كانت هناك طريقتان للتفكير في المرأة: الطريقة المتحضرة تعتبر المرأة كائنا إنسانيا حدث أنه أنثى، كما أن الرجل كائن إنساني حدث أنه ذكر، وهذه النظرة المتحضرة تعترف للمرأة بكل طاقاتها وقدراتها الإنسانية ولا تختصرها في كونها أنثى وهي بالتالي تتيح مجالا واسعا للتعامل الإنساني المحترم فطبقا لهذه النظرة سوف يتعامل الرجل مع زميلته أو تلميذته أو أستاذته في الجامعة باعتبارها إنسانا وليست مجرد أنثى يشتهي مضاجعتها.. أما الطريقة المتخلفة لرؤية المرأة فهي تختصرها في كونها جسدا يشتهي الرجل وهي تعتبر أن المرأة أولا وأخيرا أنثى، أداة متعة ووسيلة غواية وماكينه لإنجاب الأطفال، وأي نشاط للمرأة خارج وظائف الأنثى يظل فرعيا وهامشيا. والحق أن مجتمعنا المصري، منذ القرن التاسع عشر، قد قطع شوطا كبيرا ومبكرا في التحديث، وبالتالي تمتع المصريون مبكرا جدا بنظرة متحضرة تحترم إنسانية المرأة. وقد كانت المرأة المصرية رائدة النساء في العالم العربي، كانت أول من تعلمت وأول من توظفت وأول من قادت السيارة والطائرة وأول من دخلت البرلمان وأول من شغلت منصب وزيرة بين نساء العرب.

وقد سادت في مصر نظرة متحضرة تحترم آدمية المرأة حتى أوائل الثمانينيات، حين تعرضت مصر لموجة عاتية من الفكر السلفي الوهابي، الذي يقدم رؤية مختلفة تماما للمرأة. فالمرأة في نظر السلفيين جسد أولا وأخيرا وأكثر ما يشغلهم هو تغطية هذا الجسد. «منذ أيام دعا شيخ سعودي بارز النساء المسلمات إلى ارتداء النقاب بعين واحدة درءا للفتنة وحماية للأخلاق». هذه النظرة التي تلخص المرأة في كونها جسدا تجعل منها تلقائيا غنيمة جنسية محتملة في أي وقت، وهي تعتبر المرأة كائنا بلا إرادة أخلاقية تقريبا فلا بد أن يصحبها دائما

رجل من أهلها ليحميها من الآخرين ومن نفسها أيضا.. وبالتالي فإن اعتبار المرأة مجرد جسد يدفع باتجاه استهدافها في أول فرصة يأمن فيها المتحرش من العقاب...

إن النظرة المتخلفة للمرأة المنتشرة الآن في مصر تم استيرادها للأسف من مجتمعات بدوية صحراوية كانت مصر متقدمة عنها بشروط كبير في كل المجالات الإنسانية، وبدلاً من أن تساعد هذه المجتمعات على التقدم الإنساني أصابتنا عدوى أفكارها المتخلفة.

إن الشباب الذين يخرجون في الأعياد ليتحرشوا بالنساء في الشوارع، يطبقون ببساطة ما تعلموه عن المرأة، فإذا كانت المرأة مجرد جسد، وإذا كانت لا تمثل إلا الشهوة واللذة، وإذا كانت مصدر الغواية، فلماذا لا ينتهكها كل من يأمن العقاب؟!

وقد التقت جريدة «المصري اليوم» بعض المتحرشين فأكدوا جميعاً أن أي امرأة تنزل للنزهة يوم العيد تريد أن يتحرش الشباب بها.. وهذا المنطق مطابق تماماً للنظرة السلفية المتخلفة للمرأة، فالمرأة تحمل الغواية في دمها وإن تظاهرت بالعكس، وعلى الرجل أن يحرس حريمه بمنتهى الحذر، أما المرأة التي تخرج وحدها في يوم مزدحم فليست إلا ساقطة تريد من الشباب أن يتحرشوا بها جنسياً..

لقد استبدلنا بنظرنا المتحضرة للمرأة نظرة متخلفة تستر بالدين الذي هو في الواقع برىء منها.. ولقد بدأنا ندفع ثمننا باهظاً لهذه الأفكار المتخلفة.

قبل أن ندعو الشباب إلى عدم التحرش بالنساء علينا أن نعلمهم أولاً كيف يحترمون المرأة.. علينا أن نكف عن مناقشة ماذا ترتدي المرأة وماذا تخلع؟ وإذا كان يجب أن تغطي أذنيها أو تترك خصلات شعرها متدلية... علينا أن نكف عن هذه النظرة المتخلفة الموهوسة في الواقع بجسد المرأة وإن دعت إلى تغطيته وتظاهرت بالتقوى...

علينا أن نستعيد أفكارنا المصرية المتحضرة وأن نتذكر أن المرأة هي الأم والأخت والابنة، وهي كائن مساو للرجل تماماً في القدرات والحقوق والواجبات..

علينا أن نبرز لهذا الشباب نماذج لنجاح المرأة المهني وتميزها العقلي، يجب أن يتعرفوا على المرأة الطيبة والمهندسة والقاضية...

وعندئذ يدركون أن المرأة لديها إمكانات إنسانية حقيقية أهم بكثير من جسدها... وعندئذ، فقط، سيكفون عن التحرش بالنساء في الشوارع.

هواية إذلال المصريين..(*)

منذ أن كتبت في الأسبوع الماضي عن مأساة الطبيبين المصريين اللذين حكم عليهما ظلما في السعودية بالسجن لمدة عشرين عاما و ١٥ عاما مع ١٥٠٠ جلدة لكل منهما وخطابات القراء تنهال عليّ حاملة قصصا مؤلمة عن اضطهاد المصريين ومعاناتهم في السعودية..

والحق أن ظاهرة إذلال المصريين في السعودية تحمل أكثر من معنى:

أولا: إن النظام المصري الذي تسبب باستبداده وفساده في طرد ملايين المصريين بحثا عن لقمة العيش التي لم يجدوها في بلادهم، نفس هذا النظام يتعاس بشكل مشين عن نصرة المصريين عندما يلحق بهم الظلم خارج الوطن ولا أعرف ما فائدة وجود السفارة المصرية في السعودية وما وظيفة أعضائها بالضبط إذا كانوا يتركون المصريين يهانون بهذا الشكل ولا يحركون ساكنا؟!!

ثانيا: إن الحكومة السعودية ما زالت تقدم نفسها باعتبارها تمثل الإسلام بل وتغطي أحكامها الجائرة ضد المصريين بغطاء الشريعة الإسلامية وهي منها براء.

ثالثا: يبدو أن إذلال المصريين بالذات يحقق متعة خاصة لبعض السعوديين..

فمصر العظيمة التي قدمت معظم ما هو جدير بالذكر في الثقافة العربية وفي التاريخ العربي.. قد انحدر بها الحال حتى صار أبناءؤها يعاملون كالخدم أو ربما أقل من الخدم... ولقد اخترت هذا الخطاب الذي وصلني من شاب مصري مدعما بالمستندات..، وهو

(*) الدستور ١٢ / ١١ / ٢٠٠٨.

مجرد مثال واحد على المعاملة المهينة الجائرة التي يلقاها المصريون في بلاد تتحدث كثيرا عن الإسلام ونادرا ما تنفذ مبادئه الحقيقية.

«الحمد لله أني خرجت من هذا البلد الظالم أهله.. طالعت بمزيد من الاهتمام مقال سيادتكم في جريدة الدستور بتاريخ اليوم ٥/١١/٢٠٠٨ عن أوضاع المصريين بالسعودية ومدى التنكيل الذي يعانون منه، وإليك ياسيدي قصة أخرى موثقة بالمستندات وإني أعطي لسيادتكم الصلاحيات الكاملة لما ألتمسه من أمانة في مقالاتك وكتاباتك الحرة والجريئة، أن يكون هذا بمثابة بلاغ رسمي وشعبي ضد المملكة العربية السعودية بلا خوف.

أنا حاصل على ماجستير تربية رياضية وقد تعاقدت مع شخص سعودي يسمى سعد على سعيد القحطاني للعمل لديه كمدرّب لياقة بدنية في مركز رياضي يمتلكه تحت اسم مركز الشلال الرياضي بالمملكة العربية السعودية.

ولن أحكي لك عن المهانة في المعاملة والسكن غير الآدمي فكل هذا غير موثق بالمستندات، ولكن إليك الأشياء الموثقة بالمستندات والشهود.

بعد أن انتهت فترة الثلاثة أشهر الاختبار ومن بعدها يصبح العقد ساريا حسب بنود العقود فوجئت بصاحب العمل يجبرنا على العمل لساعات إضافية.

كما أنه امتنع عن علاجي على نفقته طبقا لبنود العقد وكلما طالبت به بكل ذلك ظل يماطلني لمدة أربعة أشهر أخرى وفي النهاية قال لي: مالکش حاجه عندي.

فتوجهت إلى مكتب العمل في منطقة أبها بالسعودية معي صورة رسمية من الشكوى المقدمة برقمها وتاريخها فلم يفعلوا لي شيئا..

وتوجهت بشكوى أخرى لأمير منطقة عسير التابع لها مقر عملي فلم يفعلوا شيئا.

ومن بعدها فوجئت بالكفيل السعودي - بمساعدة الشرطة - يلقون القبض عليّ في شهر رمضان وقاموا بنقلي إلى مركز شرطة خميس مشيط، وتعرضت لتعذيب فاق الحد ونحن في شهر رمضان وفي بلد من المفروض أنه بلد الإسلام وتعرضت لإرهاب وتهديد بتلفيق قضايا كثيرة.. وإلا النزول إلى مصر دون حصولي على مستحقاتي وبالفعل وافقت على السفر بدلا من البهدلة.

يوجد شاهد اسمه الدكتور محمود محروس وهو حاليا موجود بأرض مصر.
والحمد لله أنني خرجت من هذا البلد الظالم أهله، الذين يتشدقون بالقانون.
ولي العديد من الأسئلة للنظام الحاكم في السعودية وخاصة وزير العمل ووزير
الداخلية السعودي.

أولا: أنا سافرت بعقد عمل موثق من القنصلية السعودية فكيف لا آخذ حقي
وأوراقي كلها سليمة؟؟

ثانيا: كيف يتم سفري من السعودية بتأشيرة خروج نهائي دون أن أوقع على مستند
يفيد أنني حصلت على كل مستحقاتي حسب القانون السعودي؟؟

ثالثا: كيف يتم احتجازي داخل القسم بدون تهمة وإكراهي على مغادرة البلد دون
حصولي على باقي مستحقات فترة العقد راتب ١٧ شهرا. حسب القانون السعودي
وتعرضي للتعذيب والإهانة يابلد القانون!

ولقد أرسلت شكوى عقب عودتي إلى السفارة السعودية ولم يتم حتى استدعائي
لأخذ أقوالي!!!

عزيزي الأستاذ الفاضل إننا شعب مهان في خارج أوطاننا على الرغم من سلامة
عقولنا في الخارج..

لديّ جميع المستندات الدالة على صدق أقوالي ولله الأمر من قبل ومن بعد في
هذا الشعب الذي يتشدق بالدين والقانون!!

ملحوظة:

«اسمي لديكم ورقم هاتفي أرجو إعطائه إلى أي جهة تريد التحقيق في الأمر».

آخر ضحايا التدين البديل (*)

هل كانت السعودية تجرؤ على جلد الأطباء المصريين لو كانوا... أمريكان.؟!
حدث ذلك في العام الماضي..

كنت في لندن عندما ثارت ضجة كبرى حول أحد المسلمين من أصل باكستاني وهو مولود في إنجلترا ويحمل الجنسية الإنجليزية.. فقد ألقى هذا الشخص خطبة الجمعة في أحد مساجد لندن فأعلن على المصلين أن إنجلترا ليست إلا واحدة من بلاد الكفار، وأن المواطن الإنجليزي المسلم يجب أن يرفض أداء الخدمة العسكرية في الجيش الإنجليزي الكافر...

وأن عقوبة المسلم الإنجليزي الذي يقبل التجنيد أن يتم ذبحه بمقتضى الشريعة الإسلامية.

وقد استعمل الخطيب كلمة يذبح بدلا من يقتل ليؤكد أن حكم الشرع هنا هو قطع الرقبة...

بالطبع تم القبض على هذا الخطيب وتصدرت كلماته الصحف الإنجليزية جميعا..

وكانت هذه الواقعة بمثابة هدية العيد إلى الكتاب الصهيونيين والمعادين للإسلام فانهمرت التعليقات حول دموية الإسلام وتشجيعه للإرهاب. وقلت لنفسي إن هذا الخطيب المتطرف الجاهل سوف يلقي أقصى عقوبة في القانون البريطاني وهو يستحقها بالتأكيد، فهو يعلن احتقاره لبلاده التي يحمل جنسيتها ويحرض الشباب على رفض

(*) الدستور / ٥ / ١١ / ٢٠٠٨.

الخدمة العسكرية ثم يحرض الناس على ذبح الجنود البريطانيين المسلمين، وهذه الدعوة العلنية للقتل تأتي بعد أن تعرضت إنجلترا إلى هجمات إرهابية أدت إلى مقتل العشرات من الأبرياء..

كل هذه العوامل جعلت عقاب هذا الخطيب مؤكدا ومفهوما بالنسبة إليّ، لكنني بينما كنت أشاهد نشرة أخبار الساعة الخامسة في التليفزيون، فوجئت بخبر الإفراج عن الخطيب المتطرف دون توجيه تهمة! وقد صرح القاضي الإنجليزي الذي أفرج عنه بأن ما دعا إليه الخطيب من قتل المجندين المسلمين لا يشكل تهمة تحريض على القتل، لأنه لم يدع إلى قتل شخص بعينه... ومن ثم فإن دعوته العلنية إلى القتل، برغم وحشيتها، لا تخرج عن كونها مجرد أفكار والقانون البريطاني لا يعاقب الناس على أفكارهم.

تذكرت هذه الواقعة، وأنا أقرأ عن المأساة التي يتعرض لها الآن الطبيبان المصريان شوقى عبد ربه ورءوف أمين، فقد اتهمتهما السلطات السعودية بإعطاء بعض الأدوية المهدئة إلى أميرة سعودية مما تسبب في إدمانها المخدرات. والتهمة غائمة غير محددة وتحتاج إلى تحقيق طبي متخصص ومحاميد، خصوصا أن الأميرة كانت مدمنة للمخدرات قبل أن تبدأ العلاج مع الطبيبين.. وفي كل الأحوال فإن من حق أي متهم أن يحظى بمحاكمة عادلة...

لكن السلطات السعودية اعتبرت أن بلاغ الأميرة عنوان الحقيقة، فالأميرة السعودية عندهم منزهة عن الكذب. وبالتالي تم القبض على الطبيبين المصريين وضربهما وتعذيبهما حتى يعترف بما اتهمتهما به سمو الأميرة، ولما اعترفا تحت وطأة التعذيب البشع صدر الحكم عليهما بالحبس ٧ سنوات وألف خمسمائة جلدة لكل منهما... ولما استأنف أحدهما، الدكتور رءوف أمين، الحكم الصادر ضده، صدر عليه حكم جديد بالحبس ١٥ عاما بدلا من سبع سنوات.... عقابا له، فيما يبدو، على استئناف الحكم الأول والاعتراض على مشيئة سمو الأميرة في التنكيل به...

ونحن هنا نتساءل: لو كان هذان الطبيبان إنجليزين أو أمريكيين هل كانت السلطة السعودية تجرؤ على جلدتهما وحبسهما؟

بل وهل كان بمقدور السلطة السعودية أن تقبض عليهما من الأساس؟؟ الإجابة طبعا

معروفة فالغربيون في السعودية معاملتهم تختلف تماما عن معاملة العرب المسلمين... ولقد قالت زوجة الدكتور رءوف أمين لجريدة الوفد: «إن الأمر كله في يد الأميرة السعودية فهي تستطيع أن تظلم وأن تعفو بالتليفون».. والمعنى هنا أن القانون في السعودية يتفاوت تطبيقه على الناس تماما، باختلاف الجنسيات والنفوذ والمكانة الاجتماعية... وفي هذا انتفاء لفكرة العدالة من أساسها.. إن الظلم الذي يتعرض له مئات الألوف من المصريين في السعودية، وهذا الاحتقار من السلطات السعودية للمصريين، وهذا التخاذل المشين من قبل الحكومة المصرية عن حماية المصريين في السعودية.. كل هذا ليس بجديد.. لكن ما يستحق التأمل أن هذا الظلم الفاحش الذي وقع على الطبيين المصريين.... اعتبرته السلطات السعودية تنفيذاً لشرعة الإسلام.. وهنا تصدمنا ظاهرة التدين البديل التي كتبت عنها من قبل، عندما يستبدل الناس بجوهر الإسلام ومبادئه الحقيقية، الطقوس والمظاهر... عندما لا نرى في الإسلام دفاعاً عن الحق والعدل والحرية وإنما نقصره على الحجاب وأداء صلاة الجماعة..

إن ظاهرة التدين البديل قد نشأت أصلاً في المملكة السعودية ثم انتشرت منها إلى أنحاء المعمورة، فالسلطات السعودية التي تمنع الاختلاط في المدارس وتحرم التمثيل ونحت التماثيل والتي تجبر الناس عنوة على أداء الصلاة وتمنع المرأة من قيادة السيارة وتنهرها وتضربها إذا كشفت شعرها أو جزءاً من قدمها. هذه السلطة المتشددة في المظاهر لا تجد غضاضة في إقامة قواعد للجنود الأمريكيين في السعودية ليشنوا منها حروب إبادة ضد المسلمين في البلاد المجاورة، ولا تجد حرجاً في أن تضع الثروات الطائلة التي تقدر بتريليونات الدولارات في البنوك الأمريكية «الكافرة» بينما تحرم البنوك في العالم الإسلامي من الانتفاع بها.. وهذه السلطة السعودية المتشددة في المظاهر لا تتورع عن ارتكاب أكبر أشكال الظلم الفاحش ضد المقيمين غير السعوديين، بدءاً من الاستيلاء على أجورهم لصالح الكفيل وحتى إذلالهم وضربهم وحبسهم لو خالفوا أوامر سيدهم السعودي.

ولنقارن هنا بين القاضي الإنجليزي والقاضي السعودي.. فالقاضي الإنجليزي، غير المسلم، الذي لم يزعم أبداً أنه ينفذ شريعة الله، احتكم إلى ضميره الإنساني والمهني وإلى قانون ديمقراطي يحرم تجريم الناس على أفكارهم فأطلق سراح شخص دعا علناً إلى تكفير الآخرين وذبحهم. أما القاضي السعودي فهو يزعم أنه يمثل الإسلام

لكنه يصدر أحكاما ظالمة إرضاء لسمو الأميرة.. إن القاضي الإنجليزي في رأيي أكثر إسلاما من الشيخ السعودي..، لأنه ينفذ العدل وهو الأساس الأول للإسلام.. ولقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الفقير أقاموا عليه الحد، والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها..».

إن مأساة الطبيبين المصريين، تدل على مدى الهوان الذي وصل إليه المصريون في الخارج والداخل بسبب النظام الفاسد الظالم الذي يحكم مصر.. لكنها أيضا تقدم لنا نموذجا عمليا على بشاعة التدين البديل ونفاقه وأكاذيبه.. إن الدين يتحول دائما إلى طاقة إنسانية إصلاحية عظيمة عندما يفهم على أساس دفاعه عن حقوق الإنسان وكرامته.. لكننا في اللحظة التي نقصر فيها رؤيتنا للدين على المظاهر والطقوس، نصبح مؤهلين لارتكاب أسوأ أنواع الرذائل.. لأننا بفهمنا القاصر للدين نعطل إحساسنا الفطري بالضمير، وبالتالي نطلق لأنفسنا العنان في إرضاء مصالحنا ونزواتنا ونحن مطمئنون أننا قد أدينا الصلوات في أوقاتها.

إن الإسلام قد أبدع حضارته العظمى عندما دافع عن الحق والعدل والحرية والمساواة.. أما في أزمنة الانحطاط فقد انفصلت العقيدة عن السلوك عند المسلمين فتخلفوا حتى صاروا في مؤخرة الأمم. ولن ينهض العرب والمسلمون إلا عندما يستعيدون فهمهم الصحيح للإسلام، وما لم يحدث ذلك... فسوف نظل مشغولين بالتشاجر حول الحجاب والنقاب وإعفاء اللحية وارتداء الدبلة الذهبية، بينما نحن نظلم أنفسنا ونظلم الآخرين..

لماذا تغيرت أخلاق المصريين؟(*)

كنت أعمل طبيب أسنان في عيادتين متجاورتين في جنوب القاهرة، تفصل بينهما مسافة قصيرة أقطعها مشيا، كانت إحدى العيادتين في مستشفى خاص والأخرى في مستشفى حكومي.. والحق أن الفارق بينهما كان كبيرا..

فكنت أذهب إلى العيادة الخاصة فأجد كل شيء نظيفا ومنظما... الأدوات الطبية كاملة ومعقمة جيدا والممرضة نشيطة مهذبة تنتظرنى وقد أعدت قائمة بالمرضى.. أضف إلى ذلك أنني كنت أتقاضى هناك أجرا معقولا يكافئ ما أبدله من جهد.

وعلى العكس من ذلك كان الوضع في المستشفى الحكومي.. فالمكان قدر مهمل والأدوات ناقصة والأمر يستغرق شهورا طويلة وموافقات معقدة للحصول على أدوات جديدة... والأجهزة كلها قديمة الطراز كثيرة الأعطال، بما في ذلك جهاز التعقيم وجهاز الأشعة مما يجعل عمل الطبيب معاناة حقيقية.. والممرضة وقحة وكسولة تسيء معاملة المرضى وتتحين أي فرصة للهروب من العمل..

أما مدير المستشفى فكان عضوا في الحزب الوطني.. لا يهتمه إلا تلميع صورته في وسائل الإعلام وإرضاء رؤسائه في الحزب والوزارة وتملقهم باستمرار حتى يضمن الترقي في المناصب.. بخلاف شائعات قوية كانت تتردد عن علاقته الخاصة بإحدى الممرضات التي تحولت بالتالي إلى صاحبة نفوذ تتحكم في مجريات الأمور في المستشفى.. وبالطبع كنت أقبض هناك أجرا هزيلا وغير عادل إطلاقا...

ظللت أتردد على العيادتين ثلاث مرات أسبوعيا، أبدأ بالمستشفى الحكومي ثم

(*) الدستور ٩ / ١١ / ٢٠٠٨.

أذهب بعد ذلك إلى المستشفى الخاص.. وشيئا فشيئا بدأت ألاحظ أنني ما إن أدخل إلى المستشفى العام حتى تتابني حالة من الضيق والتبرم.. حتى إنني كنت أتمنى في نفسي أن أذهب فلا أجد مريضا في انتظاري أو أن أجد ماكينة الأسنان معطلة فلا أعمل.. بينما، على العكس، ما إن أدخل إلى المستشفى الخاص حتى أحس بالراحة وتتابني الحماسة فأنهمك في عملي محاولا أن أقدم أفضل ما لدي من علم ومجهود في علاج المرضى الذين كنت أعاملهم جميعا بهدوء ورحابة صدر...

والحق أنني بدأت أقلق من اختلاف الحالة النفسية التي تتابني في العيادتين. حتى ضبطت نفسي ذات مرة في المستشفى العام وأنا أسيء معاملة أحد المرضى، عندئذ توقفت لمحاسبة نفسي وانتابني إحساس ثقيل من تأنيب الضمير.. وفي اليوم التالي أرسلت استقالتي إلى مدير المستشفى العام وانقطعت عن العمل فيه.. لكنني تأملت ما حدث وسألت نفسي: ما الذي يدفع شخصا يؤدي نفس العمل في مكانين إلى التصرف بطريقتين متناقضتين تماما؟ الإجابة كلمة واحدة: الإدارة.. إذا انصلح نظام الإدارة فإنه يخرج من الناس أفضل ما فيهم وإذا فسد أخرج منهم أسوأ ما فيهم.... وهذه القاعدة يمتد نطاقها ليشمل البلد بأسره... فالإدارة في أي بلد موكولة للنظام السياسي... فإذا كان النظام صالحا انصلح سلوك الناس وإذا كان فاسدا أدى إلى إفسادهم. وهذا للأسف ما حدث في مصر..

لقد اشتهر المصريون عبر تاريخهم بالكثير من الصفات الأخلاقية الجيدة.. ولا أبالغ إذا قلت إن الذكاء وخفة الظل والتسامح والطيبة والكرم والشهامة.. كلها صفات تميز بها المصريون ربما أكثر من شعوب أخرى كثيرة... لكننا نرى الآن في المجتمع المصري كيف تتوارى الصفات الجيدة في أحيان كثيرة لتترك مكانها لصفات أخرى سيئة.

إن التدهور الأخلاقي في مصر قد أصبح ظاهرة استوقفت الكتاب وعلماء الاجتماع وصار بعضهم يلقي باللوم فيها على المصريين أنفسهم.. وأنا أختلف مع هذا الرأي..

فالنظام الذي يحكم مصر منذ ثلاثين عاما فاسد وظالم بطريقة غير مسبوقة في تاريخنا الحديث.. وقد أدى ذلك إلى فقدان المصريين إلى أي إحساس بالعدالة، فالمصريون لا يتوقعون غالبا أن يعاملوا بعدالة في حياتهم اليومية، ولا يتوقعون غالبا أن يحصلوا على حقوقهم بمجرد مطالبتهم بها، وربما لا يحصلون عليها أبدا. والمصريون لا يتوقعون

أن تعاملهم الدولة بصدق وأمانة ولا أن تهتم بكرامتهم وسلامتهم، وقد تعلموا بخبرتهم المريرة أن الذين يحكمون مصر يديرونها لحسابهم وأولادهم وأتباعهم وليس لمصلحة المواطنين.. المصريون فقدوا ثقتهم بالقانون نفسه لأنهم يعيشون الظلم وازدواج المعايير كل يوم.. بدءا من الضرائب التي يتم تحصيلها بالكامل من موظفي الحكومة الفقراء بينما يتهرب منها كبار الأثرياء.. مرورا بملايين الشباب الذين يعانون الفقر والبطالة لدرجة الانتحار أو الهروب في مراكب الموت، فلا تعبأ بهم الدولة بينما تسهل قروضا بالملايين للمقربين من الحكم وتهدي إليهم آلاف الأفدنة من أرض الدولة كهدية مجانية ليستثمروها فتدر عليهم الثروات الخرافية.. ونهاية بضابط الشرطة الذي يعتدي كل يوم على كرامة المواطنين وإنسانيتهم وأعراضهم فلا يعاقب على أفعاله وقد يكافأ عليها وبالمقابل تتدخل الدولة على أعلى مستوى لحماية الكبار الذين تسببوا في قتل المصريين وإصابتهم بالأمراض.

هذا فقدان للإحساس بالعدالة يملأ نفوس المصريين بالمرارة والكراهية، ويؤدي إلى نتيجة خطيرة في أذهانهم، وهي الفصل التام بين الأسباب والنتائج، فلم يعد الاجتهاد في التعليم يؤدي بالضرورة إلى الحصول على وظيفة جيدة.. ولم يعد الاجتهاد في العمل يؤدي بالضرورة إلى الترقى.. ولم يعد العمل الجاد الدؤوب بالضرورة مفتاحا للثروة.. ولم يعد الصدق والأمانة يؤديان بالضرورة إلى احترام المجتمع.. ولا الكذب والغش يؤديان بالضرورة إلى احتقار الناس أو عقاب القانون.

هذا الخلل الخطير في منظومة القيم أدى بالمصريين إلى نوع من السلوك العشوائي العدواني، غير الملتزم بضوابط أخلاقية.. صار المصريون يتدافعون إلى تحقيق مصالحهم بأي طريقة وأي ثمن ومهما أدى بهم ذلك إلى مخالفة ضمائرهم والاعتداء على حقوق الآخرين؛ فالطالب يريد أن ينجح ولو بالغش، وصاحب المستشفى يريد أن يحصل على الأتعاب من أهل المريض حتى ولو مات من سوء العلاج والإهمال، والبائع يريد أن يكسب حتى ولو باع للناس بضاعة مغشوشة... حتى قيادة السيارات التي كنا نتعلمها على أنها فن وذوق وأخلاق.. تحولت إلى نوع من الصراع اليومي الهمجي الشرس الذي لا يهتم فيه أحد بما يسببه من أذى للآخرين..

وقد تعقدت المشكلة عندما اعتنق قطاع كبير من المصريين فهما شكليا وسطحيا

للدين، انتقل إلينا كالعدوى الخبيثة من مجتمعات بدوية صحراوية متخلفة بكثير عن مصر في التمدن والحضارة.. وهكذا أصبح كثير من المصريين يستعملون التدين الشكلي غطاء لسلوكهم السيئ، فهم من أجل تحقيق مصالحهم يتنازلون عن مبادئ الدين الحقيقية ويعتدون على حقوق الناس وفي نفس الوقت يغطون هذا الانحراف بالتشدد في مظاهر الدين وأداء العبادات.

إن المجتمعات كائنات حية، تصح وتمرض مثل أي كائن حي، والتدهور الأخلاقي الذي نعانيه الآن ليس إلا أحد الأعراض الخطيرة لمرض الاستبداد.. وقد تعلمنا في الطب أنه يستحيل علاج الأعراض قبل أن نعالج المرض ونزيل أسبابه.

لا يمكن أن يستعيد المصريون أخلاقهم الطيبة إلا إذا استعادوا إحساسهم بالعدل، ولن يتحقق العدل أبدا وهذا النظام السياسي الفاسد جاثم على صدور المصريين بالقوة، يقمعهم ويزور إرادتهم وينهب حقوقهم ويتسبب في إفقارهم وقتلهم.

لن يتحقق العدل إلا بتطبيق ديمقراطية حقيقية.. عندئذ سيستعيد المجتمع صحته ويستعيد المصريون إيمانهم بالقانون والأخلاق.

الديمقراطية هي الحل.

منتدى مجلة الإبتسامة
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

كم يساوى الإنسان المصري؟؟(*)

من يعرف عادل محمود الشيمي..؟

لا أظن أحدا يعرفه سوى أسرته وجيرانه، فهو لم يكن يوما من نجوم المجتمع، ولم يمارس التمثيل أو الغناء ولم يسعفه الحظ بأن يكون لاعب كرة أو رجل أعمال.

ولد فقيرا وعاش حياته بسيطا مغمورا. كان واحدا من ملايين المصريين العاديين الذين لا يريدون من الدنيا إلا الصحة والستر وتربية الأولاد ثم حسن الختام..

أدى عادل الشيمي الخدمة العسكرية وخاض الحرب دفاعا عن بلاده، ثم عمل بعد ذلك موظفا في الحكومة لسنوات طويلة، أدى عمله باجتهاد وأمانة حتى بلغ الستين فأحيل للتقاعد وأصبح مثل مئات الألوف من أصحاب المعاشات، يعيش على المعاش الضئيل الذي لا يكاد يفي باحتياجاته اليومية.

لكنه أيضا مثل المصريين جميعا، لم يتمرد ولم يفكر في الثورة أبدا. واعتبر أن الحكمة تقتضي من المرء أن يصبر على المظالم ما دام يستطيع أن يتحمل..

فى الأسبوع الماضي صرح وزير المالية بأن الدفعة الأولى من المستحقات المالية لأصحاب المعاشات سوف تصرف قبل العيد... وكان عادل محمود الشيمي مثل معظم المصريين يحتاج بشدة إلى أي مبلغ من أجل مصاريف العيد. فتوجه مبكرا إلى أماكن صرف المعاشات وهاله أن وجد الزحام شديدا.. تدافع عادل مع الناس حتى يصل إلى الشباك ويصرف مستحقاته، كان مضطرا لاحتمال الزحام لأنه فقير ويحتاج إلى

(*) الدستور ١٠ / ١٢ / ٢٠٠٨.

صرف المعاش قبل العيد، لكن الزحام اشتد حوله وبدأت الأجساد من حوله تضغط عليه بشدة... ولأنه عجوز وجسده ضعيف فقد أحس بالإرهاق وضيق في التنفس.. حاول أن يتماسك لكنه سرعان ما أحس بالدوار وأصبح تنفسه أكثر صعوبة، ولعله حاول في لحظة ما أن يخرج من الزحام بأي طريقة وأي ثمن، لكن تدافع الأجساد حاصره أكثر فأكثر حتى فقد الوعي وسقط تحت الأقدام.. ولم ينتبه المتزاحمون إلى سقوطه فدهسوه بأقدامهم حتى أصيب بجراح خطيرة... وعندما انتبه إليه الناس سارعوا بطلب الإسعاف فوصل من يفترض أنهم مسعفون بعد ثلاث ساعات كاملة فوجدوه قد فارق الحياة.. مات وهكذا توفي مواطن مصري بسيط وشريف، لم يخالف القانون ولم يسرق ولم يقتل، لكنه فقط أراد أن يصرف جنيهاً قليلة من معاشه لينفقها على أسرته قبل عيد الأضحى المبارك... لعله أراد أن يدفع مصروفات متأخرة لأولاده أو أحفاده، لعله أراد أن يدخل الفرحة على أسرته بهدية صغيرة أو فسحة في العيد، لعله كان يتلقى علاجاً شهرياً يحتاج إلى شرائه... إن وفاة عادل الشيمي بهذه الطريقة البشعة ليست قضاء وقدرًا، وإنما هي جريمة قتل مكتملة الأركان شارك فيها ثلاثة وزراء... وزير المالية الذي عجز أو لم يهتم بتنظيم صرف المعاشات بطريقة تحفظ على الناس كرامتهم، ولا أعرف هل كان من الصعب حقاً أن يضاعف وزير المالية من منافذ الصرف ويزيد من عدد الموظفين احتراماً لأدمية المواطنين من أصحاب المعاشات وكلهم من المسنين.. والقاتل الثاني هو وزير الصحة الذي، بالرغم من حرصه على الظهور الإعلامي المكثف وحديثه الذي لا ينتهي عن مشروعاته الصحية الطموحة، قد فشل في توفير سيارة إسعاف واحدة تصل بسرعة لإنقاذ حياة مواطن... والقاتل الثالث هو وزير الداخلية الذي لم يهتم بأن يرسل قوة صغيرة من الجنود لتنظيم الناس في الطوابير، بينما يرسل الآلاف من جنود الأمن المركزي وفرق الكارثية لسحق بضع عشرات من المتظاهرين وضربهم واعتقالهم.. لكنه يجمع المتظاهرين من أجل حماية النظام، أما حماية المواطنين البسطاء فهو لا يعتبر ذلك - فيما يبدو - من أولوياته... المدهش والمحزن أن وفاة الشهيد عادل الشيمي لم تغير شيئاً على الإطلاق في هذه المهزلة.. وفي اليوم التالي استمر صرف المعاشات للفقراء بنفس الطريقة وتزاحم آلاف المواطنين من جديد فسقط تحت الأقدام شهيد آخر هو بدر الدين محمد... وظل هذا الوضع المأساوي مستمراً طوال الأيام التالية فسقط شهيد ثالث لم يعلن بعد

عن اسمه وتم إجهاض سيدة في الزحام يبدو أنها اصطحبت أباها لاستلام المعاش... ولو أن هذه الحوادث الأليمة وقعت في بلد آخر لاستقال المسؤولون فوراً ولتغيرت الحكومة بأسرها ولكننا في مصر وبالتالي فإن موت مواطن مصري فقير بهذه الطريقة لا يقلق المسؤولين ولا يعتبرونه حدثاً جليلاً.. وليس في الأمر جديد فنحن نعلم مدى استهانة النظام بأرواح المصريين وسلامتهم وكرامتهم، لكننا نقارن هنا بين لامبالاة النظام بحياة المصريين وحرصه البالغ على حياة الأجانب وسلامتهم، فلو كان الشهيد عادل الشيمي أمريكياً أو فرنسياً لما نام أحمد نظيف ووزراؤه قبل أن يطمئنوا على سلامته.. ولو أن سائحا إسرائيلياً أصيب بجرح بسيط لسارع وزير الصحة بنفسه لرعايته والتأكد من أنه يلقي العلاج المناسب... ونحن نرى كيف ينفق الرئيس مبارك جهداً مضمناً من أجل إقناع حركة حماس بالإفراج عن الجندي الإسرائيلي المعتقل لديها، بينما يتردد الرئيس مبارك ألف مرة قبل أن يتدخل لحماية المصريين المهانين المستضعفين، المهذرة حقوقهم وكرامتهم، في السعودية والكويت وليبيا وغيرها من الدول... إن مقتل الشهيد عادل الشيمي وبدر الدين محمد، بقدر ما يبعث على الحزن، يطرح أسئلة ملحة: لماذا هانت حياة المصري إلى هذا الحد؟ ولماذا أصبح الإنسان المصري بلا قيمة في نظر حكامه؟ ولماذا يهتم النظام بالأجانب أكثر بكثير من اهتمامه بالمصريين؟ الإجابة: أن طريقة تولي السلطة تحدد نوع العلاقة بين الحاكم والشعب، وفي الدول الديمقراطية حيث يملك المواطنون حق انتخاب الحاكم فإن حياة الإنسان وحقوقه تكتسب أهمية قصوى، لأن الحاكم المنتخب يظل حريصاً على الاحتفاظ بثقة ناخبيه... أما في الدول الاستبدادية فإن الحاكم يفتقر إلى التأييد الشعبي ويحافظ على السلطة بواسطة القمع الذي يمارسه على المواطنين... وبالتالي يكون الرأي العام بلا قيمة لأن آراء الناس لا يمكن أن تؤثر على بقاء الحاكم في السلطة. من هنا يتعامل النظام المستبد مع المواطنين باستهتار لأنه يعلم أنهم بلا حول ولا قوة. لكنه بالمقابل يهتم جداً بالرعايا الأجانب لأنه يعلم أنهم مواطنون في دول ديمقراطية وأن حكوماتهم المنتخبة تقف وراءهم دائماً ولا تسمح أبداً بأدنى انتهاك لحقوقهم.

وهذه الحكومات الغربية تستطيع إن أرادت أن تسبب للنظام المصري متاعب بلا حصر.

إن أي شخص أجنبي يكون في مصر معززا مكرماً لا يجروء أحد على الاعتداء على

حقوقه، أما المصري فقد هانت حياته لدرجة أن يلقي حتفه دهسا بالأقدام في طوابير
المعاش فلا يستحق الأمر تحقيقا أو بيانا أو حتى مجرد تعليق من الحكومة.
الإنسان المصري أصبح بلا قيمة في بلاده لأنه لا يملك الحق في اختيار حكامه ولا
تغييرهم عن طريق صناديق الاقتراع.
ولن يسترد المصري آدميته قبل أن يسترد حقوقه السياسية.
الديمقراطية هي الحل.

بين المبايعة.. والإستاكوزا(*)

هذه واقعة حقيقية.

كان لدي صديق يعشق الصحافة، وقد تخرج في كلية الآداب ثم بذل مجهودا كبيرا حتى حصل على واسطة وبدأ يتدرب في جريدة قومية كبرى، ومرت شهور وهو يبذل قصارى جهده في التدريب، وقد مر على أقسام صحفية عديدة حتى استقر أخيرا في القسم البرلماني ولما حان وقت التعيين استدعاه رئيس القسم وقال له:

اسمع يا بني.. أنت شاب ممتاز وليس لدي مانع من تعيينك.. ولأنني أحبك فإنني سأكلفك بمهمة دقيقة يتوقف عليها مستقبلك.. بعد أيام سوف يتم الاستفتاء على تمديد ولاية رئيس الجمهورية لفترة جديدة، أريدك أن تكتب تغطية صحفية للاستفتاء.. وأكرر لك أن تغطيتك لهذا الاستفتاء سوف يتوقف عليها تعيينك.

وقد فهم صديقي من هذا الكلام أن عليه أن يجتهد ويستعمل في موضوعه الصحفي كل ما تعلمه من فنون الصحافة، وأخذ منذ الصباح الباكر يطوف باللجان الانتخابية وفي المساء ظهرت نتيجة الاستفتاء فحصل الرئيس مبارك كالعادة على ٩٧٪ من أصوات الناخبين، وفوجئت بصديقي يزورني وهو مضطرب جدا، وجلس أمامي وبدأ يتكلم بحزن:

لقد قضيت النهار كله أتابع لجان القاهرة.. فاكشفت أن عدد الذين صوتوا قليل جدا ومعظمهم من موظفي الحكومة الذين أحضرهم رؤسائهم في أتوبيسات ليدلوا

(*) العربي ٩ / ٢٠٠٤.

بأصواتهم رغما عنهم، إن أعداد الناخبين التي أذاعتها وزارة الداخلية كاذبة تماما بل إن لجانا عديدة لم يدخلها إلا ناخبون يعدون على الأصابع.

وتنهد صديقي وسكت فسألته:

- وماذا ستكتب في الجريدة..؟

- هذه مشكلة.. زملائي في القسم يؤكدون لي أن تكليفي بهذا الموضوع اختبار لمدى تعاوني سياسيا مع الجريدة والحكومة.. ولو أنني كتبت حقيقة ما حدث في الاستفتاء.. لن تنشره الجريدة بالطبع كما أنه لن يتم تعييني أبدا.

سألته:

- والعمل..؟

فقال:

- زملائي يقولون إنهم جميعا قد تعرضوا لهذا الموقف في أول حياتهم الصحفية وأنهم أطاعوا رئيس القسم وكتبوا ما طلبه منهم حتى يوافق على تعيينهم.. ما رأيك أنت..!؟

عندئذ، حدثته عن واجب الصحفي وشرف الكتابة والتمن الذي دفعه كثيرون من أجل التمسك بمبادئهم.. فوافقني على رأيي وانصرف بسرعة ليكتب الموضوع، وفي الصباح قرأت الجريدة فذهلت: رأيت توقيع صديقي على موضوع يتحدث فيه عن الإقبال العظيم على الاستفتاء حيث تدافع عشرات الألوف من المصريين من أجل مبايعة الرئيس مبارك حتى كادوا يحطمون اللجان من فرط حماسهم وأسهب صديقي في وصف مشاعر الناخبين الجياشة والتهنئات بحياة الرئيس التي شقت عنان السماء إلى آخر هذا الكلام.. شعرت بأسف بالغ وتصورت أن رئيس القسم قد عبث بالموضوع الذي كتبه صديقي وأضاف هذه الأشياء من عنده.. واتصلت به فأجابني باقتضاب:

- أنا كتبت الموضوع زي ما طلبوه.. لأنني بصراحة عاوز أتعين..

.. وقد تم تعيينه كما أراد، وكثيرا ما أقرأ له مقالات في غاية النفاق للرئيس مبارك وكبار المسؤولين فأشعر بالحزن على شاب كان من الممكن أن يكون صحفيا محترما.

.. وأنا أذكر هذه الواقعة كنموذج على تأثير النظام السياسي غير الديمقراطي على أداء الأفراد في أي مجال، فلو كان النظام في مصر ديمقراطيا لما اضطرت الصحف والشباب إلى الكذب والنفاق، لكنه وجد نفسه أمام الاختيار الصعب: إما أن تكذب وتفسد وتنافق الكبار فتتقدم في عملك، وإما أن تلتزم بالحق وتقول الحقيقة وتمسك بمبادئك فتدفع أنت وأولادك الثمن الباهظ: تعيش على الهامش فقيرا مهددا محروما من أبسط حقوقك وترى بعينيك من هم أقل منك كفاءة يتقدمون في مناصبهم وينعمون بالنجاح والثروة، إن هذا الاختيار الصعب يواجهه الناس جميعا في مصر وأعرف كثيرين في كل المجالات فعلوا مثل الصحفي الشاب وأعرف قلة من الأبطال الذين فضلوا المعنى على المصلحة المادية، لكن غالبية الناس ليسوا أبطالاً وإنما أفراد عاديون، يريدون أن يعملوا ويكسبوا ويربوا أولادهم بغض النظر عن التنازلات التي يقدمونها.. ومن هنا انتشر الفساد والنفاق في ظل النظام الاستبدادي الذي يحكمنا من عقود، ومن هنا أيضا كتبنا وكتب كثيرون أن الإصلاح السياسي الحقيقي يبدأ من منصب رئيس الجمهورية، وأنه ما لم يمتنع الرئيس مبارك عن ترشيح نفسه لفترة جديدة ويسمح بتعديل الدستور بحيث ينتخب المصريون رئيسهم الجديد بحرية بين أكثر من مرشح، ما لم يفعل الرئيس مبارك ذلك فإن الحديث عن الإصلاح يظل بلا معنى، كنت أتمنى أن يتفهم الرئيس مبارك أن حاجة مصر إلى الديمقراطية لا يمكن تأجيلها، وأن الحضيض الذي وصلنا إليه في كل المجالات لا يمكن إصلاحه إلا بتداول السلطة، لكن للأسف فقد نشرت جريدة الأهرام منذ أيام أن أعضاء الحزب الوطني في القاهرة اجتمعوا من أجل مبايعة الرئيس مبارك لولاية جديدة، ومعنى ذلك أن الرئيس مبارك قد عقد العزم على الاستمرار في منصبه لمدة ستة أعوام جديدة، وما هذه المبايعة إلا الفصل الأول في مسرحية نحفظها نحن المصريين عن ظهر قلب، فلسوف تنهمر المبايعات والبرقيات وتنظم المظاهرات من موظفي الحكومة والمنافقين في الحزب الوطني وتكرس وسائل الإعلام لتمجيد الرئيس والتسبيح بإنجازاته العظيمة، ثم يذهب صفوت الشريف وفتحي سرور مع أعضاء مجلسي الشورى والشعب إلى الرئيس مبارك في منزله ومعهم وثيقة مبايعة بالدم، إلى آخر هذه المظاهر المنافقة السخيفة التي أظن أنه آن الأوان للتخلص منها من أجل مصلحة الوطن الذي يمر بأزمة طاحنة.. أتمنى أن يعيد الرئيس مبارك النظر في

قراره ويتيح للمصريين فرصة انتخاب رئيسهم الجديد بحرية.. فهذه البداية الحقيقية الوحيدة للإصلاح.

معركة زائفة:

أسكن في حي جاردن سيتي ويوجد تحت بيتنا مسجد صغير أؤدى فيه الصلاة كلما استطعت، المشكلة أن كل من يصلي في هذا المسجد من حقه أن يتناول الميكروفون ويؤذن فيه، والنتيجة تعذيب الناس بأصوات قبيحة منكرة بعضها يخطئ في النحو وفي الأذان نفسه أحيانا.. هذا التلوث السمعي يعاني منه سكان القاهرة جميعا.. مئات الميكروفونات ترتفع في كل صلاة بأصوات قبيحة مزعجة متنافرة، من هنا سعدت جدا باقتراح وزير الأوقاف بتوحيد الأذان في مساجد القاهرة على أن يؤديه واحد من كبار المقرئين، وفوجئت في جريدة الجمهورية بهجوم شنيع من بعض المشايخ على قرار الوزير بدعوى مخالفته للشرع، ولا أعرف كيف يخالف الشرع أن نحرص على أداء الأذان بصوت جميل؟.. ألم يعهد الرسول صلى الله عليه وسلم بالأذان للصحابي الجليل بلال لأن صوته كان أجمل من سواه..؟! وهل كانت هناك أيام الرسول ﷺ ميكروفونات وإذاعة؟ وهل يحرم الشرع الاستفادة من التطور العلمي..؟! إن هذه العقليات الجامدة السبب الأول في تخلفنا والمدهش أن هؤلاء المشايخ الذين هاجوا وماجوا اعتراضا على توحيد الأذان، لا ينطقون بكلمة واحدة دفاعا عن المسلمين في مواجهة قمع النظام، فلم نسمعهم أبدا يعترضون على التعذيب أو الاعتقال أو ينادون بانتخابات حقيقية غير مزورة.. أرجو أن ينشغل هؤلاء بما يفيد المسلمين وأتمنى ألا يخضع وزير الأوقاف لابتزازهم ويمضي في تنفيذ قراره المتحضر.

سيادة اللواء.. هل تسمعني..؟

تعقد وزارة الداخلية دورات تدريبية على حقوق الإنسان لضباط الشرطة، ويتم هذا التدريب طبعا أمام مندوبي الأمم المتحدة والمراسلين الأجانب حتى يقتنع العالم بأن حقوق الإنسان المصري في الحفظ والصون وقد صرح مساعد وزير الداخلية واسمه اللواء طارق أمين بأن ضباط الشرطة يحافظون على كرامة المواطن لدرجة أن مجرد السؤال عن تحقيق الشخصية يجب أن يتم بلطف حتى لا يعتبر اعتداء على الكرامة،

قرأت هذا الكلام المدهش في جريدة الأهالي وتساءلت إن كان اللواء طارق أمين يعيش معنا في مصر أم إنه يطلق هذه التصريحات من بلد آخر. في الأسبوع الماضي استشهد شابان اختناقاً بعد أن ضربهما ضباط الشرطة وتم حشرهما كالبهائم مع أربعين مواطناً بائساً في سيارة ترحيلات، كما أن الضرب والتعذيب والصعق بالكهرباء وهتك عرض النساء، صارت من الممارسات العادية في أقسام الشرطة، أما التعذيب في مباحث أمن الدولة فيتم على طريقتين: الإستاكوزا وأبو غريب.. طريقة الإستاكوزا يتم فيها تعليق المعتقل من قدميه كالذبيحة مع ضربه وصعقه بالكهرباء، أما طريقة أبو غريب فيتم فيها تعليق المعتقل من يديه وضربه مع (وهنا الجديد) صعقه بالكهرباء في أعضائه الحساسة وهتك عرضه بعضاً في دبره، كل هذه الجرائم البشعة تخرج بها شهرياً تقارير موثقة من منظمات حقوق الإنسان تحمل أسماء الضباط المجرمين ورتبهم، لا أعرف ما رأي اللواء طارق أمين في هذه التقارير وأود فعلاً أن أسأله: ما رأيك يا باشا.. أي طريقة تراها أكثر ملاءمة لحقوق الإنسان..؟ الإستاكوزا أم أبو غريب..!؟

منتدى مجلة الإبتسامه
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

دولة .. أم عصابة؟! (*)

لو كان الاعتداء على عبد الحلیم قنديل قد وقع على فتحي سرور أو كمال الشاذلي أو حتى الراقصة دينا، لو كان من تعرض للاعتداء سائحا أجنبيا أو موظفا في السفارة الإسرائيلية لقامت قيامة وزارة الداخلية ولما قعدت حتى تعثر على الجناة، ولكن لأن المعتدى عليه عبد الحلیم قنديل فقد مر أسبوعان ووزارة الداخلية لم ولن تفعل شيئا والسبب في ذلك أن جهة معينة في النظام تقف وراء هذا الاعتداء ووزارة الداخلية تعرف هذه الجهة ولا يمكن طبعا أن تكشف عنها.. لقد أرسل الاعتداء رسالة واضحة:

١- إن الدولة لن تتسامح أبدا مع من يطالب الرئيس مبارك بالتخلي عن السلطة وتطبيق الديمقراطية. وإن الدولة إذا جد الجد لا تتورع عن التصرف وكأنها عصابة فتخطط لخطف الكتاب وأصحاب الرأي وتعتدي عليهم وقد تقتلهم. من يعرف الآن ماذا حدث لرضا هلال؟!.. وقد تم اختيار قنديل كضحية أولى لأنه من أشجع الكتاب السياسيين في مصر ولأنه أول من رفض التوريث كما أنه يتحدث باسم الجبهة المصرية من أجل التغيير التي شكلها مئات المثقفين من أجل رفض التمديد للرئيس مبارك وانتخاب الرئيس القادم بين أكثر من مرشح، لقد كان هدفهم إرهاب عبد الحلیم قنديل وإذلاله، فقد كان من الممكن أن يهددوه بدون ضرب أو أن يضربوه ويتركوه لحاله لكنهم تعمدوا أن يخلعوا ثيابه ويتركوه عاريا في منطقة نائية بغرض إذلاله.. وهذا التفكير، فضلا عن إجرامه، ينم عن قصر نظر وغباء.. فكل من عرف عبد الحلیم قنديل يدرك أنه طراز فريد من البشر في صلابته وتمسكه بمبادئه، وقد عمل سنوات كطبيب، بعد تخرجه في كلية الطب جامعة

(*) العربي ٢١ / ١١ / ٢٠٠٤.

المنصورة، فخاض معارك مريرة ضد الفساد في وزارة الصحة وتم تحويله إلى التحقيق وعقابه إداريا لأنه رفض أن يعطي المرضى من الفلاحين الفقراء أدوية منتهية الصلاحية، تم استيرادها لحساب كبار اللصوص في الوزارة، ومنذ أن عمل بالصحافة اشتهر بشجاعته واستعداده الدائم لتحمل مسؤولية ما يكتب، عن طيب خاطر، ومنذ أن بدأ معركته ضد التوريث في جريدة العربي وهو يتعرض إلى تهديدات متواصلة ومساءح حكومية حقيرة لمحاربته في رزقه شهدت بعضها بنفسه.. على أنه تحمل كل ذلك بمنتهى الشجاعة بغير أن يضعف أو يتراجع عن موقفه.. وقد رأينا كيف خرج بعد الاعتداء عليه أكثر صلابة وتمسكا بموقفه الوطني بل إنه قد حظي بإجماع قل أن يجتمع لأحد.. وهكذا جاءت نتيجة الاعتداء على عكس ما أراد منفذوه، فقد توحدت أصوات المثقفين جميعا، بكافة اتجاهاتهم، للتضامن مع عبد الحليم قنديل الذي صارت صورته الآن أقرب إلى البطل الشعبي منها إلى المعارض السياسي..؟

٢- أثبت هذا الاعتداء بما لا يدع مجالا للشك أن المعارضة الوطنية لم تعد مجرد ديكور ديمقراطي أو وسيلة للتنفيس عن الناس، بل إن تأثيرها بدأ يزداد بطريقة مقلقة للحكام.. وها نحن نرى نظاما سياسيا يمتلك أدوات قمع جبارة ويحتكر وسائل الإعلام جميعا، لكنه لا يتحمل عمودا أسبوعيا صغيرا يكتبه كاتب لا يملك سوى قلمه وإخلاصه، فإذا بهذا النظام يستأجر البلطجية من أجل خطف هذا الكاتب وضربه وترويعه بالسكاكين.. وربما نتساءل هنا: لماذا لم يعتقل النظام عبد الحليم قنديل أو يلق له تهمة سياسية تلقي به في السجن وفقا لتقاليد الديمقراطية الراسخة؟ الإجابة أن النظام المصري الآن أضعف من أن يفعل ذلك.. ولو استطاع النظام أن يلقي بكل المعارضين للديكتاتورية والتوريث في غياهب السجون لفعل ذلك فورا لكنه لا يستطيع لأن الظروف الدولية والداخلية لا تسمح له بذلك.. ومن هنا فإن مصر فعلا تمر بلحظة تاريخية فارقة تستطيع فيها القوى الوطنية لو شددت الضغط على النظام أن تظفر بتغيير حقيقي في طريقة الحكم.. إن الغضب يعصف بملايين المصريين وهم ينتظرون من يعبر عنهم.. ولا بد هنا، من باب الإنصاف، أن نذكر تجربة العربي، أول جريدة مصرية كسرت الخطوط الحمراء ووجهت النقد علنا إلى مؤسسة الرئاسة وسار وراءها الكتاب الوطنيون في الصحف الأخرى.. لقد استطاعت العربي أن تطور مفهوم الناصرية حتى يتسع ويشمل معظم اتجاهات المعارضة الوطنية، واستطاعت أيضا أن تعبر عن قطاع

مهم من الطبقة المتوسطة لم يكن أحد يعبر عنه من قبل، مئات الألوف وربما ملايين المصريين المتعلمين، الذين يحبون بلادهم وقد ضاقوا ذرعا بالظلم والفساد واحتكار السلطة بواسطة فرد واحد وأعوانه وأسرته، هؤلاء هم قراء العربي الذين وجدوا فيها تعبيراً صادقاً شجاعاً عن أنفسهم..

والقارئ لتاريخ مصر سوف يكتشف أن هذه الطبقة المتوسطة الصغيرة المستتيرة كانت المحرك الحقيقي لجميع الثورات في مصر بدون استثناء واحد، بدءاً من ثورة القاهرة الأولى ضد الحملة الفرنسية وحتى ثورة ٥٢، ولعل هذا ما جعل النظام يخاف من حشد هؤلاء الغاضبين في معركة الديمقراطية القادمة لا محالة عندما يسعى الرئيس مبارك إلى التجديد لنفسه ل يتم ثلاثين عاماً في الحكم. لقد أرادوا بضرب عبد الحليم قنديل إرهاب المطالبين بالديمقراطية ولكن خاب سعيهم فقد ازدادت الأصوات المطالبة بتخلي الرئيس مبارك عن السلطة وأدرك الجميع أن الحلول الجزئية لم تعد تصلح ولا بد من تغيير جذري في النظام السياسي..

٣ - من ناحية أخرى يعكس الاعتداء على عبد الحليم قنديل الطريقة التي تحكم بها مصر: القمع والتنكيل بالمواطنين بطريقة بشعة لا تمارسها أكثر جيوش الاحتلال إجراماً.. في مصر عشرات الألوف من المعتقلين السياسيين والكثيرون منهم قد قضوا أكثر من عشرة أعوام بدون محاكمة، كما أن مقار مباحث أمن الدولة ليست في الواقع إلا مجازر بشرية تهتك فيها الأعراض ويتعرض فيها المواطنون المصريون إلى أنواع مروعة من التعذيب على أيدي ضباط مصريين مثلهم أقسموا يوماً على احترام القانون، بل إن ظاهرة التعذيب في مصر تجاوزت المعتقلين السياسيين وصارت من الممارسات اليومية في أقسام الشرطة.. ويضيق المجال هنا عن المئات من وقائع التعذيب الموثقة فهذه تحتاج إلى كتاب مستقل، لكنني أكتفي بذكر ما نشرته جريدة الأهالي في ١١ / ٦ عما فعلته مباحث أمن دولة في المواطنين الذين اعتقلتهم في العريش أثناء التحقيق في حادثة طابا، فقد تعرض هؤلاء إلى تعذيب بشع حتى يدلوا بمعلومات لا يعرفونها ويعترفوا بجرائم لم يرتكبوها، وقد تم خطف النساء والأطفال واحتجازهم كرهائن، وكان الضباط يتلذذون في نهار رمضان بخلع ملابس الزوجات أمام أزواجهن ويقومون بحبسهن عاريات مع رجال عرايا ليهتكوا أعراضهن، كل هذا يحدث للزوجة أمام زوجها وقد أدى ذلك إلى إصابة أكثر من مواطن بالشلل وهو يرى هتك عرض زوجته أمام

عينه.. مثل هذه النفوس المريضة والعقليات الإجرامية هي التي يعتمد عليها الحكم من أجل بقائه.. وهي التي دبرت الاعتداء على عبد الحلیم قنديل..

٤- وأخيرا يتضح الآن، أن النظام في مصر لن يقدم أبدا على الإصلاح الديمقراطي من تلقاء نفسه، وأن كل أحداث الإصلاح التي أغرقنا بها المسئولون كانت مجرد مناورات لتفادي الضغوط الخارجية، وقد سعى النظام إلى إرضاء الولايات المتحدة بكل طريقة مقابل أن تقلل من حديثها عن الديمقراطية، وعندما صممت أمريكا عن الديمقراطية صممت حكمانا عن الإصلاح.. لقد فشل الحكم في مصر على مدى ٢٤ عاما في تحقيق أي إنجاز حقيقي، فشلوا في كل شيء بدءا من التصنيع والزراعة والتعليم والتصدير وحتى مكافحة الجراد والقضاء على التلوث وتنظيم المونديال، فشلوا تماما وليس لديهم ما يقدمونه، ولأنهم يشعرون بأن طريقهم مسدود ولأنهم لا يريدون أبدا أن يتخلوا عن مناصبهم ما دام فيهم نفس يتردد، فلم يبق لديهم إلا البلطجة يعاقبون بها كل من يطالبهم بالرحيل لكن ذلك لن يجديهم والتاريخ يعلمنا أن الأنظمة السياسية عندما تستشعر عجزها تفقد تقديرها السليم وتندفع إلى تصرفات طائشة تكون إيذانا بالانهيار القريب.. هكذا فعل الملك فاروق عندما خطط لحريق القاهرة وهكذا فعل أنور السادات عندما قام باعتقال معارضيه جميعا في سبتمبر ١٩٨١، وفي نفس السياق سوف نذكر، ربما في يوم قريب، حادثة الاعتداء على عبد الحلیم قنديل؟

كلمات للتأمل:

* «الجراد الأحمر يهاجم مصر ويدمر المحاصيل الزراعية..»

وكالات الأنباء

* «أؤكد لكم أن أسراب الجراد هذه عابرة وغير ناضجة وغير مخيفة لسبب بسيط.. أنها متوسطة الكثافة.. لكنني أيضا أنصح المواطنين بإغلاق النوافذ..»

أحمد الليثي وزير الزراعة

* «أنا عاوز الناس تفهم.. ياخوانا إحنا ما نقدرش نهجم على الجراد طول ما الشمس طالعة.. أول ماتيجي ساعة الغروب.. نهجم على الجراد على طول..»

مسئول في وزارة الزراعة لقناة الجزيرة

* «تعديل الدستور بالذات يتطلب إجراءات طويلة تستهدف التأمل ويحتاج إلى تحقق وتحديد وتمهل وبلورة..»

فتحي سرور

* «نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر ويوجد ٤ ملايين مصري يعيشون بدون صرف صحي و٦ ملايين مصري محرومون من مياه الشرب النظيفة..»

تقرير الأمم المتحدة

* «يا سلام.. لو أمعنوا التفكير وتعمقوا في دراسة المعاني التي ينطق بها الرئيس حسني مبارك.. عندئذ سوف يفهمون أن قصد الزعيم العظيم هو الذود عن إنسانية الإنسان.. في أي مكان.. يكون..»

سمير رجب

منتدى مجلة الإبتسامة
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

العربي سلام سلاح(*)

بدأت الكتابة في جريدة العربي بالصدفة.

كنت منقطعا لفترة طويلة عن كتابة المقالات السياسية وقد أوشكت على الانتهاء من روايتي «عمارة يعقوبيان» بعد ثلاث سنوات من العمل.. وذات صباح قرأت مقالا عن والدي الأديب الراحل عباس الأسواني كتبه الأستاذ يوسف الشريف في جريدة العربي، وأحببت أن أعقب على المقال فاتصلت بالأستاذ عبد الله السنوي الذي رحب بي وانفقنا على موعد، وعندما قابلته قال لي:

مارأيك لو تكتب لنا كل شهر يوميات ننشرها في الصفحة الأخيرة..؟

سألته بحذر:

أين تقع الخطوط الحمراء عندكم..؟

فضحك وقال ببساطة:

ليست لدينا خطوط حمراء.. اكتب ما تريده

وفعلا.. طوال خمسة أعوام كتبت فيها للعربي لم تحذف لي كلمة واحدة ولم يطلب مني أحد أن أقول شيئا أو أن أسكت عن شيء، وقد انتقدت أكثر من مرة شخصيات عامة تربطهم برئيس التحرير عبد الله السنوي صداقة وطيدة فلم يعترض أبدا بل إنني كتبت عن سلبيات التجربة الناصرية في جريدة تصدر عن الحزب الناصري فلم يغضب أحد مني، لقد منحني العربي حرية لم أجدها في جرائد أخرى كتبت فيها.. ويوما بعد

(*) العربي ١٢ / ٣ / ٢٠٠٦.

يوم صارت العربي جزءا من حياتي، عشت معاركها وأمجادها وأوقاتها الصعبة، في الخميس الأخير من كل شهر تعودت أن أحمل مقالتي وأذهب إلى العربي: المبني قديم لونه حائل يذكرك بأضابير المصالح الحكومية، الدرجات حجرية متآكلة، وحجرة رئيس التحرير سقفاها شاهق وأثاثها عتيق متهالك يجب أن تجلس عليه بحرص، جوها بارد جدا في الشتاء وحار خانق صيفا وفيها جهاز تكييف يبدو أنه وضع بغرض الإيحاء لأنني لم أراه يعمل أبدا، وما إن أدخل إلى الحجرة حتى يلقاني عبد الله السنوي وعبد الحليم قنديل وكثيرا ما ينضم إلينا الساخر الكبير جمال فهمي، نستعرض معا الأوضاع البائسة في بلادنا، وأستعيد معهم حماسة أيام الجامعة، نتكلم ونتفق ونختلف وتعلو أصواتنا وكأن مصير مصر متوقف على ما نقوله أو كأننا نستطيع أن نغير كل شيء بضربة واحدة.

ولازلت أذكر يوم العدوان الأمريكي على العراق وقد انفجرت المظاهرات في وسط القاهرة والأمن المركزي يضرب المتظاهرين بوحشية ومباحث أمن الدولة تعتقلهم وأنا أحمل مقالي وأسعى جاهدا للإفلات من حواجز الأمن حتى أصل به إلى العربي.. هذه الروح لم أجدها في جريدة أخرى.. لا حسابات ولا توازنات ولا مصالح شخصية ولا استسلام للأمر الواقع.. إنما نرى الأشياء على حقيقتها ونسميها بأسمائها.. ولا بد لزائر الجريدة أن يتساءل: كيف تصدر هذه الجريدة المتألمة من هذا المكان البسيط؟ بل ولماذا يعمل كتاب العربي وصحفيوها بدون أجر تقريبا ومعظمهم يستطيعون الكتابة بأجور كبيرة في صحف أخرى؟.. الإجابة أن كل من يكتب في العربي لديه قضية وهو يؤمن بأن مصر تستحق نظاما سياسيا أفضل بكثير من الذي يحكمها وبأنه قد آن الأوان لكي نكون مواطنين أحرارا نحتكم جميعا إلى القانون ونختار من يحكمنا، هذه قضية العربي أو هي قضية مصر التي تناضل العربي من أجلها..

وبرغم ضالة الإمكانيات أو انعدامها فقد حققت العربي معجزة باستمرارها واكتسابها حب وتعاطف مئات الألوف من القراء، أذكر أنني كنت مرة مع صديقي أكرم القصاص في الشارع عندما تقدم منه رجل لا يعرفه واحتضنه بحرارة قائلا: أحبيك على موهبتك وقلمك الشجاع.. أبلغ تحياتي لكل من يكتب في العربي.. وهكذا ظل تأييد الناس يدفع بالجريدة إلى الأمام وقد شدد النظام من ضغوطه على الجريدة حتى تغير من سياستها أو تتوقف، فممنع الإعلانات عنها وكاد أن يوقف طبعا أكثر من مرة، ومن وراء الكواليس ساعد الكثيرون الجريدة حتى تستمر، على رأسهم عميد الصحافة العربية الأستاذ محمد حسنين

هيكل والدكتور محمد أبو الغار وغيرهما، بل إن المذيع اللامع المرحوم رجب حسن كان يسهر طوال الليل ليصحح الجريدة كلها متطوعا بدون مقابل.... لكن إيمان الناس بقضية العربي لم يكن السبب الوحيد لنجاحها فقد اعتمدت على مجموعة من الموهوبين كل واحد منهم بمقدوره أن يصدر جريدة ناجحة: عبد الله السناوي وعبد الحلیم قنديل وجمال فهمي وأكرم القصاص وسعيد شعيب وماهر زهدي وغيرهم.. وانضم إليها نقاد محترمون أكفاء مثل أحمد يوسف وحمدي عبد الرحيم، وأسامة عرابي.. وقد وسعت العربي من مفهوم الناصرية فلم يعد قاصرا على أعضاء الحزب الناصري ولا على من يؤمنون بمبادئ عبد الناصر، بل رحبت الجريدة بكل من يتفق معها في الموقف الوطني، واكتسبت بذلك أقلاما كبيرة مثل الدكتور جلال أمين والروائي الكبير بهاء طاهر والمستشار طارق البشري وشيخ القضاة المستشار يحيى الرفاعي.

ولا أبالغ إذا قلت: إن جريدة العربي قد غيرت الواقع السياسي في مصر، فقد استقطبت وأيقظت رأيا عاما مستنيرا كان قبلها مشتتا وخاملا وإذا كانت موجات الاحتجاج على قمع النظام وفساده تتصاعد الآن من كل اتجاه فقد كانت العربي صاحبة الصوت الأول، كان العرف السائد في صحافة المعارضة يسمح بانتقاد أي مسئول في الدولة ماعدا الرئيس ومؤسسته ورجاله، هؤلاء لا يسمح إطلاقا بالمساس بهم حتى ولو بالتلميح.. حتى جاءت العربي فانتقدت سياسات الرئيس مبارك بصراحة وقادت وحدها حملة عنيفة لمنع توريث الحكم، فمهدت بذلك الطريق لكل من يعارضون التوريث اليوم.. كان مبدأ العربي أن الحرية تنتزع بالممارسة ولا تطلب ولا تستجدي... وقد عرفت مصر كلها العمود الشهير الذي كان يكتبه الدكتور عبد الحلیم قنديل كل أسبوع في الصفحة الأخيرة..

وظل هذا المناضل العظيم يقدم نموذجا حيا للشجاعة والوطنية وقد رأيت به عيني أكثر من مرة والناس تستقبله كبطل حقيقي.. وذات ليلة اشتركت معه في ندوة بمركز الدراسات الاشتراكية فدلل للحاضرين بالأرقام على الفساد الفاحش الذي تورط فيه حكام مصر وهاجم التوريث وانتقد جمال مبارك بشدة.. وفي اليوم التالي عرفت أنه خطف أثناء عودته إلى بيته وضربوه ببشاعة وكسروا نظارته الطيبة ثم تركوه عاريا في الصحراء بقصد إذلاله.. فاتصلت به وأنا أشفق من أن أجده منكسرا من هول ما تعرض له لكنه ظل رابط الجأش وقال بثبات:

هذا ثمن دفعته ومستعد أن أدفع أكثر لكنني لن أسكت ولن أتغير..

مثل هذا السلوك هو ما جعل الناس يصدقون الجريدة ويحترمونها.. يبقى صديقي قائد كتبية العربي عبد الله السنوي. والحق أنه نوع فريد من رؤساء التحرير، فهو دمث الأخلاق يتعامل مع الجميع باحترام وهو حاد الذكاء يفهم الناس ببراعة ويستطيع أن يأخذ من كل كاتب أفضل ما لديه وهو إلى ذلك لا يتوقف لحظة واحدة عن التفكير في الصحافة، وسواء كنت تجلس مع السنوي في مكان عام أو خاص فإن حاسته الصحفية تظل متوهجة دائما وهو يرى في كل ما يحدث حوله مادة صحفية محتملة كما أنه صانع فذ للأفكار الصحفية، وأنا شخصيا مدين له بأفكار مقالات عديدة كتبها وحازت إعجاب القراء وهم لا يعلمون أنه هو الذي اقترحها عليّ.. اتصل بي مرة مثلا وقال:

ما رأيك أن تكتب في عيد الثورة قصة خيالية فانتازيا عن لقاء بين عبد الناصر وحسني مبارك..؟

أعجبتني الفكرة وبدأت العمل وراح السنوي يطمئن بالتليفون وأنا أنقل له أولا بأول ما يفعله عبد الناصر مع مبارك في القصة فيضحك عاليا ويوافقني، ونشرت الفانتازيا فحازت إعجاب الناس حتى علقت عليها صحف عديدة عربية وأجنبية. وطلبت مني جريدة بريطانية عريقة أن أكتب لها فانتازيا على غرارها وصارت فانتازيا العربي تقليدا ففي شهر يوليو من كل عام يتصل بي السنوي ويسأل ضاحكا:

الرئيس عبد الناصر هيعمل إيه السنة دي..؟

.. أذكر من عامين أنني دعيت إلى لقاء أدبي في سويسرا ولما عدت قابلت صديقي السنوي في مقهاه المفضل بالزمالك وحكيت له عن مشادة حدثت لي في سويسرا مع كتاب أجنب متعصبين ضد العرب.. وفجأة قاطعني وقد لمعت عيناه ببريق صرت أعرف معناه:

لازم تكتب الحكاية كلها.. سأعطيك صفحة كاملة.. أقترح أن يكون عنوانها التجربة السويسرية.. ما رأيك..؟

وكانت مقالة من أكثر المقالات التي تلقيت عليها رسائل ومكالمات إعجاب من القراء.... هذه الموهبة الصحفية الاستثنائية لعبد الله السنوي يعرفها كل من عمل معه

ومن الإنصاف أيضا أن نذكر أنه تصدى وحده لمشاكل إدارية مستعصية ومضايقات لا يطيقها إنسان وتحملها بصبر حتى تستمر الجريدة في الصدور..

.. وأخيرا فقد وجدت من واجبي أن أكتب هذه الكلمات البسيطة عن جريدة العربي بمناسبة بلوغها العدد الألف هذا الأسبوع، وفي مثل هذه المناسبة تقيم جرائد الحكومة حفلات صاخبة يحييها كبار النجوم وتتكلف ألوف الجنيهات لكن جريدة العربي لا تستطيع أن تفعل ذلك أولا لأنها لا تملك المال اللازم وثانيا لأنها جريدة مقاتلة والمعركة الآن على أشدها.. فالرئيس مبارك والذين خلفه وحوله مصريون على التعامل مع الشعب المصري باعتباره قطيعا من الغنم يورثهم الأب للابن.. وملايين المصريين يعانون من الفقر والبطالة والقمع والاعتقال والتعذيب ويموتون كل يوم نتيجة الإهمال والفساد بينما يتمتع كبار القتلة واللصوص بحماية النظام ودعمه الكامل.. كيف تحتفل العربي بعددها الألفي في مثل هذه الظروف؟!.. ليس أمامها إلا الاحتفال برفع السلاح كما يفعل المقاتلون..

فيا كتية العربي المناضلة من أجل العدل والحرية.. سلام سلاح..

الحملة الشرسة على حرية الصحافة(*)

(١)

في الثمانينيات، أثناء دراستي في الولايات المتحدة أعلنت وسائل الإعلام فجأة أن الرئيس الأمريكي رونالد ريجان قد أصيب بمغص شديد ولم يلبث الفحص الطبي أن كشف عن إصابته بورم خبيث في الأمعاء مما استلزم إجراء جراحة عاجلة..

وأثناء ذلك أصدر البيت الأبيض عدة بيانات شرح فيها حالة الرئيس بالتفصيل، نوع الورم الذي أزيل من الأمعاء وحجمه ومدى خطورته واحتمال انتشار السرطان في الجسم... إلخ.

بل إن الجراح الذي أزال الورم من أمعاء ريجان أجرى عدة لقاءات في التلفزيون أجاب فيها بوضوح عن كل ما يخطر على بال الناس من أسئلة عن حالة الرئيس وكان السؤال الذي يتكرر دائما: هل تسمح حالة الرئيس بعد الجراحة باتخاذ القرارات السليمة؟

وكان رأي الجراح أن الرئيس لن يستعيد قدراته الذهنية تماما قبل شهر كامل من العملية لأن الأدوية التي يتناولها قد تؤثر على تركيزه..

هذه الشفافية الكاملة في التعامل مع صحة رئيس الدولة ليست قاصرة على الولايات المتحدة بل هي من سمات الدول الديمقراطية جميعا، لأن صحة رئيس الدولة لا تخص أسرته فقط وإنما تخص ملايين المواطنين الذين تتأثر حياتهم بقرارات الرئيس.

(*) العربي ٣٠ / ٩ / ٢٠٠٧.

هذه الفكرة الديمقراطية البديهة لا توجد لدينا في مصر. فنحن في الواقع لا نعرف شيئاً عن صحة الرئيس مبارك لأن النظام يتعامل مع المصريين ليس باعتبارهم مواطنين وإنما رعايا وعبيد لا يحق لهم أن يعرفوا شيئاً عن صحة سيدهم الرئيس. واليوم يواجه واحد من أبرز الصحفيين في مصر وأكثرهم وطنية وموهبة، هو إبراهيم عيسى عقوبة الحبس بتهمة ترديد الشائعات عن مرض الرئيس مبارك.. والحق أنني لم أستطع فهم هذه التهمة.. إن الشائعات تردت بقوة عن مرض الرئيس لأن أجهزة الدولة لم تعتد إعلان الحقيقة.

ثم ما العيب في أن يمرض الرئيس مبارك؟ هل المطلوب أن نتعامل مع الرئيس مبارك وكأن ذاته مقدسة منزهة عن المرض والضعف؟

ألم يمرض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أشرف الخلق أجمعين؟! ما جريمة إبراهيم عيسى الذي يواجه الحبس بسببها؟ إن جريمة إبراهيم عيسى الحقيقية ليست الكتابة عن مرض الرئيس..

لكن جريمته التي لا تغتفر لدى النظام أنه جعل من جريدة الدستور منبرا للمحاربة الظلم والاستبداد وكشف الفساد ورفض التوريث. جريمة إبراهيم عيسى أنه انحاز للحق والعدل..

(٢)

(اليوم، ها نحن نرى رئيس بلادنا المغرور، وهو بالمناسبة يتصف بغباء منقطع النظير، يشترك مع قاداته العسكريين الجبناء في إرسال أولادنا إلى الموت).

الجملة السابقة وردت في مقال شهير نشرته الصحافة الأمريكية على نطاق واسع عن الرئيس جورج بوش.

كاتبة المقال اسمها «سيندي شيهان» (Cindy Sheehan)، وهي من أبرز الناشطين ضد حرب العراق والشتائم التي استعملتها الكاتبة في وصف رئيس الدولة مسألة شائعة جدا ليس فقط في الصحافة الأمريكية وإنما في كل الديمقراطيات الغربية.

فالكتاب هناك يصلون في انتقاد الرؤساء إلى حد مقذع فلا يلاحقهم أحد ولا يحبسهم

أحد.. والمفارقة أن القانون هناك يسمح بتوجيه مثل هذه الألفاظ في الصحافة إلى أكبر مسئول في الدولة.. لكنه في نفس الوقت لا يتسامح إطلاقا في الاعتداء على سمعة الأفراد العاديين. فلو أنك وصفت جارك أو زميلك في العمل بالغباء على الملأ لاستطاع أن يلاحقك قضائيا.. لكنك إذا كتبت تصف رئيس الدولة بالغباء فإن القانون لن يدينك أبدا.

ذلك أن القانون في الدول الديمقراطية بقدر تشدده في حماية سمعة الأفراد العاديين، يسمح بأقصى درجات النقد للمسئول.. والفكرة هنا أن من ينتقد مسئولا عاما لا يكون دافعه شخصا وإنما غرضه حماية المصلحة العامة.. من هنا يوفر النظام الديمقراطي الحماية الكاملة لكل من ينتقد المسئولين مهما تجاوز في نقده. والمسئولون في الدول الديمقراطية قد تعودوا على قسوة النقد وهم يعتبرون ذلك جزءا من أعباء المنصب العام.

يحكى أن الرئيس الأمريكي ترومان جاءه - ذات يوم - أحد وزرائه يشكو من قسوة الهجوم عليه في الصحف الأمريكية فاستمع إليه ترومان بهدوء ثم ابتسم وقال: إذا قررت أن تعمل خبازا فلا يحق لك أن تشكو من حرارة الفرن..

وفي فرنسا جريدة أسبوعية شهيرة تصدر كل أربعاء منذ عام ١٩١٥ اسمها «البطة المقيدة» (Le Canard Enchaîné) تخصصت في السخرية من كبار المسئولين في الدولة الفرنسية. وكثيرا ما يتم تصوير رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية على هيئة حيوان أو امرأة في رسوم الكاريكاتير التي تنشرها وقد كان الجنرال ديغول يضيق ذرعا بسخرية هذه المجلة لدرجة أنه لم يكن يحتمل قراءتها فكان كل أربعاء يسأل مساعديه: ماذا كتبت البطة اللعينة عني هذا الصباح؟

وهو برغم كونه رئيسا للجمهورية الفرنسية وبرغم كراهيته لما يكتب عنه في تلك المجلة لم يفكر يوما في تعطيلها أو مقاضاة كاتبها.. ولو أنه فكر لما استطاع لأن حرية التعبير في فرنسا من مكتسبات الأمة الراسخة لا يستطيع أحد أن ينال منها. كل هذه الأمثلة تؤكد حقيقة واحدة: إن ما يسمى بإهانة رموز الدولة تهمة وهمية لا وجود لها في النظام الديمقراطي، فلا يوجد في الديمقراطية رموز للدولة وإنما يوجد مسئولون انتخبهم الشعب لخدمته ومن حقه أن ينتقدهم ويعزلهم عن طريق الانتخابات الحرة.

إن تعبيرات (إهانة رموز الدولة) و(تكدير السلم الاجتماعي) و(الحض على

ازدراء النظام) و(إثارة البلبلة) إلى آخر هذه التهم السخيفة هي من مخترعات الأنظمة الاستبدادية للتخلص من المعارضين وتكميم الأفواه حتى يفعل الحاكم المستبد ما يريد في الوطن والناس فلا يجرؤ أحد على مساءلته.

(٣)

المنافقون، الطبالون والزمارون، من كتبة الحكومة يمنون على الشعب المصري بما يسمونه (حرية التعبير في عصر مبارك) والحق أن هذه الحرية لم توجد قط... لأن حرية التعبير الحقيقية وسيلة للتغيير وليست وسيلة للتنفيس.

حرية التعبير الحقيقية تبدأ بالكتابة وتنتهي بتأكيد سلطة الشعب والقانون. في البلاد الديمقراطية إذا كتبت مقالا تتهم فيه مسئولاً بتجاوزات فلا بد عندئذ من محاسبة هذا المسئول حتى تتم تبرئته أو إدانته وعزله وعقابه.

هذه حرية التعبير الحقيقية. أما ما يحدث في مصر فيندرج تحت حرية الكلام وليس حرية التعبير. فأنت تكتب وتكتب فلا يهتم النظام إطلاقاً بما تكتبه بل على العكس. كلما زاد الغضب والشبهات على مسئول ما ازداد تمسك النظام به.. لقد كانت المعادلة السياسية في مصر: اكتب ما تشاء والنظام يفعل ما يشاء.. لكن النظام المستبد لم يعد يحتمل حتى هذا الهامش من حرية الكلام.

واليوم يقف زملاء وأصدقاء من أفضل الكتاب الوطنيين في مصر.. أمام المحاكم.. يواجهون عقوبة الحبس.. ليس لأنهم عذبوا الأبرياء حتى الموت وليس لأنهم تسبوا في قتل آلاف المصريين بواسطة عبارات الموت والمبيدات المسرطنة... وليس لأنهم تقاضوا العمولات بالملايين من مال المصريين الفقراء.. لكن النظام سيلقي بهم في السجون لأنهم أحبوا بلادهم ودافعوا عن حق المصريين في حياة إنسانية كريمة..

إن النظام يريد إرهاب أصحاب الرأي وإسكاتهم حتى يتم توريث الوطن من الأب إلى الابن فلا يجرؤ أحد على الاعتراض وإلا كان السجن مصيره.

إبراهيم عيسى وعبد الحليم قنديل ووائل الإبراشي وعادل حمودة وأنور الهواري ومحمود غلاب وأمير سالم، لا أستطيع أن أتخيل أن هؤلاء الرجال ستفيد أيديهم

بالكلايشات وسيقفون خلف القضبان في محكمة الاستئناف وكأنهم قتلة أو لصوص
بينما ينعم ممدوح إسماعيل وغيره من الذين أجزموا في حق المصريين بالحياة الرغدة
الآمنة..

إن الحكم بالحبس على أصحاب الرأي ليس قضية مهنية تخص الصحفيين وحدهم،
كما يسعى أذئاب النظام إلى تصويرها، فهؤلاء الشرفاء لن يحبسوا من أجل مخالفات
إدارية بل هم يدفعون ثمن مبادئهم وآرائهم. إنهم يواجهون الحبس لأنهم أحبوا مصر
ودافعوا عنها بأقلامهم.. لقد حلموا بالحرية والكرامة لكل المصريين.

واجبنا اليوم جميعا، أن نقف مع هؤلاء الشرفاء.. أن ندافع عنهم كما دافعوا عنا..
إن قضيتهم تخص مصر كلها.. مصر لن تنساهم ولن تتخلي عنهم... مصر كلها ستقف
معهم وستقول كلمتها..

وستكون كلمتها صفة على وجه الظلم والاستبداد الجاثم على أنفسنا..

منتدى مجلة الإبتسامه
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

الفيل يا ملك الزمان! (*)

كانت هناك مدينة يحكمها ملك وكان هذا الملك يقتني فيلا ضخماً يحبه ويحنو عليه ويحرص على إطعامه بيده، فإذا ما جاء الليل دخل الملك مخدعه لينام وأطلق سراح الفيل حتى الصباح، وكان الفيل يجوس في شوارع المدينة ويغير كل ليلة على بيوت الناس فيدمرها ويبدد محتوياتها حتى تسبب في مقتل الكثير من أطفال المدينة.. ولما فاض الكيل بالناس اجتمعوا يوماً وعقدوا العزم على لقاء الملك ليشكوا إليه من الفيل ويطلبوا إليه أن يخلصهم منه، وانتخب الناس من بينهم رجلاً ذكياً فصيحاً ليقودهم ويتحدث باسمهم ثم ذهبوا للقاء الملك فخرج إليهم وسألهم عن سبب حضورهم.. وهنا صاح الناس بصوت عالٍ: «الفيل.. يا ملك الزمان..» فسألهم الملك مندهشاً: «ما شأن الفيل..؟» فصاح الناس مرة أخرى: «الفيل يا ملك الزمان..» وأخذوا يتطلعون إلى قائدهم الذي اختاروه ليتحدث بالنيابة عنهم.. لكن القائد بدلاً من أن يشكو إلى الملك من جرائم الفيل.. إذا به يبادره قائلاً:

«نحن نحب الفيل يا ملك الزمان.. إنه فيل طيب وديع ولا يؤذي أحداً إطلاقاً.. لكنني لاحظت في الفترة الأخيرة أن الحزن يبدو على وجه عزيزنا الفيل ولذلك فقد جئت مع هؤلاء الناس لنطلب منك يا مولاي أن تسمح لنا بأن نبحث للفيل عن أنثى جميلة يركن إليها ويتزوجها لينجبا لنا عشرات الأفيال الجميلة التي سوف تملأ المدينة بالبهجة».. وكانت النتيجة أن أعجب الملك بكلام القائد وسأله عن اسمه ثم أمر بتوليته منصباً رفيعاً في الدولة..

(*) العربي.

.. هذه الحكاية من تراثنا العربي ألهمت الكاتب السوري العظيم سعد الله ونوس ليكتب مسرحيته الجميلة «الفيل.. ياملك الزمان».. وكثيرا ما أتذكرها وأنا أشاهد كبار المثقفين المصريين وهم يتحدثون على شاشات التلفزيون أو أقرأ مقالاتهم في كبريات الصحف.. إنهم يتحدثون في كل شيء إلا فيما يجب عليهم فعلا أن يتحدثوا فيه وبعضهم يلعن أمريكا وإسرائيل بكل عنف ويهاجم بلا هوادة الإسلاميين المتشددين فإذا ما انتقل الحديث إلى توريث السلطة في مصر تكلم وهو يحسب كل كلمة بميزان الذهب.. إن القليل جدا من المثقفين المصريين يقولون الحق وغالبيتهم يسكتون عنه خوفا على مصالحهم وقد تردت الأوضاع في بلادنا إلى حالة غير مسبوقة.. فقر وفساد كامل وبطالة وبلطجة وقمع ومهانة وإهدار لأبسط الحقوق الآدمية.. وبينما يعاني ملايين المصريين البسطاء ويعجزون عن التعبير عن أنفسهم فأنهم يتطلعون إلى المثقفين والمتعلمين لكي يعبروا عنهم وإذا بهؤلاء كما حدث في الحكاية.. يتواطئون مع الظلم حرصا على مصالحهم.. إن مصر تحكم بقانون الطوارئ منذ أكثر من عشرين عاما والانتخابات مزورة والبرلمان مجرد ديكور لتنفيذ إرادة أهل الحكم والمعتقلات تكتظ بمئات الألوف من الأبرياء.. فأين المثقفون المصريون من كل هذا...؟.. أين هؤلاء الذين تعلموا في المدارس والجامعات بأموال الشعب المصري الفقير لكي يقوموا بواجبهم في نهضة الأمة فإذا بهم يتحولون إلى أبواق للنظام مقابل أجر معلوم.. وقد جمعني أكثر من مرة مناسبات خاصة مع مسئولين مصريين فدهشت عندما سمعتهم ينتقدون الأوضاع في مصر بمرارة (وكأنهم غير مسئولين عنها).. ثم فوجئت بهم بعد أيام يتحدثون عن الإنجازات العظيمة أو يكيلون المديح للحاكم.. وكأن هذا النفاق جزء من وظيفتهم يؤدونه بلا غضاضة.. إن تخاذل المثقفين المصريين صار ظاهرة مؤسفة كتب لها الأستاذ أحمد الخميسي تحليلا مهما في دراسته عن المثقفين «المنشورة في مجلة الآداب الشهر الماضي».. وقد أرجع الخميسي هذا السلوك المعيب إلى نشأة المثقفين المصريين في أحضان السلطة منذ أيام محمد علي الذي قام بمشروعه الكبير لتحديث مصر فأرسل بعثات كثيرة إلى الخارج أتى منها مثقفون اشتركوا في إحداث النهضة ولكن دائما عن طريق الحكومة.. ومن هنا فإن المثقف المصري دائما ما يبحث عن غطاء حكومي يستظل به مهما كلفه هذا الغطاء من تنازلات.. ومع احترامي البالغ لرأي الأستاذ الخميسي فإنني أختلف معه.. لأن تقاعس المثقفين في مصر أمر مستحدث وليس طبعا أصيلا فيهم والتاريخ المصري مليء بالنماذج المضيئة لمثقفين ضحوا بكل شيء من أجل بلادهم.. وعلينا اليوم أن نسأل أنفسنا عن ثلاثة من أكبر الوجهاء في

عصرهم: عبد العزيز فهمي وعلي شعراوي وسعد زغلول.. من الذي دفعهم عام ١٩١٨ إلى تحدي أكبر سلطة في البلد «المعتمد البريطاني» ومطالبته بتحقيق الاستقلال لمصر؟!.. ما الذي دفع الزعيم محمد فريد إلى إنفاق ثروته العريضة كلها على القضية الوطنية..؟!.. ما الذي دفع عشرات الضباط الشبان الذين كان ينتظرهم مستقبل باهر إلى تشكيل تنظيم سري في الجيش عام ١٩٥٢ وهم يعلمون أن ما يفعلونه لا عقوبة له سوى الإعدام..؟!.. ما الذي دفع توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وهما في قمة النجاح والشهرة إلى توقيع البيان الشهير مع عشرات الكتاب والفنانين عام ١٩٧١ ليتضامنوا مع مظاهرات الطلبة ويطالبوا أنور السادات بالإعداد الجدي للحرب..؟!.. ألم يكن بوسع أي واحد من هؤلاء أن يمسك بمنتصف العصا. (كما يحدث اليوم) فينهال بالشتائم على أمريكا وإسرائيل والقوى الظلامية في المجتمع وفي نفس الوقت يكيل المديح للسيد الرئيس ويشكر وزير الداخلية على لمساته الإنسانية..؟!.. لقد اتخذ هؤلاء مواقفهم المشرقة انطلاقاً من إحساسهم بالواجب العام.. لم يكن لديهم أي فرق بين الهم العام والهم الخاص.. كانوا يعتبرون ما يحدث لعامة المصريين وكأنه يحدث لأولادهم أو إخوتهم.. هذا الإحساس الرائع بالمسئولية عن الناس هو ما صنع هذه المواقف الوطنية العظيمة وهو بالضبط ما نفتقده اليوم؟ فلماذا فقد معظم المثقفين إحساسهم بالمسئولية..؟! لا يمكن أن يكون السبب خوفهم من القمع لأن القمع لم يتوقف يوماً في تاريخ مصر ولم يمنع المثقفين الشرفاء أبداً من أداء رسالتهم.. لماذا يتخاذل المثقفون..؟!.. إن نهضة بلادنا بلا مبالغة متوقفة على الإجابة.. لا يجب أن ننتظر من السلطة أن تمنحنا حقوقنا الطوعية لأن من يقبض على السلطة من الطبيعي أن يسعى إلى الاستئثار بها.. كما أن ملايين البسطاء من أبناء الشعب يشعرون بفطرتهم بمدى الظلم الواقع عليهم لكنهم لا يعرفون حقوقهم لأنهم لم يدرسوها في الجامعة مثلنا.. إن الأمر يتوقف فعلاً على المثقفين في هذا البلد.. إما أن يزدادوا جبناً ونفاقاً وتكالبا على مصالحهم الصغيرة فتغرق مصر في المزيد من القهر والفساد وإما أن يستفيقوا من نومهم وينهضوا بمسئوليتهم.. وعندما تواتينا الجرأة على الوقوف في وجه الملك نطلب منه أن يخلصنا من ألف فيل فاسد أحوالوا حياة المصريين إلى جحيم.. يومئذ وليس قبل ذلك.. تبدأ مصر مستقبلها الجدير بها.

* * *

«كنيث أو كيني» شاب أمريكي عمره ثلاثون عاماً، كان يجيا حياة عادية تماماً حتى

التحق بالقوات البحرية الأمريكية وخاض حرب الخليج عام ١٩٩٠.. وهناك رأى بعينه كيف ترتكب المجازر ويقتل عشرات الألوف من الأبرياء بدون ذنب أو سبب.. ومن يومها انخرط «أوكيفي» في الحركة المناهضة للحروب واتسع وعيه السياسي وفهم أن العدوانية الأمريكية تقف وراءها مصالح شركات عملاقة تدر أرباحا بالمليارات وأن الولايات المتحدة التي تتشدد «بالديمقراطية» مسؤولة عن دعم أكثر الأنظمة استبدادا وفسادا في العالم العربي.. ومع تصاعد الحملة المعارضة لضرب العراق في الغرب انفراد «كنيث أوكيفي» بفكرة شجاعة ونبيلة.. إذ قام بإنشاء جمعية «الدروع البشرية».. وغرض الجمعية أن يذهب متطوعون أمريكيون وغربيون إلى بغداد ثم يقفوا بأجسادهم أمام الأماكن التي ستقصفها الطائرات الأمريكية وأن ما يحدث أمام وسائل الإعلام الغربية لكي يكشفوا للعالم كيف تستعمل الحكومة الأمريكية أموال الأمريكيين لارتكاب المجازر التي سوف يروح ضحيتها هذه المرة آلاف الغربيين مع العراقيين.. ولأن حياة المواطن الغربي أثمن لدى الغرب مائة مرة من حياة العربي فإن «أوكيفي» يتوقع للدروع البشرية أن تشكل عنصرا ضاغطا حقيقيا على الإدارة الأمريكية لكي توقف الحرب.. كما يريد «أوكيفي» والمتطوعون معه أن يبعثوا برسالة إلى العرب والمسلمين بأنهم يقفون معهم حتى الموت.. الفكرة مدهشة والمدهش أكثر الإقبال عليهم فخلال أيام قليلة تدفقت على «أوكيفي» عشرات الطلبات من المتطوعين والمتبرعين الذين سوف يدعمون جمعيته بالمال.. ومن بين المتطوعين سيدة أمريكية عمرها ستون عاما كتبت تقول له: «أود أن أتطوع بالذهاب إلى بغداد ضمن الدروع البشرية حتى أثبت للعالم أن الأمريكيين ليسوا جميعاً قتلة أطفال..» أما الصحف الأمريكية الكبيرة فقد تجاهلت «أوكيفي» تماما فلم تشر إليه بكلمة واحدة لكن دعوته إلى التطوع انتشرت وأحدثت ضجة كبرى مما أجبر الإذاعة البريطانية على استضافته حيث شرح فكرته وناقشها مع المستمعين من جميع أنحاء العالم.. تحدث «أوكيفي» بمنطق قوي ولم يكتف بإدانة الحكومتين الأمريكية والبريطانية بل أعلن بوضوح دعمه الكامل للشعب الفلسطيني الذي يتعرض كل صباح إلى أبشع المذابح العرقية كما قال.. وأكد «أوكيفي» أنه ورفاقه سوفه يسافرون إلى بغداد لكي يغسلوا أيديهم من دماء نصف مليون طفل عراقي قتلتهم أمريكا.. وترك «أوكيفي» عنوانه على شبكة الإنترنت ولما سعت للاتصال به وجدت موقعه قد تم تدميره.. إن «كنيث أوكيفي» نموذج للإنسان النبيل المتحضر الذي يتعاطف مع حق الآخرين في

الحرية والحياة وليس لأنهم من مواطنيه ولا من أبناء دينه ولكن لأنهم فقط آدميون من حقهم أن يعيشوا بكرامة كما أن موقف «أوكيفي» لا بد أن يجعلنا نخجل من أنفسنا فإذا كان عشرات المواطنين الغربيين على استعداد للموت دفاعاً عن أطفال العراق.. فماذا فعلنا لهم ونحن أهلهم...؟!!

كلمات للتأمل:

* «صفق الحاضرون طويلاً عندما سألت طالبة جريئة الأستاذ جمال مبارك إذا كان قد تعب في الحصول على عمل فأجابها سيادته: إنه مثل أي شاب آخر ظل يبحث في الوظائف الخالية حتى وجد عملاً في بنك ولم يكن الأمر سهلاً على الإطلاق.. لكنه عانى وبذل الجهد الكبير حتى وصل - بحمد الله - إلى ما وصل إليه..»

مجلة روز اليوسف

* «السعوديون سوف يعطوننا كل ما نريده من أجل ضرب العراق.. لكنهم بالطبع لن يعلنوا ذلك على الملأ..»

جين جمبر

قائد القوات الجوية الأمريكية

* «لقد استعدنا بعواطفنا وفتحنا بلادنا وسماؤنا ومياهنا.. من أجل حليفتنا أمريكا حتى تحقق هدفها في ضرب العراق..»

عبد الله بشارة

سفير الكويت الأسبق لدى الولايات المتحدة

* «يا جماعة خللي بالكم.. ما فيش أي حد ولا أي دولة تقدر تمنع أمريكا من ضرب العراق.. أمريكا دي أقوى دولة في العالم.»

الرئيس حسني مبارك

مصيبة في كلية الآداب..(*)

كان الدكتور رشاد رشدي رحمه الله ناقدا أدبيا كبيرا وأستاذا في كلية الآداب ترقى في سلك التدريس حتى وصل إلى منصب العميد.

وقد استمعت إليه ذات يوم وهو يحكي أنه عندما كان طالبا في الليسانس في جامعة القاهرة كان يدرس المدارس الأدبية المختلفة على يد أستاذ إنجليزي، وكان هذا الأستاذ يساريا ماركسيا منحازا في محاضراته لمدرسة الواقعية الاشتراكية في الأدب..

وكان الطالب رشاد رشدي على النقيض من أستاذه، منحازا لمفهوم الفن للفن، الذي يعتبر أن وظيفة الفن تحقيق الجمال بعيدا عن أي قضية اجتماعية أو سياسية.

وكان الصراع آنذاك محتدما بين المدرستين: الواقعية الاشتراكية والفن للفن..، وحين موعد الامتحان ودخل رشاد رشدي ليمتحن أمام أستاذه الإنجليزي شفويا.. ولما سأله عن الواقعية الاشتراكية انهال رشاد رشدي عليها بالنقد الشديد.. وظل الأستاذ يتابعه باهتمام وهو يسفه في الواقع أفكاره التي ألقاها على الطلبة في محاضرات عديدة.. ثم شكره وصرفه..

وظهرت النتيجة فإذا بالأستاذ الإنجليزي يعطي رشاد رشدي الدرجة النهائية.. وفرح رشاد رشدي لكنه اندهش وذهب للأستاذ شاكرا ومستوضحا فقال الأستاذ وهو يتسّم: إن وظيفتي هنا ليست أن أجعلك تفكر مثلي ولكن أن أعلمك كيف تفكر.. أنت لا توافق على آرائي.. نحن مختلفان حول مفهوم الفن.. لكنك استطعت أن تدافع عن

(*) الدستور ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٨.

رأيك بمنطق علمي واضح مستقيم.. ولذلك فأنت تستحق الدرجة النهائية..

هذه الحكاية الجميلة التي تبرز مفهوم التعليم الجامعي في صورته المثلى.. تذكرتها هذا الأسبوع وأنا أقرأ رسالة وصلتني من طالب في قسم اللغة العربية في كلية الآداب جامعة عين شمس.. سوف أحتفظ باسم الطالب حماية لمستقبله.. هذا الطالب يهوى الأدب وهو يقرأ بحماس لكبار الأدباء العرب والغربيين..

وقد التحق بقسم اللغة العربية ليدرس الأدب الذي يحبه ففوجئ بأن بعض الأساتذة في القسم لديهم أفكار غريبة جدا عن الأدب والفن.. مما أصاب الطالب بحالة من الإحباط والتشكك من جدوى التعليم الجامعي من أساسه..

وقد حكى الطالب في رسالته وقائع غريبة عديدة لكنني سوف أختار بعضها.. فالدكتور أحمد هندي أستاذ النحو واللغة في القسم - يحاضر طلبته قائلا بالحرف:

«إن الغرب لا يريد من العرب والمسلمين إلا أناسا خائنين موالين له. شياطين ساعين إلى العبث بالإسلام والدعوة إلى الكفر والإلحاد.. وعلى رأس هؤلاء نجيب محفوظ الذي لم يعطه الغرب جائزة نوبل إلا لأنه اجترأ على الله وسلك طريق الكفر في روايته: أولاد حارتنا».

وهكذا يعلن الأستاذ الجامعي على طلبته ببساطة، أن نجيب محفوظ كافر، أما الدكتور يوسف إدريس فإن الدكتور أحمد هندي قد أكد للطلبة أنه في الواقع «لم يكن سوى رجل فاسق مخمور فاسد ومعاد للدين».

وهذه الآراء الغريبة ليست مقصورة على الدكتور أحمد هندي لكن يشاركه فيها زميله الدكتور إبراهيم عوض - أستاذ الأدب - الذي كرر نفس الكلام وأعلن كفر نجيب محفوظ أمام الطلبة.. بل إنه استخدم لهجة أكثر حدة فقال للطلبة بالحرف: «نجيب محفوظ دا كافر ابن كلب».

إن ما يحدث في كلية الآداب جامعة عين شمس كارثة حقيقية..

إنني أفهم أن يقدم أستاذ الأدب وجهة نظر نقدية تحلل سلبا أو إيجابا أعمال نجيب محفوظ ويوسف إدريس وغيرهما من كبار كتابنا. أفهم حتى أن يشتد أستاذ الأدب في نقد العمل الأدبي إلى أقصى حد، على أن يكون هذا النقد علميا وموضوعيا....

أما أن يستغل أستاذ الجامعة منصبه ليشكك في إيمان الناس ويتعرض لحياتهم الشخصية.. فهذا أبعد ما يكون عن الجامعة وتقاليدها.. أن يصف أستاذ جامعي نجيب محفوظ بالكفر ويوسف إدريس بأنه عدو الدين، فهذا تصرف شاذ ومنطق فاسد قد نتوقعه من شخص من العامة فإذا ارتكبه أستاذ جامعي فتلك كارثة حقيقية..

إن نجيب محفوظ هو الأب الأكبر للرواية العربية، هو الذي أسس الرواية العربية الحديثة وهو الذي طورها بنفسه على مدى أربعين عاما.. وهو من أهم الروائيين في تاريخ الأدب على الإطلاق.. وقد تأخرت عليه جائزة نوبل طويلا لأنه عربي وهي بالأساس جائزة غربية.. ولو كان نجيب محفوظ كاتباً غربياً لحصل على نوبل بعد أن أتم ثلاثيته الخالدة، ولو أن الأستاذين الجامعيين حاولوا أن يعرفوا نظام جائزة نوبل لخجلا من ادعائهما، فجائزة نوبل لا تمنح على عمل واحد وإنما على مجمل أعمال الكاتب.. كما أنه لا يحق للدكتور أحمد هندي ولا الدكتور إبراهيم عوض، ولا لأي شخص أن يتهم نجيب محفوظ بالكفر.. لأن الله سبحانه وتعالى هو الذي سيحاسبنا وهو لم يفوض بعض أساتذة آداب عين شمس ليحاسبونا على إيماننا.

* * *

إنني أكتب هذا المقال ليس لأستعدي الإدارة على الأستاذين أحمد هندي وإبراهيم عوض.. وإنما لأدعوهم إلى مناظرة علنية على صفحات الدستور..

إذا كان الكلام الذي ورد في رسالة الطالب لم يحدث، فأنا مدين لهما باعتذار..

أما إذا كان قد حدث (وهذا أغلب الظن للأسف) فإنني أسألهم: كيف تستعملان العمل الأدبي للتحري عن عقيدة الكاتب الدينية.. وكيف تحاكيان الكاتب على خياله..؟

إن هذا الأسلوب خارج عن مدارس الأدب جميعاً.

هل يجوز أن نقيم كاتباً كبيراً مثل يوسف إدريس على قاعدة: إن كان يشرب الخمر أم لا؟

وهل يدخل هذا في اختصاص ناقد الأدب؟

ومن أين عرفتما أنه كان يشرب الخمر..؟

وماذا يخصكما في ذلك..؟

ما علاقة ذلك بإنتاجه الأدبي..؟

وما علاقة هذا الكلام بالنقد الأدبي؟

وما علاقة كل ذلك بكلية الآداب؟

إنني فعلا حزين ليس من أجل نجيب محفوظ ويوسف إدريس فهما عملاقان أدبيان
حصلا بجدارة على تقدير العالم كله، وبالتالي لا يحتاجان إلى شهادة من الدكتور أحمد
هندي والدكتور إبراهيم عوض أو سواهما..

أنا حزين من أجل الطلبة الذين التحقوا بقسم اللغة العربية ليتعلموا كيف يتذوقون
الأدب وكيف يقيمونه، ليتعلموا قواعد البحث العلمي وحرية الفكر.. فإذا بنا ننهال
على أدمغتهم الصغيرة بهذا الهراء.. الذي سيؤدي بهم إلى التشوه الفكري والجهالة
والتطرف.

وبعد.. فقد وجدت من واجبي أن أنبه الرأي العام إلى ما يحدث في قسم اللغة
العربية بكلية الآداب جامعة عين شمس..

وإنني لأنتظر توضيحا من الدكتور أحمد هندي والدكتور إبراهيم عوض..
وأرجو ألا يطول انتظاري.

منتدى مجلة الإبتسامة
www.ibtesama.com/vb
مايا شوقي

عن قواعد تكفير الأدباء! (*)

كتبت في هذا المكان عن رسالة تلقيتها من طالب في كلية الآداب قسم اللغة العربية جامعة عين شمس، يشكو فيها من أن بعض أساتذة القسم يتهمون نجيب محفوظ بالكفر لأنه كتب رواية أولاد حارتنا.. ولقد ذكر الطالب في رسالته أستاذين بالاسم هما الدكتور إبراهيم عوض والدكتور أحمد هندي.. وما إن نشر مقالي حتى توالى ردود الأفعال:.. فقد ظهر الدكتور إبراهيم عوض على قناة أوربت ونفى نفيا قاطعا أن يكون قد أعلن كفر نجيب محفوظ في محاضراته وبالتالي فقد أخرج نفسه من الموضوع.. أما الدكتور أحمد هندي فقد تلقيت بشأنه رسالتين من بعض مؤيديه..

واحدة جاءت بدون توقيع والثانية كتبها الأستاذة لميس الهواري وخصصتها بكاملها من أجل كيل المديح للدكتور أحمد هندي باعتباره عبقريا وعملاقا في رأيها.

ثم تبين أن الأستاذة لميس طالبة تمهيدي ماجستير بالقسم وبالتالي فإن شهادتها مجروحة عندي، لأن لها مصلحة مباشرة في أن يرضى الأستاذ عنها...

ثم أخيرا جاءني رد الدكتور أحمد هندي نفسه الذي ينفي فيه أن يكون قد أعلن كفر نجيب محفوظ على طلبته.. كل هذا كان متوقعا إلى حد ما، أما المفاجأة الحقيقية فكانت عندما اتصل بي طلبة عديدون من القسم ليؤكدوا أن الوقائع التي جاءت في رسالة زميلهم صحيحة تماما.. وقد أكدوا جميعا أن الدكتور أحمد هندي قد كفر نجيب محفوظ في محاضراته وهم شاهدون على ذلك..

وهنا أصبح الموقف معقدا..

(*) الدستور ٢٩ / ١٠ / ٢٠٠٨.

أستاذ جامعي جليل محترم، ينفي بشدة أنه قام بتكفير نجيب محفوظ.. بينما طلاب عديدون يؤكدون أن هذا قد حدث أمامهم.. من نصدق إذن: الأستاذ أم الطلاب؟؟ يجب بالطبع أن نصدق الأستاذ، لأنه لا يصح أبداً أن نتهم أستاذاً جامعياً بالكذب.. من هنا سوف آخذ نفي الدكتور هندي باعتباره حقيقة..

لكن رسالته قد جاءت لتحمل مشكلة جديدة.. فقد كتب الدكتور هندي أن مبدأه كما تلقاه من علماء الإسلام «أنه لا يجوز تكفير المسلم الناطق بالشهادتين ما لم يستحل المعصية أو ينكر معروفاً من الدين بالضرورة»..

هذه القاعدة التي يعتمد عليها الدكتور أحمد هندي في تكفير الناس تستحق المناقشة..

فما معنى استحلال المعصية؟.. هل معنى ذلك أن المسلم الذي يدمن ارتكاب المعاصي كافر..؟ أم أن الكافر هو ذلك المسلم الذي يرتكب المعصية ويزعم أنها حلال..؟

ثم ما المعلوم من الدين بالضرورة الذي يؤدي بمن ينكره إلى الكفر..؟

إن المعلوم من الدين بالضرورة لفظ عائم غير محدد.. من الممكن أن يشمل أشياء كثيرة صحيحة أو مغلوطة، وقد تم استعمال هذه التهمة بالذات لتكفير مفكرين وأدباء كثيرين في السنوات الأخيرة.. والسؤال الأهم: إذا كانت هذه شروط التكفير عند الدكتور أحمد هندي فهل يطبقها على الأدباء الذين يدرس أعمالهم على طلبته..؟

الحق أنه لو طبقها على معظم الأدباء العرب في كل العصور لأخرجهم من ملة الإسلام..؟

فماذا نفعل بكبار شعراء العربية الذين تغنى معظمهم بحب الخمر..؟

وماذا نفعل بالشاعر العظيم أبي نواس الذي دعا في أشعاره إلى الزنا واللواط وشرب الخمر..؟

وماذا نفعل بشاعرنا الكبير أمل دنقل الذي بدأ إحدى قصائده بتمجيد الشيطان..؟

وماذا نفعل بالجاحظ، أعظم كاتب في تاريخ الأدب العربي، الذي كتب رسالة كاملة

عن المفاخرة بين أصحاب الغلمان وأصحاب الجواري.. استعرض فيها منطق الشواذ جنسيا في تفضيلهم الغلمان على النساء..؟

وماذا نفعل بأبي حيان التوحيدي وابن حزم وابن عبد ربه وغيرهم من أعلام الأدب العربي وكلهم تحدث عن المعاصي حديث من يستمتع بها ويدعو إليها؟.. هل نعتبر كل هؤلاء كفارا ونمنع أعمالهم من التداول؟..

بل وماذا نفعل إذا كان الاجترار على المقدس الديني من سمات المبالغة الفنية المقبولة في الشعر العربي..؟ ولعل أشهر هذه الأمثلة وأكثرها ذيوعا تلك الأبيات من الغزل الأندلسي التي تغنيها فيروز:

إذا كان ذنبي أن حبك سيدي فكل ليالي العاشقين ذنوب
أتوب إلى ربي وإني لمرة -يسامحني ربي- إليك أتوب

فالعاشق هنا يتوب إلى حبيبته بدلا من أن يتوب إلى الله.. ولو أننا طبقنا على قائل هذا البيت قاعدة الدكتور هندي لأصبح هذا الشاعر منكرا لما هو معلوم من الدين بالضرورة. وبالتالي سنكفره ونبيح دمه ونفرقه عن زوجته.... إن هذا المنطق المتشدد هو أبعد ما يكون عن قراءة الأدب! فالأدب يلتقي مع الدين في الأهداف العامة لكن تفاصيل الأدب لا يجب أبدا أن تطبق عليها قواعد الدين..

الأدب والدين يلتقيان في الدعوة إلى المبادئ الإنسانية، الحق والخير والجمال. الأدب والدين يدافعان عن العدل والحرية وكرامة الإنسان... لكنهما يسلكان إلى ذلك طريقين مختلفين تماما..

الأدب ينشئ تجربة إنسانية متوهمة يسعى إلى إقناعنا بأنها حقيقية..

والأديب حر في أن يخالف العرف إلى أقصى حد يصل إليه فنه، ما دام هذا الفن جميلا محملا بطاقة فنية وإنسانية رفيعة...

لا يجوز أبدا أن نحاكم العمل الأدبي بمقاييس التدين المتشدد: لأننا إذا فعلنا ذلك سوف نخسر الدين والأدب معا..

إن القضية أكبر بكثير من شخص الدكتور أحمد هندي الذي أحترمه.

إن في مصر الآن معركتين ضاريتين تسييران بالتوازي، معركة الديمقراطية التي نخوضها جميعا لنتزع بلادنا من براثن الاستبداد، والمعركة الأخرى تدافع فيها الثقافة المصرية عن تحضرها وتسامحها أمام التشدد السلفي الوهابي المتخلف.

إن بلادنا تزرع تحت مصيبتين كبيرتين: الاستبداد السياسي والتعصب الفكري، وهاتان المصيبتان مرتبطتان كأقوى ما يكون الارتباط، فالفكر السلفي المتشدد يرسخ للاستبداد ويدعو إلى طاعة الحاكم المسلم ويحرم الخروج عليه مهما ارتكب من ظلم وفساد، والاستبداد السياسي ينشئ عقلية منغلقة عدوانية أميل إلى التحريم والتكفير. المعركتان متصلتان.. لا يمكن لنا أن ندرك الديمقراطية بدون أن نسترجع قدرتنا على رؤية الحياة بطريقة متحضرة متسامحة..

وفي العشرينيات والثلاثينيات كان هناك من الكتاب من يجاهر بإلحاده وكان مجتمعنا يتقبل ذلك باعتباره نوعا من حرية الفكر والعقيدة.. ولم نكن عندئذ أقل إسلاما مما نحن الآن.. لكننا كنا أكثر تمسكا بروح الإسلام الحقيقية وأقل حرصا على مظاهره.. ولذلك استطاعت مصر على مدى قرن كامل، بالرغم من الاحتلال البريطاني، أن تكون رائدة العالم العربي في الفكر والأدب والموسيقى والسينما والمسرح، أما الآن فإننا نضطر إلى مناقشة أستاذ في كلية الآداب حول القواعد التي تبيح له تكفير الآخرين.

لن يبدأ المستقبل قبل أن يستعيد المصريون قدرتهم على التسامح وتذوق الفن والأدب، وفي نفس الوقت ينتزعون حقهم في اختيار من يحكمهم... وبعد...

فلقد كنت عازما على إغلاق ملف ما يحدث في قسم الأدب العربي بجامعة عين شمس، لكن مكالمات الطلبة التي توالى عليّ حملت لي وقائع جديدة مذهلة ما زلت أتحقق من حدوثها قبل أن أكتب عنها.

وأنا أعد هؤلاء الطلبة وزملاءهم بأن يظل الملف مفتوحا... لأن من حق الرأي العام أن يعرف كيف يفكر بعض أساتذة الأدب وماذا يدرسون لأبنائنا... ولأننا عندما ندافع عن الثقافة المصرية.. إنما ندافع عن مصر نفسها..

مقالات علاء الأسواني

هذه هي المجموعة الثانية من مقالات
علاء الأسواني، والتي نشرها على صفحات جرائد
مصرية متنوعة حتى عام ٢٠٠٩. وفيها يبتنا الأسواني شجون
الوطن ويشاركنا همومًا وشواغل تدور حول الإنسان المصري الذي يمر
بواحدة من مراحل التاريخ الحرجة. يطرح علاء الأسواني على النقاش
العام أسئلة عن قيمة الإنسان المصري الذي فقد كثيرًا من مكتسباته اقتصاديًا
وسياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا. سنقرأ في هذا الكتاب مقالات مثل: ظاهرة التدين
البديل، في المسألة القبطية، هل نستحق الديمقراطية؟ تأملات في المهزلة، لماذا
يكره الغربيون الإسلام، هل تصلح الديمقراطية لحكم المسلمين؟ كم يساوي
الإنسان المصري؟ هواية إذلال المصريين.. وغيرها الكثير.

علاء الأسواني طبيب أسنان وأديب

مصري. ولد في ٢٦ مايو ١٩٥٧ وأتم دراسته الثانوية في
«الليسيه» الفرنسية. ثم حصل على شهادة الماجستير في طب
الأسنان من جامعة إلينوي في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية.
صدرت له أعمال عديدة بين القصة والرواية والمقال. وقد أحدثت
روايته «عمارة يعقوبيان» التي صدرت طبعتها الأولى عام ٢٠٠٢ وتوالت
طبعتها بعد ذلك محدثة زلزالًا روائيًا وثقافيًا ما زلنا نتابعه كل يوم. كما
شهدت روايته «شيكاغو» نجاحًا لا يقل شأنًا حتى أنها وصلت إلى الطبعة
السابعة عشر منذ صدور طبعتها الأولى في يناير ٢٠٠٧. حصل علاء
الأسواني على جوائز دولية عديدة، وترجمت أعماله لأكثر من ٢٣ لغة.

دار الشروق

www.shorouk.com

تصميم الغلاف عمرو الكفراوي

مايا شوقي

